

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد بوقرة *بومرداس*



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د.

شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

دراسة كمية لتحليل الآثار الديناميكية لصددمات السياسة المالية

دراسة حالة الجزائر 1970-2017

من إعداد الطالبة:
صديقي حفصة

أعضاء لجنة المناقشة:

بوكساني رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	رئيسا
بوشة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	مشرفا ومقررا
درار عياش	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	مشرفا مساعدا
أبحري سفيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	ممتحنا
قلي محمد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة بومرداس	ممتحنا
بوشريط كمال	أستاذ محاضر قسم أ	المدرسة العليا للتجارة	ممتحنا



كلمة شكر وتقدير

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه على ما منحني من عزم وإرادة و وفقني في إتمام هذا العمل. كما يطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بخالص شكري وامتناني وعرفاني للأستاذ الدكتور: بوشة محمد الذي خص جزءا كبيرا من وقته لإتمام هذا العمل، والذي لم يبخل علينا بالتوجيهات والنصائح القيمة، فما عدتُ أعلم كيف أركُّ له الجميل غير الدعاء له على كل صغيرة وكبيرة، فاللهم جازيه على قدر كرمه وسخائه وارزقه الصحة والعافية ياارب. والشكر الخالص للأستاذ الدكتور: دوار محياش الذي قبل تواضعا وكرامة منه للمساعدة في إشرافه هذا العمل، فله أخلص تحية وأعظم تقدير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل وإثرائه بملاحظاتهم القيمة؛ وكل الأساتذة الذين مدّوا لي يد العون من قريب أو بعيد، وأخص بالذكر الأساتذة: بودالي محمد، بوشطال صالح، بودالي سامية. كما أتقدم بالشكر لزميلاتي التي أعتبرهن كإخواتي التي لم تلهين أمي: محصر مريم وبين بخمة وسيلة.

فجزاهم الله جميعا كل خير

صديقي حفصة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى "الوالدين الكريمين" أطال الله

في عمرهما وحفظهما لي

إلى رفيق دربي وشريك حياتي "زوجي العزيز" الذي

تحمل معي عناء انجاز هذا العمل

إلى قرة عيني "هنا و ابتسام"

إلى كل أفراد أسرتي وإخوتي وأخواتي

إلى كل أساتذتي عبر مختلف أطوار الدراسة

أهدي لهم هذا العمل

صديقي حفصة

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التحقق من الآثار الديناميكية لصددمات السياسة المالية في الجزائر وأثرها على مستوى النشاط الاقتصادي ممثلاً في تقلبات الناتج المحلي الحقيقي والاستهلاك النهائي للأسر، واعتمدنا لأجل ذلك على بيانات سنوية تغطي الفترة من 1970 إلى غاية 2017، وقد قمنا باستخدام مقارنة نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي، يحتوي على متغيرات النفقات العامة، الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي، في إطار أربعة استراتيجيات مختلفة لتحديد القيود الهيكلية المعبرة عن التأثيرات الآتية، بغية تأكيد أو نفي حساسية النتائج لشكل القيود داخل نموذج (SVAR) المقترح.

أظهرت نتائج الدراسة أن مختلف التقديرات التي أنجزت إلى جانب دوال الاستجابة الدفعية المقدرة لكل استراتيجية على حدى وجود تباين طفيف بين بعضها البعض، يجعلنا نميل إلى حقيقة عدم حساسية النتائج المستخرجة لشكل النموذج المستعمل أو لشكل القيود المفروضة داخل نموذج (SVAR)، كما تم التوصل إلى أن صيغة النموذج الموسع مع تحديد للقيود الهيكلية في إطار مخرجات النظرية الاقتصادية وما تفرقه للعلاقة الموجودة بين تغيرات الانفاق العام والإيرادات الكلية مع الناتج المحلي، هي أحسن صيغة يمكن من خلالها وصف وتحليل أثر السياسة المالية على الناتج المحلي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الصدمات الاقتصادية، نماذج المتجه ذات الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR، دوال الاستجابة.

Abstract :

This study aims to attempt to verify the dynamic effects of financial policy shocks in Algeria and their impact on the level of economic activity, represented by fluctuations in real domestic product and final household consumption. For this, we relied on annual data covering the period from 1970 to 2017, and we used the vector regression model approach. Structural self, contains variables of public expenditures, public revenues and gross domestic product, within the framework of four different strategies to identify structural constraints that express immediate effects, in order to confirm or deny the sensitivity of the results to the form of constraints within the proposed (SVAR) model.

The results of the study showed that the various estimates that were completed, along with the estimated impulse response functions for each strategy separately, had a slight discrepancy between each other, which leads us to the fact that the extracted results are not sensitive to the form of the model used or to the form of the restrictions imposed within the (SVAR) model, as was concluded. The formula of the expanded model, with a definition of the structural constraints within the framework of the outcomes of economic theory and what it acknowledges of the relationship that exists between changes in public spending and total revenues with the domestic product, is the best formula through which the impact of fiscal policy on the domestic product in Algeria can be described and analyzed.

Keywords: fiscal policy, economic shocks, structural autoregressive vector (SVAR) models, response functions.



فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	البسمة
	كلمة شكر وتقدير
	إهداء
II - IV	الملخص
IV I - IV	فهرس المحتويات
IVIII	فهرس الجداول
IX	فهرس الأشكال
XI - X	فهرس الملاحق
أ - ح	المقدمة العامة
62 - 2	الفصل الأول: الأسس النظرية للسياسة المالية
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
3	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأنواعها
6	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية
19	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية
24	المبحث الثاني: أهداف السياسة المالية
24	المطلب الأول: السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي
27	المطلب الثاني: السياسة المالية والتنمية الاقتصادية
28	المطلب الثالث: السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل والثروة
30	المبحث الثالث: السياسة المالية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى

30	المطلب الأول: علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي
39	المطلب الثاني: علاقة السياسة المالية بالتضخم
47	المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بميزان المدفوعات
56	المطلب الرابع: السياسة المالية ودورها في تحقيق العمالة الكاملة
62	خاتمة الفصل الأول
126-64	الفصل الثاني: أدوات السياسة المالية
64	تمهيد الفصل الثاني
65	المبحث الأول: النفقات العامة للدولة
65	المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة
74	المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها
78	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
87	المبحث الثاني: الإيرادات العامة للدولة
87	المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة
88	المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة
101	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة
105	المبحث الثالث: الموازنة العامة للدولة
105	المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة والفرق بينها وبين الميزانيات الوطنية الأخرى
109	المطلب الثاني: المبادئ والقواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة
112	المطلب الثالث: مراحل دورة الموازنة العامة
115	المبحث الرابع: آلية عمل السياسة المالية
115	المطلب الأول: حالات الاختلال في الإقتصاد الوطني
119	المطلب الثاني: تصحيح وعلاج حالات الاختلال في الإقتصاد الوطني

122	المطلب الثالث: دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن العام
126	خاتمة الفصل الثاني
213-128	الفصل الثالث: النموذج القياسي للأثار الديناميكية لصدمة السياسة المالية
128	تمهيد الفصل الثالث
130	المبحث الأول: الإطار النظري والنموذج القياسي للدراسة
130	المطلب الأول: دور الإنفاق العام في الإقتصاد
138	المطلب الثاني: نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)
145	المطلب الثالث: نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)
155	المبحث الثاني: أثار صدمات السياسة المالية في نموذج (SVAR) الأساسي
156	المطلب الأول: الخطوات المنهجية للدراسة التطبيقية
174	المطلب الثاني: تحديد اتجاه الصدمات
181	المطلب الثالث: تحديد الصدمات باستعمال مصفوفة Cholesky ومخرجات النظرية الاقتصادية
189	المبحث الثالث: أثر صدمات السياسة المالية في نموذج (SVAR) الموسع
189	المطلب الأول: نموذج (SVAR) الموسع لاستهلاك الأسر المعيشية
194	المطلب الثاني: تحديد قيود التأثيرات الانية في نموذج (SVAR) الموسع
205	المطلب الثالث: مقارنة مخرجات النظرية الاقتصادية والاعمال التطبيقية
213-212	خاتمة الفصل الثالث
219-215	الخاتمة العامة
231-221	قائمة المراجع والمصادر
255-233	قائمة الملاحق

فهرس الجداول،
الأشكال والملاحق

❖ فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات	73
02	الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة	158
03	نتائج اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى	161
04	نتائج اختبار (ADF) و (PP) عند الفرق الأول	162
05	أمتل تأخير لنموذج شعاع الانحدار الذاتي	165
06	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	167
07	اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي	167
08	نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen)	171
09	نتائج اختبار السببية (Granger)	173
10	تقدير معالم النموذج (SVAR)	175
11	قيود المدى القصير ونتائج المرونات الآنية (المعاصرة)	175
12	نتائج المرونات الانية باستعمال تجزئة (Cholesky)	183
13	قيود المدى القصير ونتائج المرونات الآنية (المعاصرة)	187
14	عدد التأخيرات المثلى لنموذج الـ (VAR)	191
15	اختبارات الذاتي للبواقي لنموذج ((VAR(1)	192
16	اختبارات الذاتي التسلسلي للبواقي لنموذج ((VAR(1)	192
17	نتائج اختبار التكامل المشترك (Maximum Eigenvalue)	194
18	نتائج اختبار سببية (Granger)	195
19	قيود المدى القصير ونتائج المرونات الآنية	198
20	نتائج المرونات الانية باستعمال تجزئة (Cholesky)	203
21	قيود المدى القصير ونتائج المرونات الانية (المعاصرة)	207
22	استجابة الناتج المحلي والاستهلاك النهائي للأسر	209

❖ فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى الطلب الكلي	08
02	منحنى العرض الكلي	09
03	وحدات الدخل الوطني بالأسعار الثابتة	11
04	نموذج واينتراوب Weintraub في السياسة المالية	14
05	العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي	38
06	مكونات ميزان المدفوعات	50
07	تطبيق سياسة الضرائب	52
08	الفجوة الانكماشية	117
09	الفجوة التضخمية	118
10	سياسة مالية توسعية	120
11	سياسة مالية انكماشية	122
12	قانون Wagner لتفسير ظاهرة الإنفاق العمومي	132
13	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	157
14	دالة الاستجابة للناجح المحلي الإجمالي لصدمة على النفقات والإيرادات	176
15	دالة الاستجابة للناجح المحلي الإجمالي لصدمة على النفقات والإيرادات	180
16	دوال الاستجابة الدفعية	184
17	دوال الاستجابة الدفعية	188
18	دوال الاستجابة الدفعية	199
19	دوال الاستجابة الدفعية الناتج المحلي الخام و الإنفاق الاستهلاكي المعيشي للأسر	204
20	دوال الاستجابة الدفعية	208

❖ فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الجدول	رقم الملحق
233	تقدير نموذج ((VAR(1))	1	1
234	اختبار الارتباط الذاتي والتسلسلي للبواقي لنموذج ((VAR(1))	2	
234	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج ((VAR(1))	3	
235	اختبار تجانس تباين الخطأ لنموذج ((VAR(1))	4	
الصفحة	العنوان	رقم الشكل	
235	اختبار الاستقرار لنموذج ((VAR(1))	1	2
236	اختبار المجموع التراكمي المعادلة الاولى	2	
236	اختبار المجموع التراكمي المعادلة الثانية	3	
237	اختبار المجموع التراكمي المعادلة الثالثة	4	
الصفحة	العنوان	رقم الجدول	
238	تقدير نموذج ((VAR(3))	5	
239	اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي النموذج VAR(3)	6	
239	اختبار تجانس تباين الخطأ لنموذج ((VAR(3))	7	
240	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج ((VAR(3))	8	
الصفحة	العنوان	رقم الشكل	
241	اختبار الاستقرار لنموذج ((VAR(3))	5	
241	اختبار المجموع التراكمي المعادلة الاولى	6	
242	اختبار المجموع التراكمي المعادلة 2	7	
242	اختبار المجموع التراكمي المعادلة 3	8	

الصفحة	العنوان	رقم الجدول	رقم الملحق
243	نتائج تقدير نموذج (SVAR) للحالة الاولى	1	3
244	نتائج تقدير نموذج (VAR) معياري، انعدام الأثار الانية	2	
245	نتائج معنوية دالة الاستجابة لنموذج (VAR) معياري	3	
246	نتائج تقدير النموذج تحت قيود المؤسسة على طريقة (Cholesky)	4	
247	معنوية دالة الاستجابة باستعمال مصفوفة Cholesky	5	
248	نتائج تقدير النموذج تحت قيود المؤسسة على مخرجات النظرية الاقتصادية	6	
249	معنوية دالة الاستجابة المؤسسة على مخرجات النظرية الاقتصادية	7	
الصفحة	العنوان	رقم الجدول	رقم الملحق
250	اختبار ديكي فولر لمتغيرة الاستهلاك النهائي للأسر	1	4
251	اختبار تجانس تباين الخطأ	2	
252	اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الموسع	3	
253	نتائج تقدير المصفوفة (A) و (B) في النموذج الموسع	4	
254	نتائج تقدير المصفوفة (A) و (B) في نموذج مخرجات النظرية الاقتصادية	5	
255	تجزئة تباين الخطأ للنموذج الموسع	6	
الصفحة	العنوان	رقم الشكل	
251	اختبار استقرارية النموذج الموسع	1	

المقدمة

العامّة

➤ المدخل

شهدت سنوات الثمانينات حدثين رئيسيين في النقاشات الأكاديمية والبحوث التطبيقية قادت إلى ثورة في البحوث الكمية، أولهما الانتقادات الأساسية المقدمة من قبل (Sims,1980) لمقاربة النمذجة التقليدية ولنهج المعادلات المتزامنة واستحدثاته لمقاربة نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في بحثه المعنون (Macroeconomics and Reality)، هذا البحث الذي أحدث طفرة في طريقة تعريف الصدمات وتحليل أثارها، حيث سمح نموذج (VAR) بربط العلاقة بين الصدمات الخارجية وأخطاء التنبؤ من جهة، ومن خلال استعمال تجزئة (Cholesky) أمكن تعريف الصدمات الاقتصادية انطلاقاً من بواقي الشكل المختصر، كما أصبح من السهل باستعمال طريقة (Sims) التحدث عن الفرضيات التعريفية، دوال الاستجابة الدفعية، وأيضاً إمكانية حساب الاستحداثات من خلال تجزئة تباين خطأ التنبؤ. أما الحدث الثاني المهم فقد كان تطوير مفهوم الصدمات المتعلقة بسياسة اقتصادية ما إلى مفهوم الصدمات التي لا تربطها علاقة مع أية سياسة اقتصادية كحالة الصدمات التكنولوجية.

عكس الدراسات الكثيرة المتعلقة بتأثير صدمات السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، لم يحظى موضوع أثر الصدمات المالية بنفس الاهتمام، وقد تأخر استعمال هذه المنهجية في تقييم فعالية السياسة المالية مقارنة بالدراسات الخاصة بفعالية السياسة النقدية نظراً إلى حجم المعطيات النقدية المتوفرة مقارنة بالمعطيات المالية، كما أن تعريف الصدمات النقدية يختلف من حيث السهولة في تعريف صدمات السياسة المالية، فالصدمات المستخرجة من نموذج (VAR) باستعمال تجزئة (Cholesky) اعتبرت في كثير من الأحيان كافية لإبراز دور السياسة النقدية عكس الإطار النظري للسياسة المالية الذي يجعل من تعريف هذه الصدمات أكثر تعقيداً، غير أن الانتقال إلى استعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) باستعمال النظرية الاقتصادية لتأسيس العلاقة بين أخطاء التنبؤ والصدمات الأساسية أدى إلى تحول هذا النوع من النماذج إلى أداة مهمة في التحليل الاقتصادي الكلي، وقد استخدمت لتحليل آثار الصدمات النقدية (Christiano et al.1999) وتأثيرات الصدمات التكنولوجية (Gali.1999) وتأثير صدمات السياسة المالية (Rotemberg and Woodford. 1992).

شكل موضوع السياسة المالية وأثارها على النشاط الاقتصادي منذ القدم محور النقاش الأساسي داخل النظرية الاقتصادية، كما أن تحيز الآراء الفكرية إلى أفضلية السياسة النقدية في بعض الفترات أدى

إلى فتور في الاهتمام بالدراسات الخاصة بالسياسة المالية، وقد كان التنافس بين اتباع السياستين المحرك الأساسي لتطور نظري و تطبيقي كبير خلال السنوات الأخيرة. وإجمالاً يمكن تلخيص الأسس الفكرية المؤيدة لدور السياسة المالية على النمو الاقتصادي في كل من النظرية الكينزية، نظرية (musgrave) للنفقات العامة، قانون (Wagner) ونظرية المكافئ الريكارد (L'équivalence Richardienne).

في الجزائر وغيرها من البلدان الناشئة ارتبطت السياسة المالية بأهداف التنمية العامة للدولة، ولم تظهر ملامحها الأساسية إلا بعد فترة الإصلاحات الاقتصادية بداية من سنوات التسعينات ، من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي ثم برنامج الاستقرار الاقتصادي وصولاً إلى برامج الانعاش الاقتصادي، وبرامج دعم النمو الاقتصادي وغيرها من البرامج التنموية ، غير أن تباين نتائج كل هذه البرامج مع الأهداف المسطرة، يلقي بكثير من الضلال على العلاقة الحقيقية التي تربط أداء السياسة المالية بأهداف النمو الاقتصادي المحددة، وبالتالي بالأثر الحقيقي لأدوات السياسة المالية التوسعية (سياسة الإنفاق العام) أو السياسة الإنكماشية (السياسة الضريبية) على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

➤ الدراسات السابقة:

اشتملت البحوث النظرية والتطبيقية على العديد من الاسهامات في مجال تحليل أثر السياسة المالية على متغيرات النشاط الاقتصادي، إلى جانب تحليل صدمات هذه السياسة على بعض المتغيرات الكلية المهمة باستعمال العديد من النماذج، وقد شملت المقاربات المستخدمة في تعريف صدمات السياسة المالية لهذه الاسهامات على أربعة أنواع من المقاربات في تعريف نموذج (SVAR)، هي المقاربة القصصية (Shapero, Ramey,1998)، المقاربة التكرارية (Fatas et Mihov,2001)، مقاربة (Peroti et Blonchard, 2002) وأخيراً مقاربة إشارة القيود (Uhlig,2005)، يمكن في هذا الاطار ذكر بعض هذه البحوث:

✓ بحث (Bruneau Catherine, De Bandt Olivier.,1999): حيث استهدفا الباحثان من خلال بحثهما فوائد وحدود النمذجة القياسية باستعمال مقاربة نماذج اتجاه الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR) ، و تطرقا من خلاله إلى أهم الخطوات الواجب على الباحث اتباعها في تحديد القيود الهيكلية وتعريف الصدمات، واستعملا كمثال لذلك تحليل صدمات السياسة النقدية في فرنسا للفترة الممتدة من سنة 1972-1995 بوجود متغيرة السياسة مالية، وقد كانت نتائج بحثه متباينة مع نتائج العديد من البحوث

الخاصة بالاقتصاد الفرنسي، أرجعها الباحثان إلى طريقة تحديده للقيود الهيكلية التي سمحت لهما بتفسير حالة الانكماش التي شهدتها الاقتصاد الفرنسي في سنة 1993.

✓ دراسة (نبيل مهدي الجنابي، 2012) هدفت هذه الورقة البحثية إلى التحقق من الأهمية النسبية للسياسات النقدية والمالية على نمو الناتج الحقيقي غير النفطي في العراق باستعمال بيانات فصلية للفترة 2003-2011 ، باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي غير المقيد (SVAR) ومعادلة (St-luis) إلى جانب حساب تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية، بينت نتائج البحث أن مضاعف السياسة النقدية أكبر من مضاعف السياسة المالية، لكن صغر هذه المضاعفات لا تدعم بشكل كبير نجاح معادلة (St-luis) في قياس أثار السياستين النقدية والمالية.

✓ بحث (Valerie A. Ramey, 2009)، استهدف البحث التحقق من أثار الإنفاق الحكومي على الأجور الحقيقية والاستهلاك، انطلاقاً من تباين النتائج ما بين استعمال مقارنة نموذج (VAR) المعياري ومقاربة (Ramey-Shapiro) القصصية في تحديد الصدمات داخل نموذج (SVAR) ، واستخلص البحث أن أسباب هذا التباين متعلق بفترة ممارسة السياسة الإنفاقية إلى جانب أهمية عامل التوقعات وتأثيره على تباين هذه النتائج، حيث قام الباحث ببناء مؤشرين يقيسان التوقعات واستنتج من خلال اقحامهما في نماذج الدراسة أن صدمة انفاق حكومي تؤدي إلى انخفاض أغلب مركبات الاستهلاك.

✓ بحث (Hu"seyin , et al, 2015) حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إجراء مقارنة بين الفعالية النسبية للسياسة النقدية والمالية وأثرهما على النمو الاقتصادي في الاقتصاد التركي، باستعمال معطيات فصلية تمتد من سنة 2001 إلى سنة 2014، وباعتماد على مقارنة نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) ، استهدف البحث من خلال المزج بين أدوات السياستين معاً استخلاص فعالية كل أداة على حدى، بينت نتائج البحث أن السياستان معاً تؤثران على نمو الناتج بنسب متفاوتة، وأن السياسة النقدية من خلال أداة معدل الفائدة أكثر تأثير من السياسة المالية، كما أن أداة العجز المالي الخاصة بالسياسة المالية تأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثير، ويقترح الباحث في الأخير بناء على هذه النتائج استعمال السياستين معاً .

✓ دراسة (Ghassan, Hassan B, 2003) استهدف هذا البحث اختبار ميكانيزم الاستقرار الآلي بين ديناميكيات النمو الاقتصادي الحقيقي و عجز الميزانية كأداة أساسية من أدوات عمل السياسة المالية، باستعمال معطيات فصلية متعلقة بالفترة ما بين سنة 1980 وسنة 1997 خاصة بالاقتصاد المغربي،

واعتمادا على مقارنة نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) الذي من خلاله أمكن للباحث اختبار وتقييم شدة هذه الميكانيزمات، إلى جانب إظهار المركبات الظرفية والهيكلية لعجز الميزانية، بينت نتائج البحث أن ميكانيزمات الاستقرار الآلية محققة، أما التجزئة التاريخية فقد سمحت بتحديد اتجاه السياسة المالية.

✓ دراسة (شيببي وآخرون، 2011) وهي دراسة خاصة بالاقتصاد الجزائري حيث استعمل فيها الباحث نموذج (SVAR) اعتمادا على مقارنة (Perotti et Blanchard) المؤسسة على الاستفادة من المعلومات المسبقة المتعلقة بالمرونة الاقتصادية لتحديد القيود الهيكلية، بهدف استخراج وتعريف الصدمات الهيكلية للسياسة المالية في إطار عينة تمتد من سنة 1965 إلى سنة 2007 ، بينت نتائج البحث أن السياسة التوسعية في الجزائر ليست لها آثار كبيرة على النشاط الاقتصادي عامة، حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1 % يكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط، و بمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط و الطويل فسيولد تأثير سلبي.

✓ دراسة (عبد الله قوري يحيى، 2015): حاول من خلالها الباحث دراسة أثر تغيرات النفقات والإيرادات العمومية على الناتج الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، باستعمال منهجية الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية حسب المقاربة التكرارية. وقد كانت نتائج الدراسة أن أثر السياسة المالية التوسعية على النشاط الاقتصادي هو أثر معنوي موجب في الأجل المتوسط حوالي 0.10، وأنه يمكن الاعتماد على نفقات الاستثمار العمومي كقاطرة لدفع النشاط الاقتصادي في الجزائر، غير أن فعالية السياسة المالية تتطلب بذل المزيد من الجهد وعلى الخصوص فيما يتعلق بمراقبة الإستثمار العمومي.

✓ دراسة (Slimani, Slah, 2017): وهي دراسة خاصة بالاقتصاد التونسي حيث حاول من خلالها الباحث تقييم فعالية السياسة المالية في تونس، من خلال استعمال نموذج (SVAR) المستوحى من مقارنة (Perotti et Blanchard) ويختبر البحث الفعالية الاقتصادية الكلية لارتفاع هيكلي في النفقات العمومية في المدى القصير، بينت نتائج البحث أن مضاعف النفقات العامة يقدر بحوالي 2.7 بالمئة في توافق تام مع مخرجات النظرية الكنزية، عكس ذلك فإن آثار صدمة في الإيرادات ليس لها نفس الآثار الكنزية حيث أنها تؤثر بشكل موجب على مستوى النشاط الاقتصادي، يرجع الباحث هذه النتيجة إلى أن ارتفاع

في الإيرادات الجبائية يؤدي إلى ارتفاع مترافق في النفقات، مما يحيد أثرها الكنزي على النشاط الاقتصادي.

إلى جانب كل هذه البحوث يمكن كذلك الإشارة إلى بحوث كل من (Yadav S, Upadhyaya V. and Sharma S. (2010) الخاصة بالاقتصاد الهندي والتي بينت أن أثر صدمة موجبة في الإنفاق الحكومي على الدخل تكون موجبة، و لكنها ضعيفة في حدود 0.09 كما أن أثر صدمة موجبة في الإيرادات على الدخل تكون موافقة للنظرية الاقتصادية الكينزية، حيث كانت سالبة ولكنها ضعيفة في الأجل القصير في حدود -0.08، ودراسة (Ben Slimane S. Ben Tahar M. (2012) وهي دراسة خاصة بالاقتصاد التونسي، وباستعمال نموذج (SVAR) بينت نتائج الدراسة استجابة موجبة للناتج الداخلي الخام غير أنها ضعيفة في حدود 0.07 في الرباعي الأول، ثم ترتفع في الرباعي الثالث لتبلغ 0.15، أما صدمة في الإيرادات فقد بينت استجابة موجبة ضعيفة للناتج الداخلي الخام في حدود 0.11.

➤ الإشكالية العامة

من كل ما سبق تتضح معالم اشكالتنا في التساؤل الجوهري التالي:

ما هي الآثار الديناميكية لصدمة السياسة المالية على الناتج المحلي الحقيقي وعلى الاستهلاك النهائي للأسر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2017؟

➤ الأسئلة الفرعية

تقودنا محاولة الإجابة على هذه الإشكالية إلى ضرورة الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ❖ ما هي الأهداف المحددة للسياسة المالية؟
- ❖ كيف تؤثر صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي؟
- ❖ كيف يتم تحديد القيود الهيكلية للتأثيرات الآتية داخل نموذج (SVAR)؟
- ❖ كيف يستجيب الاستهلاك النهائي للأسر لصدمة السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري؟
- ❖ هل يختلف تأثير صدمات الإيرادات عن صدمات النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري؟
- ❖ ما هي المعلومات التي تعطينا إياها دوال الاستجابة الدفعية؟

➤ فرضيات البحث:

- ❖ بغرض الإجابة على اشكالية البحث في إطار منهجي مقيد تم صياغة الفرضيات التالية:
- ❖ يعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي أمثل النماذج لدراسة صدمات السياسة المالية.
- ❖ تعتبر قناة الاستهلاك النهائي للأسر أهم قناة لانتقال أثر السياسة المالية.
- ❖ تتباين معنويا نتائج صدمات السياسة المالية الانكماشية ونتائج السياسة المالية التوسعية.
- ❖ تأثير صدمات الإيرادات على الناتج المحلي أكبر من تأثير صدمات الإنفاق العمومي.
- ❖ يعتبر تحديد القيود الهيكلية وفق مخرجات النظرية الاقتصادية أمثل إطار لدراسة الصدمات.

➤ أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التحقق من الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية في الجزائر وأثرها على مستوى النشاط الاقتصادي ممثلا في تقلبات الناتج المحلي الحقيقي والاستهلاك النهائي للأسر للفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2017، باستعمال مقاربة نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي، وأربعة استراتيجيات مختلفة لتحديد القيود الهيكلية المعبرة عن التأثيرات الانية، بغية تأكيد أو نفي حساسية النتائج لشكل القيود داخل نموذج (SVAR) المقترح.

➤ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية فهم عمل السياسات الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب أهمية التحديد السليم لميكانزمات التأثير الحقيقي، شدته وطول فعاليته، وقنوات انتقال هذا التأثير في الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى التحديد الجيد لوسائل السياسة المالية من خلال دراسة تأثير كلا منها على الأهداف المسطرة من طرف واضعي السياسة الاقتصادية.

➤ سبب اختيار الموضوع:

- ❖ يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات أهمها:
- ❖ علاقة الموضوع بالتطورات الأخيرة في الاقتصاد الجزائري.

- ❖ محاولة فهم الأثر الحقيقي لعمل السياسة المالية داخل الاقتصاد الجزائري.
- ❖ اختلاف نتائج الدراسات التطبيقية السابقة باختلاف طرق تحديد القيود الهيكلية.
- ❖ الانتقادات الموجهة إلى بعض نتائج البحوث التجريبية في نفس الموضوع وخاصة ما تعلق بالاقتصاد الجزائري.

➤ حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطار مكاني متعلق بالاقتصاد الجزائري، وإطار زمني متعلق بالفترة ما بين 1970 و 2017.

➤ منهج البحث:

استعملنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري الخاص بالفصل الأول والثاني، من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالأسس النظرية للسياسة المالية إلى جانب أدوات هذه السياسة المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي، أما في الجانب التطبيقي للفصل الثالث فاستعملنا أسلوب القياس الاقتصادي معتمدين في ذلك على نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي من جهة وإلى مختلف الأدوات الإحصائية والرياضية المستعملة في التقدير واختبار الفرضيات من جهة أخرى، ومن تم استعنا بالمنهج التحليلي لتفسير النتائج من خلال المقارنة فيما بينها إلى جانب تأكيد أو نفي الفرضيات الأولية للدراسة.

➤ هيكل الدراسة:

يهدف الإحاطة المنهجية السليمة بالموضوع ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، بدأناها بالفصل الأول المعنون بالأسس النظرية للسياسة المالية، الذي تطرقنا من خلاله إلى ماهية السياسة المالية، تطور السياسة المالية وأهم العوامل المؤثرة فيها، ثم في مبحث ثاني إلى أهداف السياسة المالية المحددة في كل من الاستقرار الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، وأخيرا توزيع الثروة، لتتطرق في المبحث الثالث من نفس الفصل إلى السياسة المالية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو الاقتصادي، التضخم، ميزان المدفوعات، والتشغيل.

أما الفصل الثاني فحاولنا من خلاله التطرق إلى أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي، بدأ بأداة النفقات العامة، تقسيماتها، أثارها، وصولا إلى الإيرادات العامة للدولة، أنواعها وأثارها الاقتصادية، ثم أداة الموازنة العامة للدولة، مفهومها وقواعد اعدادها الأساسية. أخيرا وكخاتمة لهذا

الفصل فقد ارتأينا الولوج إلى آلية عمل السياسة المالية في حالات الاختلال الاقتصادي وكيفية تصحيح هذه الاختلالات إلى جانب دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن العام داخل الاقتصاد.

أما الفصل الثالث فإنه يتضمن مختلف الإجابات التطبيقية لإشكالية الدراسة، حيث حاولنا من خلاله استخراج أولا النموذج القياسي للأثار الديناميكية لصددمات السياسة المالية، وثانيا تقدير اتجاه وشدة أثار هذه الصدمات، وكمدخل لهذا الفصل ارتأينا التطرق أولا إلى الإطار النظري والنموذج القياسي للدراسة من خلال فهم دور الإنفاق العام في الاقتصاد، ثم إلى نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) و نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، ومثل المبحث الثاني لهذا الفصل أول محاولة نمذجة قياسية باستعمال النموذج الأساسي للدراسة من خلال فهم وشرح الخطوات المنهجية للدراسة التطبيقية وتحديد اتجاه الصدمات حسب سببية (Granger) أو مصفوفة (Cholesky) ومخرجات النظرية الاقتصادية، لنصل إلى المبحث الثالث الموسوم بأثر صدمات السياسة المالية في نموذج (SVAR) الموسع، حيث استعملنا في هذا الإطار نموذج (SVAR) موسع لاستهلاك الأسر المعيشية وقمنا على أساسه بتحديد قيود التأثيرات الآنية واستخراج وتحليل دوال الاستجابة الدفعية، بناء على ثلاث استراتيجيات مقترحة ممثلة في سببية (Granger)، مصفوفة (Cholesky) و مقارنة مخرجات النظرية الاقتصادية والاعمال التطبيقية، وأخيرا قمنا بتلخيص جميع النتائج التطبيقية للمحاولة الأولى والثانية في إطار خاتمة عامة فصلنا من خلالها جميع ما تم إنجازه واستخراجه من هذه الدراسة.

الفصل الأول: الأسس النظرية للسياسة المالية

تمهيد الفصل الأول

تحتل السياسة المالية المكانة الهامة من بين أنواع السياسات الاقتصادية، وذلك لأنها تحقق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني باعتمادها على مجموعة من الأدوات المتعددة والمؤثرة في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وما يرجع هذه الأهمية التي تكتسبها السياسة المالية هو تطور دور الدولة الاقتصادي بعد أزمة الكساد العالمية سنة 1929. حيث كان دور الدولة محايدا في نظر الكلاسيكيين المتبنين لقانون اليد الخفية "لآدم سميث"، بعدها جاءت أفكار جديدة تنادي بضرورة تدخل الدولة من أبرزها نجد أفكار "جون مينارد كينز" الذي أعطى أهمية كبيرة لدور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة الأزمات الاقتصادية، وما يلاحظ عبر مختلف المدارس وجود اختلاف شاسع حول تطور السياسة المالية من مدرسة لأخرى.

وعلى هذا الأساس ارتأينا أن نتناول في هذا الفصل الأسس النظرية للسياسة المالية، من خلال ثلاث مباحث. ففي المبحث الأول خصص لماهية السياسة المالية، المبحث الثاني يشمل أهم أهداف السياسة المالية أما المبحث الثالث خصصناه للعلاقة بين السياسة المالية ببعض المتغيرات الاقتصادية وأثرها عليها.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

إن تنوع الدراسات الاقتصادية أدى إلى ضرورة تحديد معنى للسياسة المالية الذي يتناسب وفق الأهداف التي سطرته والتي تجتهد للوصول إليها. وحتى يمكن فهم أي سياسة اقتصادية لابد من فهم الفكر الذي تستند إليه، لأن الفكر يوضح كيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر على السياسة المالية وكيف تؤثر هذه الأخيرة في الاقتصاد، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة المالية، تطورها وآلية عملها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

هناك العديد من التعريفات للسياسة المالية نذكر منها:

- أصل السياسة المالية فرنسي " FISC " وتعني حافظة النقود أو الخزنة. والسياسة المالية هي مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، والتي تهدف بها الدولة إلى تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية واجتماعية.¹
- ولقد عرفها Arthur Smithies (1949) على أنها السياسة التي بموجبها تستخدم الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على الدخل القومي، الانتاج والعمالة.²
- كما تعرف السياسة المالية على أنها " استخدام الإنفاق العام و الضريبة والقروض العامة، للتأثير في الأنشطة الاقتصادية للمجتمع بالطرق المرغوبة. وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد، واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي بين القطاع العام والخاص ".³

¹ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 201.

² Arthur Smithies ; **Federal Budgeting ana Fiscal Policy** ; in howard S.Ellis(ed) ; A Survey of Contemporary Economics ; Vol.1 ;The Blakiston Company ; Philadelphia ; 1949 ;P :174.

³ Edwin G .Dolan ; David E. Lindsey ; **Economics** ; The Dryden Press ; 1991 ; P 252 .

- السياسة المالية تعني استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع للدخل الكلي وللمنع حدوث التضخم الاقتصادي، أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية.¹
- وفي وجهة نظر الجمعية الاقتصادية الأمريكية (AEA)، فإن السياسة المالية تهتم بالآثار الكلية للإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل، الإنتاج والاستخدام²؛ وحسب Musgrave، فالسياسة المالية هي التي تهتم بتلك الجوانب من السياسة الاقتصادية التي تكون في عمليات الموازنة العامة³؛
- وأيضاً يمكن تعريفها بأنها " كل التغيرات التي تحدث في حجم النفقات الحكومية والضرائب قصد تحقيق زيادة رفاهية المجتمع".⁴
- ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن السياسة المالية هي عبارة عن أداة الدولة تستعملها للتأثير في النشاط الاقتصادي وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية و سياسية، بمعنى آخر السياسة المالية هي برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات الحكومية، لتحقيق أهداف معينة كرفع الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية

هناك نوعين من السياسة المالية، الأولى المتمثلة بالتمويل بالعجز والثانية سياسة مالية متمثلة بالتمويل الفائض.⁵

¹ محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 312.

² S.N. Chand ; **Public Finance** ; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi ; India ; 2008 ; p 258 .

³ T.R. Jain ;A.S. Sandhu ; **Macroeconomics** ; V.K.Publications ;New Delhi ;India ;2009 ; p: 394.

⁴ Josep G.Nellis; David Parker; **principles of Macroeconomics**; Prentice Hall; England ;2004; p132.

⁵ خلوط فوزية، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003- 2004، ص 11.

1/ - السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق التالية:

- **التوسع في النفقات العامة:** ويقصد به زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، وزيادة في النفقات التحويلية كتقديم إعانات للأفراد ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل....إلخ. ويمكن أن تكون هذه الإعانات الحكومية إما في شكل نقدي أو عيني مثل الملابس، الحليب، خدمات الصحة...إلخ. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

- **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الإئتمان المصرفي.

- **تخفيض الإيرادات الضريبية:** إن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأفراد الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية. أي أن هدف تخفيض الإيرادات الضريبية هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع. ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الضرائب يكون أقل من مضاعف الإنفاق الحكومي.

2/ - السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:

من بين الأساليب التي يعتمد عليها لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية تتمثل فيما يلي:

- **زيادة الإيرادات الضريبية:** يهدف هذا الأسلوب إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون له أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا تقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون الفئة ذات الدخل المتدنية، ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي.

- **التوسع في إصدار القروض العامة:** والمقصود به اقتراض الحكومة من الأفراد عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها لهم، ويكون ذلك إما اختياريا أو إجباريا.

- الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم. وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

إن تطور السياسة المالية يكون مرتبط بتطور دور الدولة عبر العصور، ففي حالة اعتبار الدولة كسلطة منظمة ومتدخلة في كل مجالات الحياة، يظهر دور السياسة المالية مؤثرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما في حالة غياب الدولة كسلطة منظمة للمجتمع تضعف السياسة المالية. كما أن السياسة المالية تختلف من دولة لأخرى تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

و فيمايلي سنتطرق إلى أهم التطورات للسياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية:

الفرع الأول: السياسة المالية لدى الفكر الكلاسيكي

لقد كانت النظرية التقليدية تقوم على أساس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي والذي يقوم على مدلول اليد الخفية لآدم سميث وقانون "ساي" للأسواق والذي ينص على أن " العرض يخلق الطلب المساوي له" ومعنى ذلك أي ارتفاع في كمية الانتاج (العرض) سوف تؤدي إلى ارتفاع في الدخل النقدي، ، ومعنى هذا أنه توجد علاقة سببية مباشرة ما بين الانتاج والإنفاق فأى زيادة في الانتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد.¹

ويرى الكلاسيكيون، أنه لا بد للسياسة المالية أن تكون مجموعة من العمليات المحدودة، وميزانية الدولة تكون في شكل ميزانية صغيرة ولكن بشرط أنها متوازنة.² ويرى أصحاب الفكر الكلاسيكي مثل دافيد ريكاردو، ألفرد مارشال وغيرهم أن السياسة المالية عبارة عن ميل الإدخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل.

¹ عبد الحفيظ يحيوي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري)، حالة الجزائر 1970.2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي لغرداية، 2010/2011، ص16.

² Ne. Thi. Somashekar ; **Development and Environmental Economics**; New Age International (P) limited ; Publishers ; New Delhi ; 2003 ; p 421.

أما بالنسبة لتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي فيرى الكلاسيك ضرورة استبعاد الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي، إلا في بعض الحدود كالقيام بالانفاق على بعض السلع والخدمات العامة مثل الأمن، الدفاع والعدالة... إلخ.¹

الفرع الثاني: السياسة المالية لدى الفكر الكينزي

بعد أن دامت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن ونتيجة لما وضحته على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن التطورات الاقتصادية والسياسية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المفاهيم في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى مزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من خلال السياسة المالية لحل المشكلات الاقتصادية.

ولقد كان كينز Keynes من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.² حيث افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

كما قد قام كينز بانتقاد النظرية الكلاسيكية، وطرح نظرية جديدة للاقتصاد الكلي وذلك استناداً على تجارب الكساد العظيم لسنة 1929، حيث يرى كينز بأن التشغيل الكامل ليس حالة طبيعية للاقتصاد رأسمالي متطور.

وعليه فإن كينز Keynes يرى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالاعتماد على وسائل السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية بصفة خاصة وذلك لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. فالتحليل الكينزي يؤكد على أهمية السياسة المالية ويعتبرها أقوى أداة يمكن أن يستخدمها الحكومة لإخراج الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد.³

¹ Gilbert Abraham-Frois ; **Economie Politique**; éconómica; 7^{ème} édition; 2000 ; p142.

² Levine(Chars.) and Rubin(Jrene); **Fiscal Stress and Public Policy**; Sage Publication; Beverly Helis; London; 1980; P13.

³ Marco A. Espinosa-Vega ; " **How Powerful Is Monetary Policy in the Long Run ?** " ; In Jack Rabin and Glenn L. Stevens (eds.) ; **Handbook of Monetary Policy** ; Marcel Dekker ; Inc. ; New York ; 2002 ; p833.

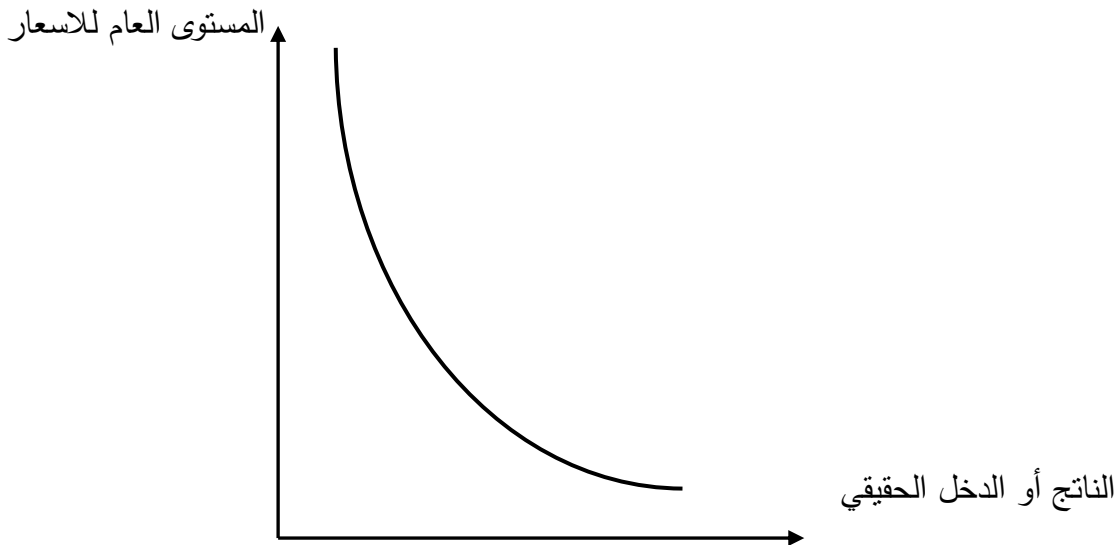
و قد ركز أيضا على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات التي تحدث فيه، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينيات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.¹

ويمكن توضيح وفقا للمفهوم الكينزي شكل كل من منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي فيمايلي:

1/ - منحنى الطلب الكلي

يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والنواتج أو الدخل الحقيقي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): منحنى الطلب الكلي



المصدر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2055، ص-57.

الشكل السابق يوضح منحنى الطلب الكلي للعلاقة العكسية بين الأسعار والدخل الحقيقي، حيث كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي والعكس صحيح، و تفسير ذلك هو أن ارتفاع مستوى

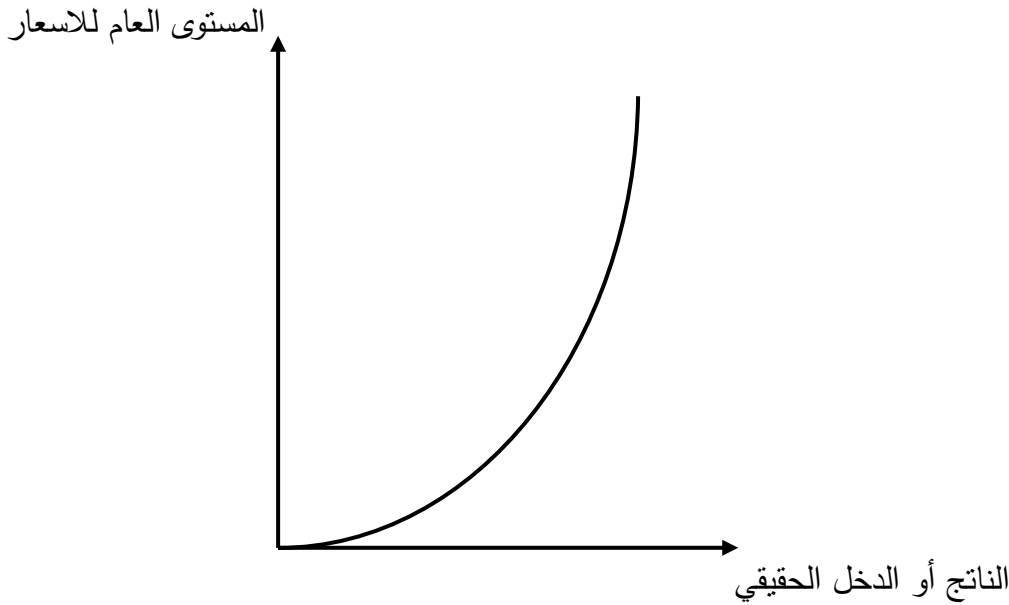
¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2055، ص-57.

الأسعار سينخفض من مكونات الطلب الكلي مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي والعكس صحيح.

2/ - منحنى العرض الكلي

يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار و الدخل الحقيقي (الناتج)، كما هو موضح في الشكل التالي:¹

الشكل رقم (02): منحنى العرض الكلي



المصدر: دراوسي مسعود، مرجع سابق ، ص 57.

في الشكل السابق رقم (02) نجد أن منحنى العرض الكلي يوضح العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، بمعنى أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع لأي الأسعار والعكس صحيح، حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل، و هنا يأخذ منحنى العرض الكلي الشكل العمودي على المحور الأفقي حيث لا تؤدي الزيادة في الأسعار إلى زيادة في الناتج الكلي.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 57.

و أوضح كينز أن مستوى الدخل الوطني المتوازن يتحقق عند تقاطع كل من منحني الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى المتوازن قد يتحقق عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة، باستخدام أدوات السياسة المالية لإعادة الإستقرار الاقتصادي والاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

وقد اهتم كينز - كما ذكرنا سابقا - بالطلب الكلي والمحددات التي تؤثر فيه وهي الإنفاق الاستهلاكي، الاستثمار الحكومي، وصافي التجارة الخارجية، ورأى أن السياسة المالية بشقيها الإنفاق الحكومي والضرائب، يمكن لها أن تؤثر في الطلب الكلي وبالتالي إعادة التوازن مرة أخرى للاقتصاد الوطني، ففي حالة الكساد يمكن اتباع سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب) وفي حالة التضخم يمكن اتباع سياسة مالية انكماشية (تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب).

❖ السياسة المالية عند الكينزيين الجدد

لقد توسع كل من هانسن و واينتروب في التحليل الكينزي للسياسة المالية، مستعملين في ذلك أساليب ونماذج جديدة حاولت في مجملها الاستفادة من نقائص هذا التحليل، لكن دون خروجها من أطر المدرسة الكينزية.

1/ - نموذج هانسن Hansen في السياسة المالية

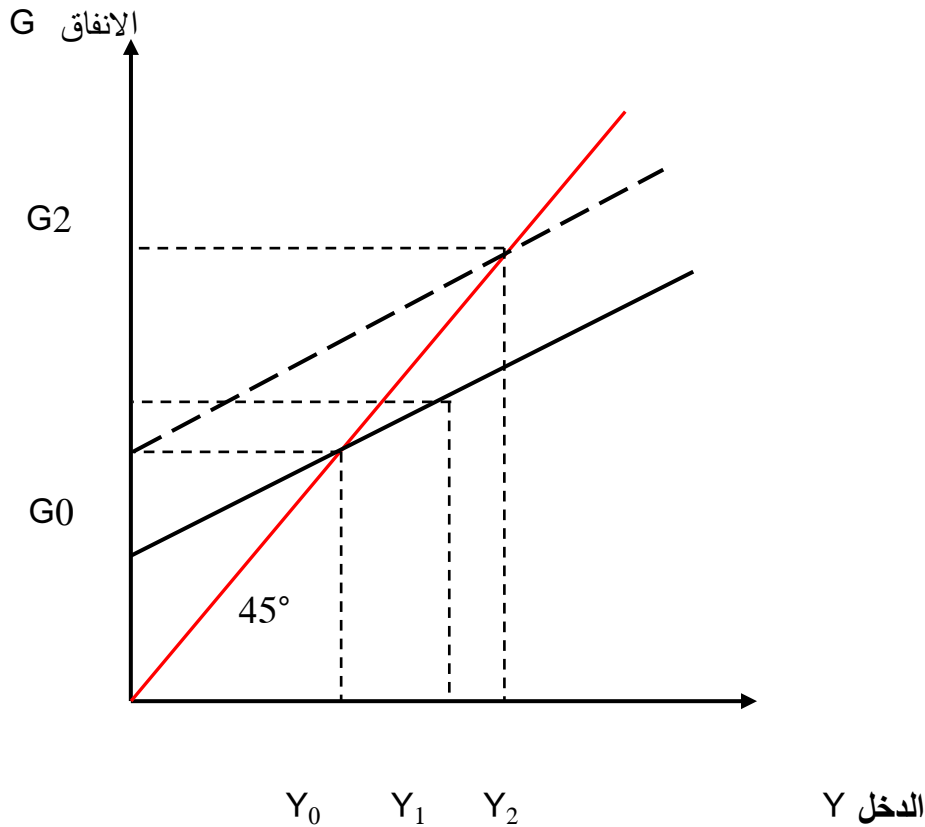
من أهم المساهمين في تطوير مفهوم السياسة المالية نجد **Alvin Hansen** حيث أن ندوة السياسة المالية التي أجريت في **Harvard** خلال اواخر سنة 1930، كانت المحرك الرئيسي والأساسي للفكر الجديد في الولايات المتحدة.¹

لقد أفاض هانسن في تحليل نظرية كينز مستخدما معادلة الدخل القومي ومستعينا بالرسم البياني الموضح في الشكل البياني رقم (03) ليستعرض محددات التوازن المستقر للاقتصاد وليقارن نقطة التوازن

¹ R.A. Musgrave ; **A Brief History of Fiscal Doctrine** ; in Alan J. Auerbach and Martin Feldstein (eds.) ; Handbook of Public Economics (Vol. I) ; Elsevier-North Holland ; New York ; 1985 ; p46.

بمستوى التوظيف الكامل حتى يمكن تحليل النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع.¹

الشكل رقم (03): وحدات الدخل الوطني بالأسعار الثابتة



المصدر: حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 32.

حيث: $Y = (C + I + G + (X - M))$

Y: الدخل القومي G: الانفاق الحكومي X: الصادرات

C: الاستهلاك I: الاستثمار M: الواردات

¹ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 31.

يتضح من الشكل البياني رقم (03) أن منحنى الطلب الكلي هو الذي يحدد نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد الوطني، لأنه يتكون من مجموع المتغيرات التي تشملها معادلة الدخل الوطني (الاستهلاك، الاستثمار، الانفاق الحكومي، صافي العمليات الخارجية)، فنقطة التوازن في الاقتصاد هي النقطة Y_0 التي يلتقي فيها منحنى الطلب الكلي مع خط 45° محددا بذلك نقطة الطلب الفعال.

وبافتراض أن مستوى التشغيل الكامل يتحقق عندما يصبح مستوى الدخل الوطني عند النقطة Y_1 فهذا يعني أن توازن الاقتصاد الوطني عند النقطة Y_0 هو توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، معبرا بذلك عن بروز فجوة انكماشية ووجود بطالة إجبارية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة Y_0 غير كاف لتحقيق التشغيل الكامل. أما توازن الاقتصاد الوطني عند النقطة Y_2 فهو توازن عند مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل، وهو يعبر عن ظهور فجوة تضخمية نظرا لكون الطلب الفعال عند هذه النقطة أكبر من المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل. وحسب نموذج هانس أنه في حالة الكساد يجب على الدولة أن تتخذ الأساليب والسياسات المالية ما يمكنها من التأثير على أحد أو كل مكونات الطلب الفعال لترفع منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى ليتقاطع مع خط 45° عند النقطة Y_1 . أما في حالة التضخم فعلى الدولة أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر على مكونات الطلب الفعال لينخفض إلى الأسفل ويتقاطع مع خط 45° عند النقطة Y_1 .

إن كافة المبادئ التي صيغت كأسس للسياسة المالية في هذه الفترة قد اتخذت من نموذج هانس أساسا لها ومن ثم فقد ركزت على استخدام كافة أدوات السياسة المالية للتأثير بها مباشرة على منحنى الطلب الكلي فقط ليتخذ الاتجاه الملائم (صعودا أو هبوطا).

ولقد بدى منطقيا نجاح هذه الأسس للسياسات المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة حيث أمكن باستخدامها المساهمة في انتشار اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير ومعالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية. كما تم تطبيق هذه السياسات المالية في الدول النامية إلا أنه فشلت في تحقيق ما هدفت إليه في اللحظات الأولى من تطبيقها.

لكن في الخمسينيات لاحظ الاقتصاديون في الدول المتقدمة ازدياد حجم البطالة الإجبارية مع ازدياد مستمر في مستويات الأسعار، وإذا ما حاولنا الوقوف على السياسة المالية التي يمكن صياغتها في مثل هذا الموقف وفقا لنموذج هانس لوجدناها تنص على ضرورة تخفيض حجم الطلب الفعال مع وجود بطالة

إجبارية لابد وأن تؤدي إلى ارتفاع حجم البطالة الإجبارية. كما قد عجز هذا النوع من التحليل الاقتصادي عن تقديم تشخيصا سليما لأسباب التضخم. وبالتالي فقد تعذر على هذا النوع من التحليل أن يخلص إلى أسس سليمة للسياسات المالية المثلى. لأن نموذج هانسن يتم التحليل فيه بالأسعار الثابتة حتى نصل إلى مستوى التشغيل الكامل ومن ثم فلا مجال لظهور التضخم قبل مستوى العمالة الكاملة. كذلك فإن نموذج هانسن بإغفاله لجانب العرض الكلي تماما قد عجز عن تتبع أثر التغيير في تكاليف عوامل الانتاج وخاصة معدلات الأجور النقدية أو في تغيير الفن الإنتاجي أو في تغيير درجات المنافسة.

2/ - نموذج واينتراوب Weintraub في السياسة المالية

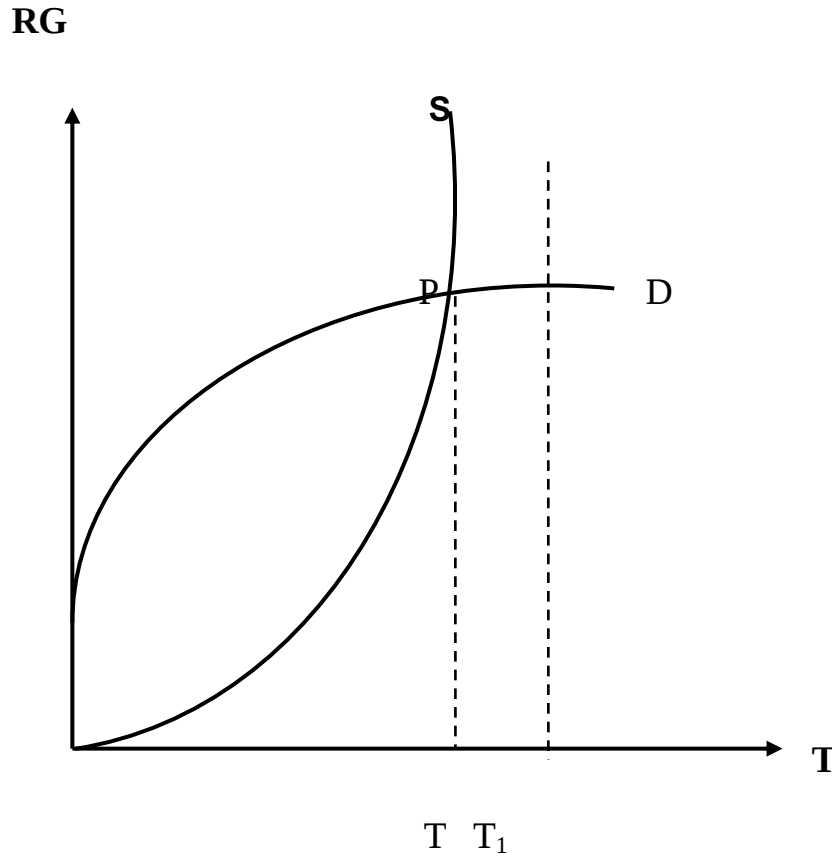
إن الخطوة الأولى لتطوير أسس السياسات المالية في الفكر المعاصر هو فهم المتغيرات والمحددات الحقيقية للنشاط الاقتصادي وهذا ما تكفل به نموذج واينتراوب. والذي يمكن أن نوجزه في الشكل البياني رقم (04). وقد أشار Weintraub إلى أن الاقتصاد الكينزي التقليدي الممثل بنموذج خط 45° ونموذج IS-LM قد تجاهل عوامل جانب العرض، كما استبعد عنصري السعر والأجر النقدي بالرغم من إدراجه للفجوات التضخمية والانكماشية.¹

قام واينتراوب Weintraub بتطبيق أسس اقتصاد جزئي جديدة تتوافق مع النظرية الكينزية للعمالة وذلك بدمج المعلمتين المتمثلتين في السعر والأجر النقدي، على أساس هذا التحليل، اقترح إضافة إلى السياسات الكينزية التقليدية لإدارة الطلب سياسة المداخل من أجل السيطرة على التضخم.²

¹ Philip Arestis ; Malcolm Sawyer ; **A Biographical Dictionary of Dissenting Economists**; 2nd edition ; Edward Elgar Publishing Limited ;Cheltenham ; UK; 2000; p 704.

² Michel Beaud ; Gilles Dostaler ; **Economic Thought Since Keynes : A History and Dictionary of Major Economists** ; Routledge ; London and New York ; 1997 ; p441.

الشكل رقم (04): نموذج واينتراوب Weintraub في السياسة المالية



المصدر: حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 43.

حيث T : يمثل حجم العمالة

RG : إجمالي الإيرادات المتوقعة، والانفاق القومي بالأسعار الجارية

لقد بدأ واينتراوب نموذجيه باشتقاق منحنى العرض الكلي (S)، وذلك بتجميع منحنيات العرض لكافة الصناعات والقطاعات الانتاجية الخاصة والعامة، بما يتناسب مع المتغيرات الموضحة على المحورين الأفقي والعمودي، حيث يوضح المنحنى العلاقة بين الإيرادات المتوقعة وحجم العمالة المستخدمة. فكلما توقع رجال الأعمال زيادة المبيعات كلما كانوا على استعداد لتوظيف حجم أكبر من العمالة. أما إذا توقعت القطاعات الاقتصادية في المجتمع أن تكون إيراداتها صفراً فإنها لن ترغب في استخدام أي عامل على الإطلاق، وهذا ما يفسر بدء منحنى العرض الكلي من نقطة الأصل.

أما منحنى الطلب (D) فهو يعبر عن العلاقة بين الإنفاق من كافة المشتريين على المنتجات المحلية عند كل مستوى من مستويات التشغيل، بمعنى آخر فإنه يعبر عن مجموع الاستهلاك+ الاستثمار+ القطاع العام+العالم الخارجي بالأسعار الجارية عند كل مستوى من مستويات التوظيف. ويتقاطع منحنى الطلب الكلي (D) مع منحنى العرض الكلي (S) لتحديد نقطة التوازن الفعلي أو المتوقع للاقتصاد الوطني عند مستوى العمالة (T) والذي يتوافق مع مستوى السعر P^1 . فإذا افترضنا أن مستوى التوظيف الكامل عند النقطة (T_1)، فهذا يعني أن توازن الاقتصاد الوطني عند النقطة (T) هو توازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل معبراً بذلك عن وجود بطالة إجبارية. وبهذا يكون واينتروب قد جاء بتحليل مغاير لنموذج هانسن الذي كان يعتقد أن التوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل هو " توازن دون تضخم"، فقد كشف واينتروب عن احتمال حدوث تضخم قبل مستوى العمالة الكاملة بل واحتمال ازدياد حدة التضخم مع استمرار ارتفاع حجم البطالة جنباً إلى جنب.²

الفرع الرابع: السياسة المالية في اقتصاديات الدول الصناعية والنامية

1/- السياسة المالية في الدول الصناعية

السياسة المالية في المراحل الأولى من تطور الدول الصناعية، هي مكافحة الكساد ومنع حدوثه، وقد اعتقد أنه يمكن تطبيق نفس الأساليب والأدوات في اقتصاديات الدول الصناعية والنامية، ولكن سرعان ما تبين خطأ هذا الافتراض، في ضوء الاختلافات في المستويات النسبية للتنمية.³ وكان استخدام السياسة المالية في الدول الصناعية لأول مرة عندما استطاعت أن تخفض وتقلل من حدة البطالة، وذلك بتنشيط الطلب، مع العلم أن الدول الصناعية تملك أوعية كبيرة من الموارد غير مستغلة بشكل تام منها معدات رأسمالية غير مستغلة ومهارات إدارية، ويمكن للسياسة المالية التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار الدورية في التقلبات الاقتصادية التي تطرأ على الطلب، وذلك من خلال استعمال الإنفاق الحكومي من أجل إعادة استغلال الموارد والوسائل المعطلة لزيادة الإنتاج.

¹ Ingrid Hahne Rima ; **Development of Economic Analysis**; 6th edition ; Routledge : Taylor and Francis Group; London ; 2001; p 555.

² حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 49 - 50.

³ غازي عبد الرزاق النفاش، **المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)**، الطبعة 3، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 36.

تتميز الدول الصناعية بضخامة الإنتاج والمبادلات الداخلية والخارجية، وأيضاً لديها إمكانية فرض ضرائب إضافية لأن هذه الامكانية تعتمد على خمس عوامل هي:¹

♦ نصيب الفرد من الدخل الحقيقي؛

♦ درجة عدم العدالة في التوزيع؛

♦ الهيكل الصناعي للاقتصاد وأهمية تنوع الأنشطة الاقتصادية؛

♦ الموقف الاجتماعي والسياسي والمؤسسي والقوة النسبية للفئات المختلفة (ملاك الأراضي الكبار في مواجهة الصناع، واتحادات التجارة)؛

♦ الكفاءة الإدارية والأمانة وقدرة فروع الحكومة على تحصيل الضرائب.

وعليه فإن هدف السياسة المالية في الدول المتقدمة الصناعية يتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة.

2/ - السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية

تسعى السياسة المالية في الدول النامية، بالدرجة الأولى، لتوفير الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع، والزيادة في الدخل الحقيقي المتوسط للفرد عن طريق زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والمعدات الرأسمالية الانتاجية والكفاءات التنظيمية؛ مما يؤدي إلى زيادة موارد المجتمع، أي زيادة دخله الحقيقي، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ومنه تستخدم السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية كجزء مكمل لمخطط التنمية مع إمكانية القيام بالتعديلات التركيبية المناسبة في الاقتصاد.²

وتعتمد الدول النامية على السياسة المالية أكثر من اعتمادها على السياسة النقدية وذلك لافتقارها إلى أسواق رأسمالية حقيقية، مما يجعل أدوات السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وبالتالي فإن السياسة المالية ذات دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد في الدول النامية. ويرتبط استخدام أدوات السياسة المالية ارتباطاً وثيقاً بالحياة اليومية للفرد والمجتمع في هذه الدول مما يجعلها أكثر فعالية من غيرها، فيكون للزيادة في الضرائب أو التخفيض منها أو الزيادة في الانفاق

¹ ميشيل تودارو، وآخرون، التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، 2006، ص 201-202.

² غازي عبد الرزاق النقاش، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الحكومي أو التخفيض منه أثر واضح و كبير من غيره من أدوات السياسة النقدية. تتميز السياسة المالية باتساع و تنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية، وبالتالي يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على¹:

♦ حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة، وذلك عن طريق زيادة الانفاق الحكومي والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح للاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها؛

♦ مدى وفرة كفاءات المؤسسات الخدماتية التي تزود المواطنين بما يحتاجون من خدمات مختلفة، وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

♦ مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى من الدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب؛

♦ التأثير على تنوع مصادر الدخل القومي بتنوع مجالات استثمار الفوائض المالية المحققة وعدم الاعتماد على مصدر واحد.

يمكن القول أن السياسة المالية، و مع تطور الفكر الاقتصادي واختلاف وجهات نظر الاقتصاديين حول مفهومها ودرجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي، أصبحت تمثل أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم للتأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة الهزات و الأزمات الاقتصادية. لكن درجة هذا التأثير يختلف من فكر اقتصادي لآخر، وذلك حسب مكانة هذه السياسة في هيكل السياسة العامة للدولة عند كل من مدرسة اقتصادية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

تلعب السياسة المالية دورا هاما في النشاط الاقتصادي، لذا فإن أي دولة تحاول استخدامها بالشكل الصحيح من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، ولكن هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، ومن بين هذه العوامل نجد: العوامل السياسية، الادارية والنظام الاقتصادي (المالي).

¹ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 189-190.

الفرع الأول: العوامل السياسية

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح من خلال الاقتطاع العام من الدخل الوطني. كما أن قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة ، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في نقاط ثلاث:¹

1/ - تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات، ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي .

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية و ضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

2/ - تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من من ناحيتين:

• ناحية تأثير البنيات السياسية:

نجد أن الطبقة الحاكمة في أي وقت وفي أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السائد، أي أن النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 65.

• **ناحية تأثير الوقائع السياسية:** هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، إذ يمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبء القروض ونفقات إعادة التعمير، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية. وعادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي.

نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.

3/ - التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية

الميزانية العامة هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل؛ كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عامل لاندثاره.¹

إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، لا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

وأخيرا نلخص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

¹ المرجع السابق، ص 66.

الفرع الثاني: العوامل الإدارية

نجد العوامل الإدارية من العوامل الهامة التي تؤثر على السياسة المالية وتتأثر بها، ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثراً بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتماً مع الهياكل الموجودة، سواء كانت هياكل اقتصادية أو إدارية أو اجتماعية، حيث أن الجهاز الإداري الكفئ يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة لتحقيق أهدافها¹. وتأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية هو تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر ويتم ذلك على النحو التالي:

1/ - تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

يشمل هذا التأثير أثر البنيات الإدارية وأثر السياسات الإدارية:²

- **تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية:** هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفراً في الدولة المعنية، وكذلك في حالة توسيع الاعتماد على الأسلوب اللامركزي فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة تكون أفضل من الإدارة المركزية.

- **تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:** للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الإستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

¹ مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، عمان، 2000، ص 278.

² دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2/ - تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية

ويشتمل التأثير على المؤسسات الإدارية و التأثير على السياسة الإدارية ويمكن توضيح ذلك فيمايلي¹:

• **تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:** في الساحة الإدارية نجد أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته، كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات الممنوحة لها، ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الانفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة، ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

• **تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:** هذا التأثير يتضح من خلال الجماعات المحلية والمنشآت العامة، حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارها مالية، ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندها تكون سياسة مالية توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية فيجب على الهيئات المحلية اتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة وعليها أن تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد.

وعليه يمكن القول أن تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر جهاز إداري كفى الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازا جامدا ويكون معوقا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة .

¹ در اوسي مسعود، مرجع سابق، ص 68-69.

الفرع الثالث: أثر النظام الاقتصادي (المالي)

تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، أي ينبغي أن تتسق السياسة المالية في تكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله، لذلك سنحاول أن نقف في إيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على التوالي:¹

1/ - السياسة المالية في النظام الرأسمالي

نشأ النظام الرأسمالي على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالتالي تكون السياسة المالية محايدة، أي أن الدولة حسب طبيعتها لا تمتلك إيرادات خاصة، وعليه فإن النفقات العامة لا يمكن أن تغطي إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة. إلا أن الظروف وتغيرات وتطور دور الدولة بسرعة أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة كما أدى إلى تطور النظام الرأسمالي، وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي. وبالتالي نلخص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم فإن دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية ينحصر في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

بالإضافة إلى هذا فإن الضريبة تحتل مكانة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصوراً في تمويل خزينة الدولة.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة - مدخل لدراسة الأصول الفن المالي للاقتصاد العام - ، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2006، ص50.

2/ - السياسة المالية في النظام الاشتراكي

المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية الملاءمة بين الموارد المادية والموارد البشرية ، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلية وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ومنه يمكن القول أن السياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي ونذكر هذه الخصائص في النقاط التالية:¹

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة كما ذكر سالفاً؛
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضاً؛
- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية.

في الواقع إن أهمية السياسة المالية في البلدان الاشتراكية أصبحت تضعف تدريجيا في الوقت الحالي، أي أن الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة على عناصر الانتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص، فقد بدأ يغير من هذه النظرة نظرا للفشل والإفلاس اللذين أصابه، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية عن معالجة الإنهيار الاقتصادي الذي أصابه في الآونة الاخيرة والذي يتجه الآن إلى نظام السوق والاعتراف تدريجيا بالملكية الفردية باعتبارها جزءا من آلية النظام الاقتصادي.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص71.

وفي الأخير يمكن القول أنه مهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينهما وبين غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

المبحث الثاني: أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف و عدم تعارض الجهود، أو تتنافسها، ولذا أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني، ومن بين أهداف السياسة المالية التي تسعى إلى تحقيقها نذكر فيما يلي:

المطلب الأول: السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

يمثل الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف المهمة للسياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، فهو يعتمد بشكل أساسي على استقرار المستوى العام للأسعار، أي أنه يعني الحفاظ على العمالة الكاملة مع الاستقرار النسبي للأسعار¹. على سبيل المثال، إن هبوط حاد في المستوى العام للأسعار قد يكبح ويعرقل إمكانية تحقيق العمالة الكاملة، وبالمثل، ارتفاع معدلات تضخم الأسعار يولد كذلك آثار سلبية على الاقتصاد. وبناء على ذلك، تم قبول مستوى عام مستقر للأسعار كهدف هام للسياسة المالية².

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي تحتاج الحكومة إلى إتباع سياسة مالية لمواجهة التقلبات الدورية A Counter-Cyclical Fiscal Policy التي تضيف إلى الطلب الكلي خلال فترات الركود، وتسحب الطلب خلال فترات الرواج³.

¹ R.K. Suri; J.K. Budhiraja; Namita Rajput; **A Text Book of I.S.C. Economics** ; Vol. II; Pitambar Publishing Company (P) Ltd.; New Delhi; 2006; p 422.

² A.C. Fernando; **Corporate Governance : Principles; Policies and Practices**; Dorling Kindersley (India) Pvt. Ltd.; New Delhi; 2006; p 412.

³ James Daniel; Jeffrey Davis; Manal Fouad; Caroline Van Rijckeghem; **Fiscal Adjustment for Stability and Growth** ; Pamphlet Series; No. 55; International Monetary Fund; Washington; D.C; 2006; p 8.

فهذه السياسة تعني أنه يمكن تغيير الضرائب والإنفاق الحكومي نحو اتجاه مكافحة التقلبات الدورية حيث يتم تخفيض الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب في مرحلة التوسع للدورة وفي المقابل يتم رفع الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب خلال مرحلة الإنكماش. وفي هذه الحالة، من الضروري التخلي عن مبدأ توازن الميزانية سنوياً وذلك بهدف مواجهة تذبذب العمالة والدخل. فالميزانية المتوازنة تكون مرغوبة ومفضلة فقط في حالة ما إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل ولا يظهر أي ميل للتوسع والانكماش¹.

وتنقسم السياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية إلى قسمين:

1/- السياسة المالية في حالة التضخم

تتشأ حالة التضخم أساساً نظراً لوجود فائض في الطلب الكلي عندما يتجاوز الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية إنتاج العمالة الكاملة. ففي هذه الحالة تهدف السياسة المالية إلى الحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاديات النامية التي تعاني دوماً من اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي من الموارد الحقيقية، ويتم ذلك من خلال أن الحكومة تتبع أساليب مالية منها: **السيطرة على الإنفاق العام** كتخفيض النفقات العامة غير الضرورية إلى أدنى حد ممكن، وكذا **الزيادة في الضرائب** كأن تفرض الحكومة ضرائب جديدة أو الزيادة في معدل الضرائب القديمة (مثل الضرائب على الاستهلاك و الضرائب على الدخل.... وغيرها)، وذلك لامتصاص الجزء من القوة الشرائية الإضافية التي تسبب في خلقها الإنفاق الاستثماري المتزايد، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.

ومن الأساليب المالية نجد أيضاً **زيادة الاقتراض العام** من أجل امتصاص القوة الشرائية للقطاع الخاص، وذلك عن طريق بيع الأسهم والسندات، إذ تستطيع الحكومة أن تزيد مما تصدره من سندات القروض العامة، كما تستطيع أيضاً أن تلجأ إلى سياسات أخرى كالإدخار الإجباري أي يجبرون الأفراد على شراء سندات الإدخار Savings Bonds و يسددون الثمن من أجورهم أو يدفعونه بأنفسهم إن كانوا من ذوي المهن الحرة، وهذه السياسة اتبعتها إنجلترا أثناء الحرب العالمية الثانية.² ومن بين الطرق

¹ K.R. Gupta ; R.K. Mandal ; Amita Gupta ; **Macroeconomics** ; 5th edition; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi ; 2008; p 575.

² عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1972، ص 436.

الأخرى للحد من التضخم تأجيل سداد الديون القديمة ، فهذا سوف يحد من التدفق الحالي للأموال في البلد.

2/ - السياسة المالية في حالة الكساد

الكساد يحدث نتيجة نقص في الطلب الكلي، وقد دعا كينز Keynes إلى استخدام السياسة المالية كأداة لتعويض هذا النقص في الطلب الفعال، وذلك إما عن طريق تحفيز الأفراد على الاستهلاك والاستثمار، أو بزيادة الإنفاق الحكومي، ويمكن للحكومة من أجل السيطرة على حالة الكساد إتباع أساليب مالية نذكر منها:

الزيادة في الإنفاق العام: في فترة الكساد أو الركود ينبغي تخصيص النفقات العامة لتلك المشاريع التي تهدف إلى رفع مستوى الطلب الكلي، إذ لا بد على الحكومة أن تتبع سياسية الإنفاق العام التعويضي Compensatory Public Spending، أي ينبغي عليها القيام بنفس عدد عقود الاستثمار التي فقدتها أو أضعافها المستثمرون الخواص، وحتى تكون هذه السياسة فعالة يجب أن تعمل على رفع القوة الشرائية لأولئك الأفراد ذوي الدخل المنخفض. كما يمكن للحكومة أن تتوسع في إنفاقها على بعض مرافق الخدمات وكذلك بعض الأشغال أو المشاريع العامة Public Works التي يمكن تنفيذها بسرعة و مرونة كافية حتى ولو كان مقررا لها فترة زمنية مقبلة.¹

وتكمن أهميتها (برامج الأشغال أو المشاريع العامة) في رفع الدخل والاستهلاك الفردي دون الضغط على الكفاية الحدية للاستثمار في القطاع الخاص، وتستخدم كأداة لمكافحة الكساد نظرا لأنها: ترفع القوة الشرائية للمجتمع وبالتالي تحفز الطلب على السلع الاستهلاكية؛ تساعد على رفع مستوى العمالة وامتصاص نسبة معينة من البطالة؛ كما تساعد على خلق الأصول الرأسمالية المفيدة اقتصاديا واجتماعيا مثل: الطرق خطوط السكة الحديدية، المدارس، المستشفيات،.....إلخ.

ولضمان نجاح فعالية برامج الانفاق التعويضي والمشاريع العامة يجب أن يتم تمويلها عن طريق عمليات الاقتراض الحكومي. كما تستطيع الحكومة أن تتوسع في حجم مدفوعاتها التحويلية مثل الفوائد

¹ عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 440.

على الدين العام، الإعانات، المعاشات، منح البطالة، فوائد التأمين والضمان الاجتماعي.....إلخ. وهذا يؤدي إلى زيادة إنفاقها الكلي على السلع والخدمات مما يحفز الاستثمار في القطاعين الخاص والعام.

التخفيض في الضرائب: تحاول السياسة الضريبية خلال فترة الكساد ترك كمية هائلة من القوة الشرائية في أيدي الأفراد لجعلهم يستهلكون و يستثمرون أكثر. وذلك عن طريق تخفيض الضرائب على المبيعات وكذا على الرسوم المفروضة على السلع الاستهلاكية التي تلبي الإحتياجات الأساسية للمجتمع، وللتخفيف من حد الكساد الاقتصادي فإنه لا يكفي تحسين الاستهلاك الكلي فقط، وإنما ينبغي كذلك تحسين الاستثمار الكلي في نفس الوقت، وذلك من خلال رفع الكفاية الحدية لرأس المال للإستثمار الخاص ، وعليه ينبغي تخفيض معدل الضرائب على الأعمال والشركات إضافة إلى منح امتيازات ضريبية لتلك الشركات التي تعمل في مجال تكوين رأس المال. كما أن رفع الرسوم الجمركية على الواردات سوف يحول الطلب المحلي من الواردات إلى السلع المنتجة محليا، و أيضا إلغاء رسوم التصدير أو تقديم إعانات للتصدير، سيرفع نسبة الصادرات، وبالتالي يساهم في التخلص من حالة الكساد.

المطلب الثاني: السياسة المالية والتنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكल الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.¹

وتقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والامكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، و ترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الإحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص91.

المجتمع نماذج الاستهلاك السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئا على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص.

ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه الجهود التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية.¹

وتعتبر السياسة المالية وسيلة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية لعدة أسباب نذكر منها:²

✓ علاقة السياسة المالية بالمكون المالي لنشاط الدولة و وضعه حسب النفع الاقتصادي، باعتبار هذه السياسة مجموعة من الإجراءات و القرارات المواجهة لإيرادات الدولة ونفقاتها العامة نحو الاستخدام الأمثل.

✓ حجم النشاط المالي والذي يأخذ أكبر نسبة من الدخل الوطني، يمنح للسياسة المالية قوة التأثير على النشاط الاقتصادي إما بالسلب أو بالإيجاب حيث أصبح من الضروري مراقبة القرارات والإجراءات المالية بحذر حتى لا تحدث أثارا لا يحمد عقباها على النشاط الاقتصادي.

✓ اشتراك كل من التنمية والسياسة المالية في القرارات المتعلقة بحشد المدخرات وتوجيهها واستخدامها حسب الأولويات مع مراعاة الكفاءة الاقتصادية العامة.

المطلب الثالث: السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل والثروة

يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية، حيث يولى صناعات السياسة جزء كبير في رسم السياسة الاقتصادية ككل بهدف تحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه. أي أن من أهم وظائف الدولة هو تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتكافئة للمواطنين من خلال التوزيع العادل للدخل

1 نفس المرجع، ص 92.

² أحمد مجدوب أحمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية، 2003، ص 128.

والثروة بين مختلف فئات المجتمع¹، ويعود الفضل إلى الاقتصادي الألماني "أدولف فاجنر" من أجل تحقيق المساواة بين الدخل من خلال مؤلفه المالية العامة، حيث يرى أن الضريبة هي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق والثروة إلى جانب دورها الكلاسيكي².

ويقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي لهما بغرض تقليل التفاوت، معناه أن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، ويتم ذلك بالاعتماد على أدوات السياسة المالية كالضرائب والإنفاق العام. فمن جانب الضرائب، باعتبارها عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني والثروة، يفرض هدف عدالة التوزيع بأن تعتمد السياسة المالية على الضرائب المباشرة والتضاعدية مثل: الضريبة على الدخل، الضريبة على الثروة، ضريبة على الإرث... وغيرها، فيقع عبء هذه الضريبة بنسبة كبيرة على الفئات الغنية³.

أما في مجال الإنفاق العام، فيمكن للدولة زيادة الإنفاق على المشروعات الخدمية والقطاعات غير المنتجة في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الثقافة، الرياضة... وغيرها، وذلك بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود وخاصة في مجال الصحة والتعليم، وتقلل هذه الميزات لأصحاب الدخل المرتفعة والثروة. كما يمكن أن تقدم الدولة مساعدات للعائلات كثيرة العدد أو التي لا تجد عملاً، أو بشكل عام للعاطلين عن العمل وكذلك للكبار والمسنين وغيرهم. وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة⁴.

¹ Ne. Thi. Somashekar ; **Development and Environmental Economics**; op.cit; p. 427

² ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989 . 2012)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص 76.

³ T.R. Jain; O.P. Khanna; **Macroeconomic Management**; op.cit ; p161.

⁴ هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 23.

المبحث الثالث: السياسة المالية وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى

تسعى كل من الدول المتقدمة منها أو النامية إلى محاولة تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من خلال اتباع سياساتها المختلفة من أجل الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، خفض البطالة والعمل على تحقيق التوظيف الكامل، كبح التضخم للرفع من القدرة الشرائية للمواطنين. وبما أن السياسة المالية هي عبارة عن أداة في يد الدولة يمكن لها استعمالها في التأثير على النشاط الاقتصادي فإن توجيهها سيكون من منطلق تحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال التأثير على الأدوات المختلفة لهذه السياسة.

ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحديد العلاقة بين السياسة المالية و بعض المتغيرات الاقتصادية الكبرى كالنمو الاقتصادي، التضخم ، العمالة الكاملة (البطالة) وميزان المدفوعات .

المطلب الأول: علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف النمو والعوامل المحددة له وأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي وقياسه

1/ - تعريف النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، نذكر منها:

- يقصد بالنمو الاقتصادي: " الزيادة في الطاقة الانتاجية لاقتصاد ما في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الوطني أو متوسط الدخل " ¹.
- ويعرف أيضا " على أنه اصطلاح يستخدم للإشارة إلى مظاهر التقدم الاقتصادي أو دلائله، وخاصة الزيادة في الدخل الوطني أو متوسط الدخل " ².

¹ السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص22.

² إبراهيم متولي، دور حوافز الاستثمار في تعطيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص334.

▪ وحسب François Perroux (1969)، يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما: الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية.¹ وعليه من التعريفات السابقة يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعرف بأنه الزيادة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع، وعليه فهو يتضمن الأدوات وهم عناصر الإنتاج والنواتج وهم السلع والخدمات التي ينتجها هذا الاقتصاد.

2/- قياس النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الاقتصاد، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي، حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة يستعمل معيارين أساسيين لقياس الدخل. وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم من خلال قياس نمو الناتج ونمو نصيب الفرد من الدخل (الدخل الفردي) كالتالي:²

♦ **الناتج الوطني الخام** : هو قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة وتستثنى السلع الوسيطة (السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى). هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد، ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة النمو المحقق، غير أن هذه الطريقة تعد نقدية ولا تأخذ بالاعتبار أثر التضخم، لذلك يجب استبعاد أثر التضخم لمعرفة معدل النمو بالقيم الحقيقية.

♦ **الدخل الفردي**: إن قياس نمو الدخل الفردي يمكن من معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج و تطور السكان، ويعتبر هذا المقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

¹ Paul Massé ; *Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle*; Tome 1; Editions l'harmattan ; Paris ; 2011 ; P. 357

² عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري (الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص 257.

كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار في بلد ما ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس الدولار ببقية الدول، ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفقا لأكبر قدرة شرائية.

الناتج الداخلي الخام الحقيقي والاسمي

يقيس الناتج الداخلي الخام الاسمي الناتج بالأسعار القائمة عند الحصول على الدخل. وبما أنه يمثل كميات مادية من الناتج والتي ينتج عنها منفعة الأفراد و رفاهيتهم، فإنه يمكن أن يتسبب في عدم فهم عمل الاقتصاد وتقييم أدائه إذا ما أخذ به على هذا النحو.

وفي المقابل فإن الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة يأخذ التضخم بعين الاعتبار حيث يتم قياسه لسنوات مختلفة وبالأسعار القائمة في سنة معينة تسمى سنة الأساس.¹

إن الناتج الداخلي الخام الاسمي هو قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الجارية، ولقياس رفاهية الاقتصاد بطريقة صحيحة يجب أن نقيس حجم الانتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في الأسعار.

وهذا ما يسميه الاقتصاديون بالناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة.² إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي لأي اقتصاد وطني غالبا ما يستعمل بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي.

إن قياس الانتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام، حيث هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لاقتصاد ما.

➤ **طريقة الإنفاق:** الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة³، إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي

¹ قاسم عبد الرضا الدجيلي، علي عبد العاطي الفرجاني، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتحليل، منشورات ELGA، مالطا، 2001، ص 41.

² Gregory N.mankiw ; **Macroéconomie**; édition de Boeck; 3^{ème} édition; Belgique;2003; p27.

³ Olivier Blanchard; Daniel Cohen; **Macroéconomie**; edition Pearson éducation;4^{ème} édition; France; 2006; p18.

انطلاقاً من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع وخدمات معينة يقوم بها طرف معين، هذا يعني أن هناك طرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل.¹

الناتج الداخلي = الإنفاق الكلي

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

C: الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي) I: الاستثمار (إنفاق قطاع الأعمال)

G: الإنفاق الحكومي (X-M): صافي الصادرات

➤ طريقة القيمة المضافة: الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطة.

القيمة المضافة = مجموع القيم المضافة = قيمة المنتج النهائي - قيمة الاستهلاكات الوسيطة

➤ طريقة الدخل : الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخل المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام والتي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج. حيث جزء من هذه الدخل هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة)، و جزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور وهو ما يعرف بعائد العمل والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأس المال والمتمثل في الأرباح.

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني²

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج وبذلك أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الاهتلاك.

¹ Gregory N.mankiw ; op.cit; p 21.

² Olivier Blanchard; Daniel Cohen; op.cit; p 19.

الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دور أساسي في تحديد النمو الاقتصادي، و يمكن ذكر بعض هذه العوامل فيما يلي:¹

1/ - كمية ونوعية الموارد البشرية :

تحتل الموارد البشرية مكانة هامة من بين محددات النمو الاقتصادي، فهي تعني القدرات، المواهب، المهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وبالتالي فهي تلعب دورا مهما جدا في عملية التنمية. وحسب Peter Drucker، فإن عملية التنمية تتطلب النمو السريع للمواهب البشرية والفرص المتاحة لتوظيفها.²

وترتبط تنمية الموارد البشرية بتراكم رأس المال البشري، أي الاستثمار في رأس المال البشري على شكل برامج التعليم والتدريب، الصحة، التغذية، وغيرها من البرامج و المخططات³، والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى استغلال كفاء للموارد الاقتصادية. ولهذا فإن عملية تخطيط التنمية ينبغي أن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية بهدف تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة معدل الدخل الفردي الحقيقي:

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي إما إذا تضاعف الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضعف أيضا فمعنى هذا إن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير.

¹ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 270-274.

² Ne. Thi. Somashekar ; **Development and Environmental Economics** ; op.cit ; p 12.

³ T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; **Development and Environmental Economics and International Trade**; V. K. Publications ; New Delhi ; 2009-10 ; p17.

إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة أي بزيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل، كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد إلى سلع وخدمات.

2/ - كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، وهي تشكل العامل الرئيسي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي لأي بلد¹، حيث يرى الاقتصادي H. Lewis، أن الموارد الطبيعية تحدد حد أو درجة النمو الاقتصادي للبلد، ويقصد هنا كمية ونوعية الموارد الطبيعية والتي تشمل عموماً: مساحة الأراضي ونوعية التربة، الثروة الغابية، المعادن والموارد النفطية، مناخ جيد ومعتدل... إلخ.²

فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، تحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة (رأس المال، العمل... إلخ) نحو مجالات الأبحاث، ويعني ذلك أنه لا بد من التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد الوصول إلى أعلى من القدرات الانتاجية في المستقبل.

3/ - تراكم رأس المال:

يمثل تكوين رأس المال أحد العوامل الأخرى المهمة لنمو وتطور الاقتصاد. ويمكن تعريف رأس المال بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة، كما يمكن تعريفه على أنه المخزون من العوامل المادية المتعددة للإنتاج³، تراكم رأس المال "Capital Accumulation" و تكوين رأس المال "Capital Formation"، كلاهما يحملان نفس المعنى، والذي يمكن فهمه ببساطة عن طريق مخزون رأس المال "Stock of Capital".⁴

والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

¹ Ne. Thi. Somashekar ; op.cit ; p10.

² Alok Goyal , Mridula Goyal ; **Business Environment**; V.K. (India) Enterprises ; New Delhi ; 2009-10 ; p 199.

³ Ne. Thi. Somashekar; op.cit ; p10.

⁴ Alok Goyal , Mridula Goyal ; op.cit ; p199.

- توقعات الأرباح؛

- السياسات الحكومية تجاه الاستثمار؛

- حجم المدخرات الحقيقية في البلد، والذي يعتمد على الرغبة و القدرة على الادخار.

4/ - التقدم التكنولوجي:

يعتبر الاقتصاديون التقدم التكنولوجي من أهم العناصر المحددة في عملية النمو الاقتصادي، ويعتبر استحداثا لطرق جديدة لانجاز المهام التقليدية مثل صنع الملابس، بناء المنازل... إلخ.

ويلعب التقدم التكنولوجي دورا مهما في البحث عن استخدام طرق جديدة وأفضل للإنتاج أو تحسين الطرق القديمة، في بعض الأحيان، يتحقق التقدم التقني في الموارد الطبيعية، وبعبارة أخرى، فهو يزيد من قدرة تحقيق استخدام أكثر فعالية وإنتاجية للموارد الطبيعية وغيرها من الموارد الأخرى من أجل زيادة الإنتاج. فاستخدام التكنولوجيا الحديثة والمطورة يمكن من الحصول على ناتج أكبر من استخدام الموارد المتاحة أو قد يمكن من الحصول على ناتج معين عن طريق استخدام كمية أقل من الموارد.¹

الفرع الثالث: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

حققت مجموعة من الدول النامية قدرا لا بأس به من النمو الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي ازدهر فيها الاقتصاد العالمي 1945 - 1970، وفي ظل هذا الإزدهار استفادت هذه البلدان من انتعاش التجارة الخارجية وما رافقها من نمو اقتصادي حيث زاد الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها، ولكن مع حلول فترة الثمانينات اعتمدت الدول النامية على النمو المتزايد للنفقات العامة سواءا في مجال الإنفاق العام الجاري أي الاستثماري - والذي يمكن قياسه بنسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي - مما نتج عنه في المقابل زيادة حجم ومعدلات الضرائب ليساهم ذلك في الإيرادات السيادية للدولة بالشكل الذي يواكب نمو النفقات العامة، ونتيجة لزيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من الإيرادات العامة ظهر عجز الموازنة العامة، والذي تم تحويله عن طريق زيادة حجم الدين العام الداخلي، بل وأيضا باستخدام طريقة التمويل التضخمي مما أدى إلى تحويل قدر مهم من الموارد

¹ Ne. Thi. Somashekar ; op.cit; p 11-12.

والمدخرات المتاحة من القطاع الخاص إلى الحكومة والقطاع العام، وإضعاف حجم الاستثمارات الخاصة المنفذة، وكل ذلك مؤداه النمو الاقتصادي.

ومن هنا يتضح لنا دور السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي والذي يتمثل في التغيير المخطط للإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي والتوظيف وتوزيع الدخل، حيث يتم استخدام الإنفاق العام والضرائب في تحفيز النمو في الناتج الوطني في أوقات البطالة وانخفاض المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال تخفيض الضريبة وزيادة الإنفاق العام أو خفض الناتج الوطني في حالة ارتفاع معدل التضخم وانخفاض البطالة وذلك من خلال رفع الضريبة وخفض الإنفاق العام.¹

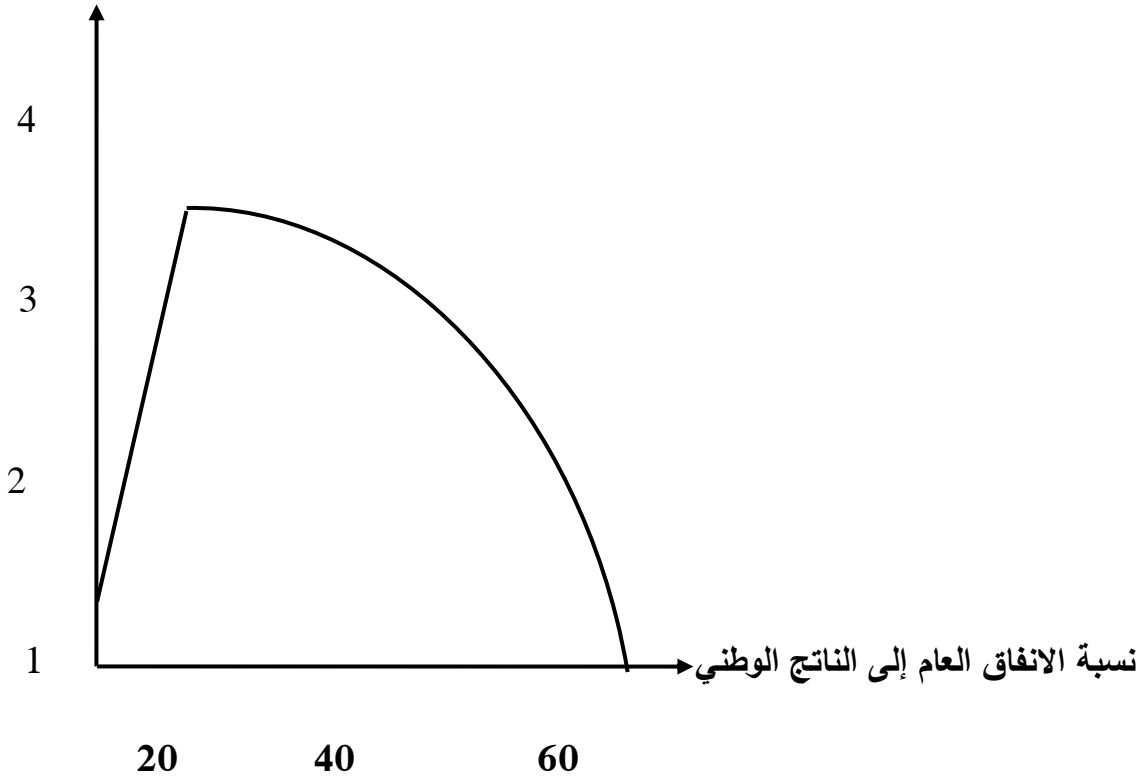
ويمكن إظهار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الشكل التالي:²

¹ أمال أبو بكر أبطيحية، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا منذ عام 1992، أطروحة دكتوراه، معهد البحث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2011، ص 28.

² محمد لامي، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص 80.

الشكل رقم (05): العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

معدل النمو الاقتصادي



المصدر: محمد لامي، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص 80.

ويظهر من الشكل رقم (05) أنه إذا لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدل النمو الاقتصادي يكون منخفضا جدا وغير بعيد عن الصفر، لأن الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتية تسهل حركة عوامل الإنتاج كشبكة الاتصالات، حماية الملكية، الدفاع عن ملكية الأفراد والمؤسسات وتنظيم السوق وفق قوانين وأنظمة محددة، وذلك يظهر من خلال المنحنى الذي يبدأ في الارتفاع مشيرا إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي كلما ارتفع حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني إلى غاية بلوغ الحد الأقصى من النمو الاقتصادي الذي يقابله حجم الإنفاق العام إلى الناتج الوطني حوالي 15%، وبعدها فإن أي ارتفاع في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الوطني يفوق 15% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بشكل يعكس وجود علاقة سلبية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

ويظهر لنا أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تكون موجبة إذا كان يعبر عنها في شكل التغير النسبي السنوي، وعموما فإن أثر الإنفاق العام والنمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البلد المعني بالدراسة: ومنها الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية والتخصص الإنتاجي، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة التي تعكس حجم القطاع العام.

المطلب الثاني: علاقة السياسة المالية بالتضخم

يعتبر التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي ترتبط بالعوامل والقوى المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية، لذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التضخم ودور السياسة المالية في ضبطه.

الفرع الأول: مفهوم التضخم، أنواعه وأسبابه

1/ . مفهوم التضخم: يعرف التضخم على أنه " حركة صعودية ذاتية للأسعار ناجمة عن فائض الطلب الكلي عن قدرة العرض الكلي، وعن الإختلالا التي تحدث في الاقتصاد الوطني ".¹

- كما يعرف التضخم أيضا بأنه² " الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما، وبالتالي لا نعتبر ارتفاع سعر سلعة أو سلعتين تضخما أو الارتفاع القليل والمتقطع للأسعار تضخما. وبحسب معدله وفقا للمعادلة التالية:

المستوى العام لأسعار (في سنة ما) - المستوى السنوي العام للأسعار (في السنة السابقة)

معدل التضخم = $\frac{100 \times \text{المستوى العام لأسعار (في سنة ما)} - \text{المستوى العام للأسعار (في السنة السابقة)}}{\text{المستوى العام للأسعار (في السنة السابقة)}}$

المستوى العام للأسعار (في السنة السابقة)

¹ محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 320.

² خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، الاردن، 2009 ص 250.

- ينشأ التضخم: " نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج العام والاستهلاك والادخار والاستثمار، ونتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني".¹

وعليه يمكن القول أن التضخم يتميز بالخصائص التالية:

- ✓ وجود إفراط في الطلب؛
- ✓ حجم الإنفاق يكون أكبر من حجم الإنتاج؛
- ✓ ارتفاع الأسعار يكون بصورة تصاعدية؛
- ✓ القدرة الشرائية تكون بمعدل أسرع من معدل تدفق السلع والخدمات.

2/ - أنواع التضخم

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من التضخم، وهي مترابطة ومتشابكة، ويمكننا الاعتماد على عدد من المعايير والأسس، ويمكن ذكر أنواع التضخم كالتالي:²

❖ حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم

يفرق الاقتصادي كينز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم:

- التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع الاستهلاك، حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية الحصول على أرباح عالية.
- التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع الاستثمار، عندها يحقق المنتجون في صناعات سلع الاستثمار أرباحاً كبيرة.

❖ حسب درجة التشغيل في الاقتصاد الوطني

يشير كينز حسب هذا المعيار إلى نوعين من التضخم:

- التضخم الحقيقي: يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل في الاقتصاد، التضخم الجزئي، حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعال، وزيادة حجم التشغيل

¹ حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص33.

² محمد مروان السمان وآخرون، مرجع سابق، ص 320 - 323.

أي أن زيادة الطلب الفعال تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المتاحة للشراء، مصحوبة بارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضاراً، ولذلك يطلق عليه أحياناً التضخم الجيد الذي يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار.

ـ التضخم الغير حقيقي: ويطلق على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يصاحب الزيادة في الطلب الفعال (زيادة في الناتج الوطني وفي التشغيل) أي زيادة في السلع والخدمات المتاحة للشراء، وذلك لانعدام مرونة عرض المنتجات، مما يسبب ارتفاعاً ضاراً في مستوى الأسعار.

ويمكن الفرق بين نوعي التضخم، أي أن التضخم الحقيقي يحمل في طياته ضرراً كبيراً، يصيب الأفراد ذوي الدخل المنخفض والثابت ويعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقة ذات الدخل المحدود، إذ لا يصاحب الزيادة في الأسعار أية زيادة في حجم التشغيل والإنتاج.

أما شبه التضخم، أو التضخم غير الحقيقي، فلا يحمل في طياته ضرراً كبيراً، حيث يعتبر الارتفاع في مستوى الأسعار هو الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا ما أر مزيداً من الإنتاج والعمالة والتشغيل.

❖ حسب درجة إشراف الدولة

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من درجة التضخم، وفقاً لهذا المعيار:

ـ التضخم الصريح: ويطلق عليه التضخم الظاهر أو الطليق، ويحدث هذا التضخم عندما ترتفع الأسعار بصورة مستمرة، استجابة لفائض الطلب دون أن يتعرض طريقها أي عائق أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب بدون أي تدخل من جانب الدولة. ويمثل هذا التضخم ذروة التضخم، إذ تأخذ الزيادة في الأسعار اتجاهات تصاعدية، وتندهر قيمة النقود بصورة حادة وتفقد النقود الوطنية وظيفتها كمخزون للقيمة، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي والتخلي عما في حوزتهم من نقود، بسبب استمرار ارتفاع الأسعار، وتسارع انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقود.

ـ التضخم المكبوت: وهو التضخم الذي يمثل الحالة التي تتدخل فيها الدولة بقوة القانون وتتخذ التدابير والإجراءات التي تمنع الأسعار من مواصلة الارتفاع، أو أن الدولة لا تسمح في ظل التضخم المكبوت للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية وذلك بوضع القيود الحكومية المباشرة التي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها، مثل التسعير الجبري، الرقابة الحكومية، إلخ....

❖ حسب مصدر التضخم

يميز بين نوعين من التضخم:

- التضخم المحلي: وهو الذي يحدث نتيجة عوامل داخلية تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد الوطني، والسياسات التي تتبعها الدولة لمواجهة تلك الاختلالات.
- التضخم المستورد: يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، وخاصة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة، فالدول المتخلفة تحتاج إلى استيراد السلع والموارد الغذائية لمواجهة الطلب المتزايد خلال مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها، فإذا كانت الدول الرأسمالية المتقدمة تتعرض إلى موجات من التضخم وارتفاع الأسعار، فإن هذا ينعكس على أسعار صادراتها، مما يسبب زيادة أسعار واردات الدول المتخلفة وبالتالي انتشار التضخم وانتقاله.

❖ حسب حدة التضخم

ويميز الاقتصاديون حسب هذا المعيار بين الأنواع التالية:

- التضخم الجامح: ويطلق عليه التضخم المفرط، ويعتبر من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني، وأهم ما يميز هذا النوع من التضخم أنه ينشأ نتيجة التوسع غير الطبيعي في كمية النقود، أو نتيجة للتغير المستقل في التوقعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود، وكذلك ينشأ نتيجة النقص الحاد في عرض السلع والخدمات، في الظروف غير العادية التي تمر بالاقتصاد الوطني.
- التضخم المعتدل: ويطلق عليه التضخم الزاحف، وهو أقل شدة وخطورة عن التضخم الجامح، وفيه ترتفع الأسعار بصورة بطيئة وتدرجية وبمعدلات تتراوح بين 2%، 3% سنوياً، فارتفاع معدلاتها يقل كثيراً عن ارتفاع معدلات التضخم الجامح، فهو يستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً حتى يظهر، ومن ثم فإنه يسهل على الدولة هذا النوع من التضخم.
- التضخم المتقلب: ويتمثل هذا النوع عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة، ثم تتدخل السلطات الحكومية لتحذ من هذا الارتفاع لفترة أخرى، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد وبمعدلات كبيرة مرة أخرى..... وهكذا.

الفرع الثاني: أسباب التضخم

يحدد الاقتصاديون أربعة أسباب رئيسية للتضخم، يمكن إيجازها فيما يلي:¹

❖ التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب

وهو تضخم ينشأ عن التزايد في حجم الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات، أو نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع. فبعد أن يصل الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل، فإن أي زيادة في الطلب الكلي لن تقابلها زيادة في الإنتاج، فإذا ارتفع الطلب الكلي لزيادة الإنفاق الاستثماري الاستهلاكي، فإن ذلك سينعكس في ارتفاع الأسعار نظراً لعدم إمكانية زيادة الإنتاج (بسبب الاستخدام الكامل) لمواجهة الزيادة على الطلب الكلي.

والمشكلة هنا أن الارتفاع في الأسعار لن يتوقف عند حد معين، لأنه في الوقت الذي تنتفع فيه بعض الفئات من ارتفاع الأسعار، سيتضرر غيرهم كالعمال من ذوي الدخل المحدود، مما يجعلهم يحاولون الحفاظ على مستوى معيشتهم وهذا إما بتقليل إنفاقهم أو زيادة إنفاقهم الاستهلاكي من دخولهم الجارية أو اكتنازاتهم السابقة أو بالافتراض. ونظراً لثبات حجم الإنتاج، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع جديد في الأسعار، وأهم من ذلك أن العمال سيحاولون رفع أجورهم لمواجهة الارتفاع في تكاليف المعيشة، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تعاود الأسعار ارتفاعها.

وباختصار فإن المستوى العام للأسعار هو نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في ظروف التوظيف الكامل أو شبه الكامل بحيث أن الطلب الزائد في عدد من الأسواق يؤدي إلى تزايد الأسعار بشكل عام داخل الاقتصاد أي في أسواق عوامل الإنتاج أو أسواق السلع الاستهلاكية، ونلاحظ بأن الأسعار تستمر في الزيادة بزيادة الطلب الكلي لأننا لا نستطيع أن نزيد من كمية الإنتاج حيث أن الموارد الاقتصادية في توظيف كامل أو شبه كامل.

❖ التضخم الناشئ عن التكاليف

ينشأ هذا التضخم نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى مستويات تفوق تلك المستويات التي يمكن أن تسود في حالات المنافسة العادية، ونظراً لأن

¹ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)، مرجع سابق، ص 160 - 161.

الأسعار والأجور هي دخول بقدر ماهي تكاليف إذن حدوث مثل هذا الأمر يصبح ممكناً، فالمنتجون الذين يبحثون عن معدلات ربح أعلى والعمال الذين يرغبون في أجور أكبر كلاهما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وينتج عن مثل هذا التضخم ارتفاع التكاليف وانخفاض في العرض الكلي من السلع والخدمات.

❖ التضخم المشترك

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة للسببين الأولين سويما أي الطلب وتضخم التكاليف، بمعنى زيادة في حجم النقود المتداولة بين أيدي الأفراد والمؤسسات، بدون تغير في حجم الإنتاج أي ثبات في الإنتاج، وفي نفس الوقت زيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كارتفاع الأجور أو ارتفاع المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات.

❖ التضخم المستورد

يعرف هذا التضخم على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج.

التضخم المستورد = (قيمة الواردات / قيمة الناتج الوطني الإجمالي) X التضخم العالم

الفرع الثالث: أثر السياسة المالية على التضخم

من بين الوسائل التي تستخدمها السياسة المالية في ضبط التضخم، السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام و كذلك القرض الحكومي.¹

❖ دور السياسة الضريبية في ضبط التضخم

تعتبر الضريبة إحدى الوسائل الجيدة لمقاومة التضخم لأنها تقلل من السيولة النقدية في أيدي الأفراد عن طريق التحويلات في دخولهم أو عن طريق زيادة الأسعار وتقليل المسافة بين الحجم النقدي والأموال الحقيقية، ولكن عند استخدام السياسة الضريبية في تحقيق هذا الهدف بصفة خاصة ينبغي مراعاة قيود العبء الضريبي.

¹ السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية، وضبط التضخم، دار النهضة العربية، ط1، مصر، 1993، ص 556.

ويزداد دور السياسة الضريبية أهمية عند إحداث تخفيضات هامة في النفقات الحكومية أحيانا وبالتالي يكون أكثر التدابير المالية فعالية لمقاومة التضخم في جانب الدخل هو السياسة الضريبية التي يبدو أن لها أعظم احتمالات النجاح، حيث أن الضرائب لها أثر انكماشى من مصادر الإيرادات الأخرى. والضريبة على الدخل تخفض الضغوط التضخمية عن طريق الاقتطاع من الأفراد قوة شرائية كانت ستفق لولا ذلك، والكثير من الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على تغيير المتحصلات الضريبية كحل أولي ضد الانكماش أو التضخم، وجوهر عمل السياسة المالية الضريبية في هذا المجال أنه إذا نشأت قوى تدفع نحو الكساد فإن تشجيع الأسواق يمكن أن يتوفر بواسطة خفض الضرائب، أما إذا كان التضخم سائدا فيمكن محاربته بزيادة الضرائب ولا يمكن للتغيرات الضريبية أن تحارب كلا من التضخم والكساد في آن واحد، وإذا كان التوظيف ينخفض بينما الأسعار ترتفع فإن الأمر يتطلب ضوابط مباشرة على الأجور والأسعار أو برنامجا يؤثر مباشرة على التوظيف مثل الأشغال العامة، وهذا لا يعني أن الهيئات النقدية والمالية لا تستطيع أن تحارب التضخم أو الكساد بواسطة التغيرات الضريبية.

وتبدو قدرة الضريبة في معالجة التضخم في أنها ذات أثر انكماشى، فلو كان المقصود بالتضخم الفرق الذي يحدد عدم كفاية العرض الحقيقي في مواجهة الطلب الفعلب وفائض التدفقات الحقيقية، فإن الضريبة بتقليلها للطلب سواء بواسطة الاقتطاع من الدخل أو زيادة الأسعار تتجه لعلاج ذلك وبافتراض أنها لن تكون مقيدة للتوزيع في ظروف مثل التي يعاد فيها خلق طلب معادل في شكل أو آخر، في هذه الحالة فإن الحقيقة المالية تعني أن الضريبة مرتبطة مع النفقات العامة والتي يمكن أن تكون بغير تأثير على الفارق التضخمي ويمكن أيضا زيادته لو أن إعادة التوزيع خلقت طلبا إضافيا أعلى من الذي ألغي بواسطة الضريبة، ولكن يلاحظ على التحليل السابق أنه لا يأخذ من حسابه الظواهر النفسية، فالتضخم ليس فارقا بين الكميات الكلية فقط، بل أنه ظاهرة ديناميكية تنتج عن تصرفات الأفراد.

❖ دور الإنفاق العام في ضبط التضخم

بما أن إجمالي الإنفاق هو السبب الأول للتضخم فإن التخفيض في الإنفاق العمومي يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية، وعندما تتضمن السياسة المالية التي تستهدف الاستقرار الاقتصادي تغييرا في مستوى الإنفاق فإن نتائج توزيع الدخل تكون قوية أيضا، وعندما تستخدم السياسة الإنفاقية في تحقيق الاستقرار فإن ذلك لا يعتبر صنفا غير منظم من النفقات، ولكنه يعتبر إنفاقا على بعض المشروعات التي يؤثر كل منها على بعض الأشخاص أكثر من بعضها الآخر وبطرق مختلفة، ومع ذلك فإن أخطر أنواع

التضخم يحدث في فترات الإنفاق العالي، حيث لا يمكن فيه تخفيض الأصناف الكبيرة من الإنفاق إذا كانت الأهداف المعتبرة ذات أهمية أولا في مثل هذه الفترات.

لذلك فإن وجود تضخم يجعل من الأهمية إعادة فحص برامج الإنفاق لاستبعاد التبديد في إدارة الأنشطة وإيقاف البرامج التي كانت لها مبررات في فترات التوظيف المنخفض ولكنها ليست مضمنة في التوظيف الكامل.

ويمكن تقليل الضغوط التضخمية إذا تم القيام بمشروعات من أنواع معينة سواء على المستوى الوطني أو المحلي، ويمكن للمنح أن تقلل الضغوط التضخمية بزيادة إنتاج السلع الإستراتيجية كما يمكن أن تعطي لمنتجي السلع الاستهلاكية والتخطيط الضروري لاستخدام الناتج لبرامج الإنفاق لتقوية حجم الطلب، وهذه البرامج لا يمكن تحسينها لأنها عندئذ سوف لا تكون قادرة على تحقيق هدف الاستقرار بينما تخدم هدف توفير رأس مال اجتماعي جوهري ومفيد.

إن الهدف الرئيسي لإنفاق الكساد سوف يكون للتأثير على إجمالي الناتج الوطني والتوظيف بشكل ملائم، وهذا يعني أن طلب الحكومة يتمثل في سد جزء من الفجوة المختلفة عن عجز الطلب الخاص، ولكي يكون الإنفاق ذا فعالية فيتعين أن يوجه في المقام الأول إلى:

✓ القطاعات الاقتصادية التي يوجد بها موارد عاطلة؛

✓ القطاعات التي يكون فيها الميل لإعادة الإنفاق مرتفعا نسبيا، وقد يحدث أنه بالرغم من وجود كساد عام فإن قطاعات معينة من الاقتصاد تظل قوية.

❖ أثر القرض الحكومي وسداده

إن الاقتراض الحكومي وتسديد الدين لا يشكلان في حد ذاتهما أدوات تثبيت مستقلة عن أدوات الضرائب والإنفاق، ويعتبر الاقتراض أو تسديد الدين نتيجة لمدى استخدام أدوات الضرائب والإنفاق.

ويمكن لأشكال الاقتراض ومصادر الأموال المستغلة معالجتها بشكل مستقل للتأثير على حجم الطلب وبالمثل فإن قرار سداد الدين أو عدم سداده من الفائض الجاري يؤثر في ضبط التضخم، كما اختيار حائزي الدين الذين يدفع لهم تقدم فرض لتعديل الظروف الاقتصادية بشكل مستقل عن استخدام سياسة الضرائب وسياسة الإنفاق.

المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بميزان المدفوعات

تتطوي العلاقات الاقتصادية الدولية على الكثير من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، مثل الصادرات، الواردات وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد، ولابد أن تتبع هذه المعاملات بحقوق والتزامات فيما بين هذه الدول، على أن جميع هذه المعاملات تدون في سجل يدعى ميزان المدفوعات الدولية.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

- يعرف ميزان المدفوعات بأنه: " وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاما واحدا غالبا".¹

- ميزان المدفوعات لأي دولة: " هو سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين، في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة".²

يلاحظ من التعاريف السابقة مايلي:

- ✓ أن ميزان المدفوعات عبارة عن كشف حساب سنوي.
- ✓ أنه يهتم بالقيمة النقدية لكافة العمليات الاقتصادية فقط.
- ✓ أنه يهتم بالعمليات الاقتصادية التي تتم بين الأشخاص المقيمين في الدولة وغير المقيمين، ويعتبر الشخص الطبيعي مقيما في بلد معين إذا كان يعيش فيه بصفة دائمة، وينصرف هذا المعنى أيضا إلى الأشخاص غير الطبيعيين مثل المؤسسات العامة والخاصة...إلخ، فهي تعتبر مقيمة في البلد الذي توجد فيه سواء كانت هذه المؤسسات وطنية أو أجنبية، ويستثنى من ذلك المنظمات الدولية التي لا تعتبر مقيمة في البلد الذي توجد فيه ولكن في إقليم دولي.

¹ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 49.

² محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 92.

الفرع الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسيين هما: الجانب الدائن والجانب المدين، الأول تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب. أما الجانب المدين فتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الصعبة من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة قبل دولة أخرى.

ويتألف ميزان المدفوعات بصورة عامة من الحسابات الرئيسية التالية:¹

❖ الحساب الجاري أو ميزان المدفوعات الجارية

ويشمل المبادلات التي يمكن نسبتها للدخل الوطني مثل الصادرات والواردات وهو يتألف من عنصرين هما:

أ. الميزان التجاري: ويشتمل على الصادرات والواردات من السلع المنظورة، حيث تقيد الصادرات في الجانب الدائن والواردات في الجانب المدين.

ب. ميزان الخدمات: ويشتمل على الصادرات والواردات من السلع الغير منظورة، أي الخدمات مثل: خدمات الملاحة، السياحة، والخدمات المالية والمصرفية، والفوائد والأرباح التي تحصل عليها الدولة مقابل خدمات رؤوس أموالها المستثمرة في الخارج أو التي تدفعها عن خدمات رؤوس الأموال المستثمرة في بلادها. وتسجل الصادرات في الجانب الدائن، والواردات في الجانب المدين، وغني عن البيان أنه إذا زادت صادرات الدولة عن وارداتها كان الميزان موافقا أي في صالح الدولة، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات كان الميزان غير موافق أي في غير صالح الدولة المعنية.

❖ حساب رأس المال (طويل الأجل أو قصير الأجل)

لا تقتصر معاملات الدولة مع الخارج على تبادل السلع والخدمات فقط، وأيضا تشتمل على حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد لآخر بقصد توظيفها واستثمارها، ويميز عادة بين نوعين من حركات رؤوس الأموال، هي:

أ. حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل: وتتمثل هذه التحركات في شراء الأسهم والسندات الأجنبية، أو القيام باستثمارات المباشرة في الخارج، وبديهي أن استثمار رؤوس الأموال في الخارج يقتضي أداء مدفوعات للخارج، وعليه فإن رؤوس الأموال المحولة من الخارج في الجانب الدائن.

¹ فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 212. 216.

ب. حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل: ويقصد بها أدوات الإئتمان المستحقة الدفع لدى الطلب (مثل الودائع الجارية) أو التي لا يتجاوز استحقاقها سنة واحدة (مثل الودائع لأجل)، أي أنها تتضمن التغيرات التي تطرأ على حجم أرصدة البنوك المحلية في الخارج، أو في السندات الأجنبية في الداخل. ويقيد انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في الجانب الدائن، وانسيابها للخارج مع الجانب المدين، ويستدل عادة على صافي حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بمقارنة مقدارها في آخر السنة (أصول والتزامات)، فإذا أسفرت المقارنة على مقدار الزيادة في الأصول يزيد على مقدار الزيادة الصافية في الالتزامات دلّ الفرق بين العنصرين على مقدار نمو في تمويل رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج.

❖ حساب المدفوعات من طرف واحد

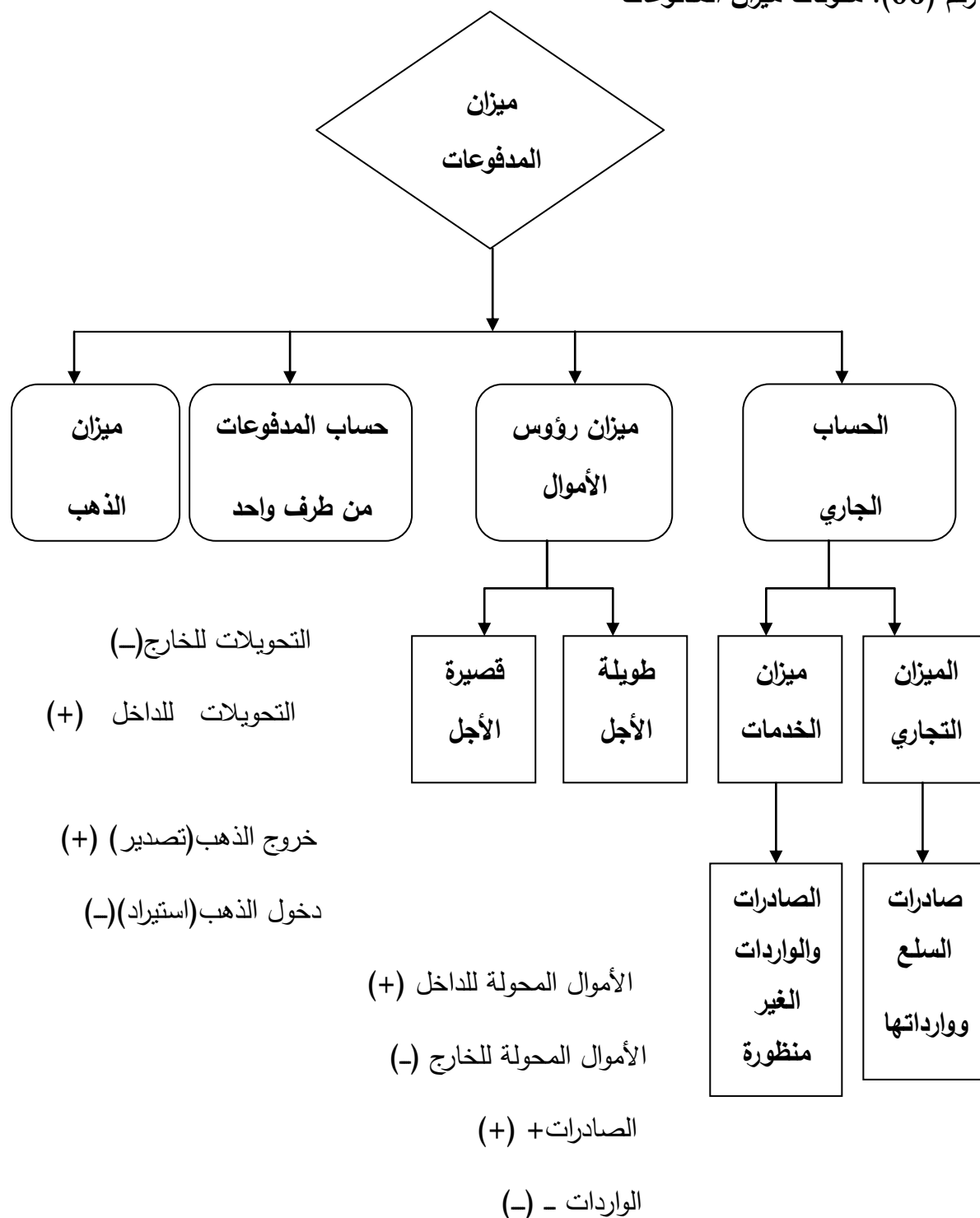
ويشتمل على العمليات الاقتصادية الدولية أو حركات رؤوس الأموال التي لا تنطوي على أحد أي لا ينتظر منها الحصول على مقابل في الحال أو في المستقبل مثل الهبات والمساعدات الأجنبية التي تدفع دون مقابل والتعويضات كتعويضات الحروب، وقد اصطلح على تسمية هذه المدفوعات بالمدفوعات من طرف واحد أو مدفوعات بدون مقابل.

هذا والجدير بالذكر أن البعض يطرحها في حساب المدفوعات الجارية، كما أن البعض الآخر يدرجها في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل.

❖ حساب الذهب

إن علاقة الدولة بالخارج قد تتمحور عن خروج الذهب (وتصديره) أو دخوله (استيراده)، فإن المراد بحساب الذهب هو معرفة التغيرات التي تطرأ على موجودات البنك المركزي من هذا العنصر، ولهذا العنصر أهميته وليس فقط لما له من أثر على الأموال النقدية والمصرفية في البلاد ولما له من دور هام في موازنة الدولة، ويستدل عادة على خروج الذهب دخوله بالتغيرات التي تطرأ على رصيد البلاد من خلال الفترة محل الحساب، هذا ولا يشترط في هذه الحالة انتقال الذهب بشكل مادي وإنما ينظر فقط إلى التغير في أرصدة الداخلة منه، فزيادة الذهب المدفوع لحساب أجنبي في الدولة يعتبر كتصدير للذهب والعكس صحيح في حالة النقصان. ويمكن تلخيص التحليل السابق بالشكل التالي:

الشكل رقم (06): مكونات ميزان المدفوعات



المصدر: فتحي أحمد زياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 215.

ملاحظة: الإشارة (+) العمليات تقيد في الجانب الدائن.

الإشارة (-) العمليات تقيد في الجانب المدين.

الفرع الثالث: أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات¹

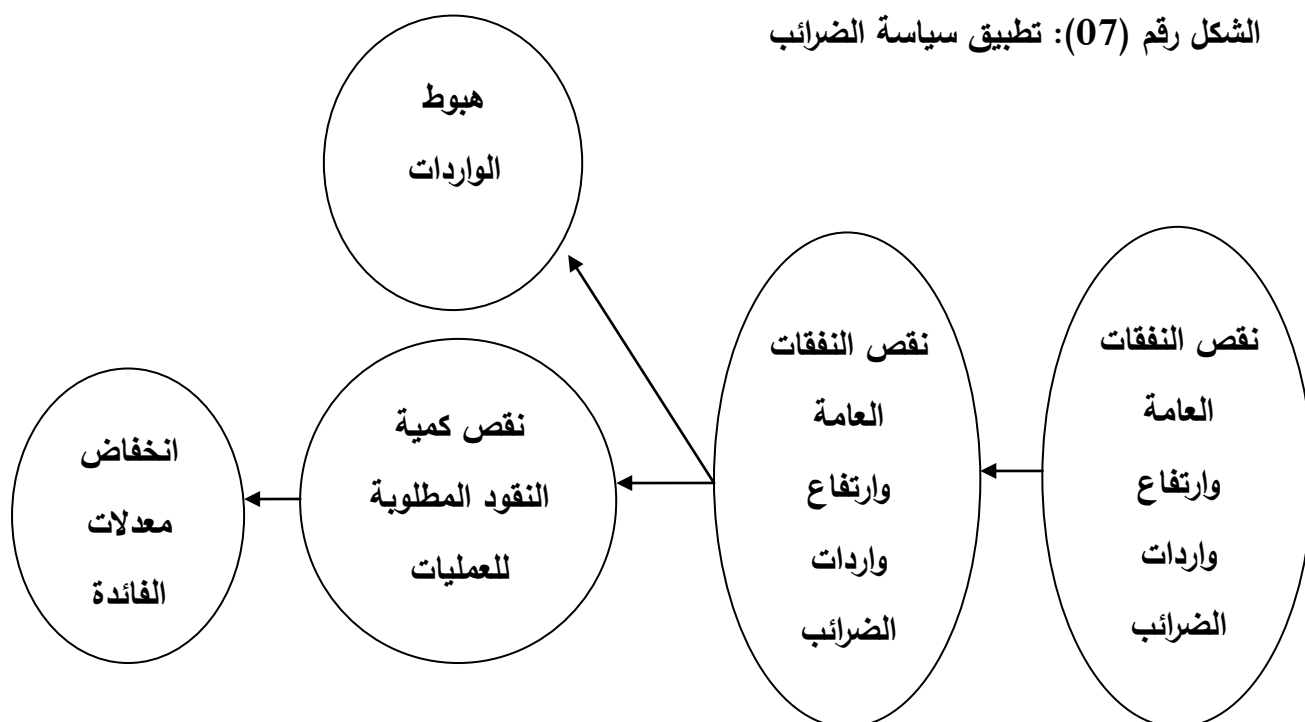
الهدف المطلوب من السياسة المالية هو كبح تصاعد الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الواردات، إن الصلة بين تدني الواردات هي مؤمنة بواسطة الميل الحدي للاستيراد $\frac{\Delta M}{\Delta Y}$ ، تدل هذه العلاقة على النسبة التي على أساسها تكون كل زيادة في الدخل الوطني مخصصة لشراء السلع المستوردة بمقدار ما يكون هذا الميل ثابتا وإيجابيا فإنه يدل دون أي غموض على أن تدني (أو كبح ارتفاع) الدخل الوطني يمارس تأثيرا معيدا لتوازن الميزان التجاري.

على السلطات العامة في سبيل كبح الدخل الوطني أن تستعمل أدوات السياسة المالية، وسوف نركز اهتمامنا على سياسة الضرائب وسياسة الإنفاق العام.

أ. استعمال سياسة الضرائب: سوف يتم الاستعانة بالشكل التالي لتبيين أثر السياسة الضريبية.

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 420.

الشكل رقم (07): تطبيق سياسة الضرائب



المصدر: سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 420.

يمثل الرسم البياني رقم (07) أساليب تأثير سياسة الضرائب والإنفاق العام، تتجسد هذه السياسة بإنقاص النفقات العامة (كما هو مألوف بإنقاص تزايدها لأنه من الصعب إنقاص المبلغ الإجمالي للنفقات العامة من سنة لأخرى)، أو بزيادة الواردات من الضرائب.

يولد إنقاص النفقات العامة وزيادة الضرائب انخفاض في الدخل الوطني الذي يجر معه تأثيرين:

- تخفيض الواردات بواسطة الميل الحدي للاستيراد؛
- هبوط الطلب على العملة لداعي العمليات الذي يولد هبوطاً في معدلات الفائدة في أصل خروج محتمل لرؤوس الأموال.

يمارس تخفيض الواردات تأثير إيجابي على إعادة توازن الميزان التجاري، لكن خروج رؤوس الأموال يولد على العكس تأثير سلبي على ميزان المدفوعات.

كما هناك اتجاه آخر فيما يتعلق بدور السياسة المالية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والذي يعتمد على أسلوب الاستيعاب (الامتصاص)، والنواتج أساساً من التحليل الكنزري، ويعود استخدام مصطلح

الاستعاب إلى سنة 1952، من طرف مجموعة من الاقتصاديين، ويقوم هذا الأسلوب على عدة مبادئ أهمها:

✓ إن معادلة الدخل في اقتصاد مفتوح تأخذ الشكل التالي:

$$Y=C+I+(X-M).....(01)$$

بحيث: Y : الإنتاج أو الدخل C : الاستهلاك الخاص

M : الواردات من السلع والخدمات I : الاستثمار المحلي الخاص

X : الصادرات من السلع والخدمات

✓ ينطلق هذا الأسلوب من مبدأ إجراءات أو سياسات تغيير الإنفاق العام، عن طريق السياسة المالية؛

✓ يهتم الأسلوب بسوق السلع وهمل سوق النقد وسوق رأس المال، فهو يهتم بالميزان التجاري والذي يعبر عن الأداة التي من خلالها يتأثر ميزان المدفوعات؛

✓ يركز الأسلوب على المتغيرات المشكلة لمعادلة الدخل الوطني لدى كينز؛

كما يقوم الأسلوب على مجموعة من الافتراضات أهمها:

✓ يمكن للاقتصاد أن يتوازن عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل؛

✓ ثبات أسعار السلع والأجور الاسمية وأسعار الفائدة؛

✓ اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري وليس المخزونات، أي بمعنى وجود حركية في الاقتصاد؛

✓ وجود احتياطات من الذهب والعملات الأجنبية.

- تحليل الأسلوب

انطلاقاً من معادلة الدخل: $Y=C+I+(X-M) (01)$

نلاحظ أن المعادلة تتكون من شقين أساسية هما:

$$A=C+I(02)$$

$$B=X-M.....(03)$$

بحيث أن: **A**: هي الطلب الداخلي (الاستيعاب)، وتمثل دالة الاستهلاك الخاص والحكومي، بالإضافة إلى الإستثمار.

B: تمثل الطلب الخارجي.

وعليه من المعادلات (01)، (02)، (03) نجد أن :

$$Y = A + B \dots\dots(04)$$

$$B = Y - A \dots\dots(05)$$

ومن هنا يمكن التمييز بين ثلاث حالات:

أ. الطلب الخارجي أكبر من الصفر ($B > 0$) : أي أن الدخل أكبر (Y) من قيمة الطلب المحلي **(A)**.

ب. الطلب الخارجي أقل من الصفر ($B < 0$) : أي أن الدخل (Y) أقل من قيمة الطلب المحلي **(A)**.

ج. الطلب الخارجي يساوي الصفر ($B = 0$) : أي تساوي الدخل الوطني (Y) مع قيمة الاستيعاب **(A)**.

مما سبق نخلص أن سبب الاختلال في الميزان التجاري ومن ورائه اختلال ميزان المدفوعات، سببه الإختلال ما بين الدخل (Y) والطلب الداخلي أو الاستيعاب **(A)**.

- كيفية مواجهة الاختلال وفق هذا الأسلوب

عادة ما يأخذ ميزان المدفوعات إحدى الحالتين التاليتين*:

أ. حالة عجز ميزان المدفوعات: بمعنى أن الدخل أقل من الطلب الداخلي ($Y < A$).

ولتصحيح هذا الوضع أمام الدولة صاحبة العجز، التأثير عن طريق سياسة مالية تستهدف التأثير على أحد المتغيرين، إما الدخل أو الطلب الداخلي وهذا كما يلي:

* يعتمد صندوق النقد الدولي بشكل كبير على أسلوب الاستيعاب في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات للدول التي تقبل الاقتراض من الصندوق، مقابل تطبيق الوصفات التي يقدمها الصندوق لغرض معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات.

- زيادة الدخل أي اتباع سياسة مالية توسعية تمكن من زيادة الطلب الكلي، يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج، وبالتالي زيادة الصادرات ومن ثم الزيادة في الدخل.
- العمل على تخفيض قيم مكونات الطلب الكلي باعتماد سياسة مالية انكماشية، والتي تؤدي إلى التأثير على الاستهلاك والاستثمار، كأن تقوم مثلاً برفع الضرائب والرسوم.
- ب. حالة الفائض في ميزان المدفوعات: أي أن الدخل أكبر من الطلب الداخلي ($Y > A$)، وفي هذه الحالة يمكن التصرف أيضاً من خلال المتغيرين السابقين أي الدخل والطلب الداخلي، وذلك بمايلي:
 - التأثير على الدخل الوطني، من خلال قيام القائمين على السياسة المالية باتباع سياسة انكماشية، ويتم ذلك عن طريق تخفيض مستويات الإنتاج وبالتالي يتقلص حجم الصادرات وينخفض مستوى الدخل.
 - التأثير على الطلب الكلي بزيادته، أي تطبيق سياسة مالية توسعية وذلك بتشجيع الأفراد على الاستهلاك والاستثمار.
- يعتبر هذا الأسلوب خطوة متقدمة من حيث قدرته على تسليط الضوء على جوانب التحليل الكلي، لإحداث التسوية أو التصحيح في ميزان المدفوعات عن طريق التسوية في الميزان التجاري، إلا أن هذا الأسلوب تعثره مجموعة من النقائص نذكر منها:
 - اعتماده على النموذج الكينزي البسيط ؛
 - إهمال الجوانب الأخرى المكونة لميزان المدفوعات، والاقتصار على الميزان التجاري؛
 - عدم واقعية بعض الفرضيات التي يبنى عليها الأسلوب مثل ثبات الأسعار ووجود كميات كافية للدفع الخارجي.

المطلب الرابع: السياسة المالية ودورها في تحقيق العمالة الكاملة

إن تحقيق العمالة الكاملة أو ما يعرف بالتوظيف الكامل يتصارع مع أهداف أخرى أهمها ضرورة ضبط التضخم، لذلك فإنه بقدر نجاح السياسة المالية في تحقيق التوفيق بينهما، بقدر ما يتقرر نجاحها في توفير الركيزة الأساسية لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: مفهوم العمالة الكاملة وأهمية تحقيقها

1/ - مفهوم العمالة الكاملة

العمالة الكاملة لا تعني حرفياً عدم وجود بطالة، ولكن بالمعنى الواسع، فهي تدل على توفير فرص عمل لجميع الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند معدلات الأجور السائدة¹. وفي الواقع، فإن العمالة الكاملة قد تكون متوافقة تماماً مع قدر معين من بطالة موسمية، احتكارية، هيكلية وتكنولوجية². ويرتبط بهذا المفهوم المصطلح الحديث والمتمثل في البطالة، وهو مصطلح كثير الاستخدام في الدراسات الأكاديمية والعلمية، وتقارير المنظمات والهيئات الدولية. وعليه سنحاول إعطاء نظرة حول مفهوم البطالة وأنواعها.

تعريف البطالة

هناك عدة تعاريف للبطالة نذكر منها:

- تعرف البطالة على أنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج³.
- وتعرف البطالة على أنها: تنصب على الشخص الذي في سن العمل وراغباً فيه وقادراً عليه ويسعى إليه وذلك عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل⁴.
- البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء: يعتبر الشخص بطالاً إذا توفرت فيه المواصفات التالية:
 - أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و 64 سنة)؛

¹ Alok Goyal, Mridula Goyal; **Business Environment**; op.cit; p 125.

² S.N. Chand; **Public Finance**; op.cit; p266.

³ خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 265.

⁴ شبل بدران، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 08.

- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، وتشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لا يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

يمكن تصنيف البطالة إلى عدة أنواع مختلفة، لكن بصفة عامة سوف نركز على نوعين من البطالة وهما البطالة الإجبارية والإختيارية، مع التعرض للتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منهما.¹

❖ البطالة الإجبارية

يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة، وهي التي تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنه بشكل جاد عند أجر سائد، لكنه لا يجده(العمل)، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختياره. كما تندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية أيضا البطالة الدورية.

• البطالة الدورية

هي البطالة المرتبطة بالدورة الإقتصادية² التي تظهر في فترات الكساد التي تنتج عن حالة انكماش الإنتاج بسبب نقص الطلب على المنتجات مثلا، وبالتالي قد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة، وهذا النوع من البطالة يسمى " بالبطالة العابرة " ويظهر عادة في الدول المتقدمة.

❖ البطالة الاختيارية

تظهر هذه البطالة عندما يقوم العامل بالتعطل بمحض إرادته دون أي سيطرة أو إجبار ويندرج تحت هذا النوع من البطالة ما يعرف بـ:

¹ مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 237.

² الدورة الاقتصادية مصطلح يعبر عن فترات صعود وهبوط دورية تتناوب النشاط الاقتصادي، وهي تتكون من 4 مراحل : مرحلة الرواج (متزايدة بمعدل متناقص)، مرحلة الركود(متناقصة بمعدل متزايد)، مرحلة الكساد(متناقصة بمعدل متناقص)، مرحلة الانتعاش(وتزايد بمعدل متزايد).

• البطالة الاحتكاكية

تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن العمل دون أن يجد العمل المناسب له، أو حالة عدم العثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة. البطالة الاحتكاكية بالمفهوم السابق بطالة اختيارية لأنها تتم بناءً على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق.

• البطالة الهيكلية

يمكن إرجاع البطالة الهيكلية إلى عاملين:

العامل الأول: يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة مطلوبة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل، كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي توجد بها أفراد العمل.

العامل الثاني: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الشرائية الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساساً بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً.

ملاحظة: تعتبر البطالة الهيكلية في البلدان المتقدمة بطالة اختيارية وليست إجبارية عكس الدول النامية التي تعتبر إجبارية، لأن طريقة معالجتها تختلف، حيث في الدول المتقدمة يكون القضاء عليها بتوفير الإمكانيات والوسائل المادية والفنية مما يجعلها شبه دائمة يعاني منها اقتصاد البلد.

قياس البطالة: عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة الناشطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة، حيث:

عدد العاطلين عن العمل

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{100 \times \text{عدد أفراد الفئة النشطة}}$$

عدد أفراد الفئة النشطة

الفئة النشطة تحتوي على الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون.

2/ - أهمية تحقيق التوظيف الكامل (العملة الكاملة)

ازدادت أهمية هذا الهدف منذ كساد الثلاثينيات، وتركز الاهتمام حول تهيئة الظروف التي تؤدي إلى التشغيل الكامل للموارد البشرية لذلك فإن الحكومات المعاصرة تعتبر نفسها مسؤولة عن استخدام كل الوسائل العلمية التي تتماشى مع حاجيتها والتزاماتها وبعض الاعتبارات الأخرى للسياسة المالية و تستغل كل خططها ووظائفها ومواردها بغرض خلق الظروف التي تتيح فرص عمل وفيرة، والمحافظة على تلك الظروف لما في ذلك توفير عمل للراغبين وزيادة القوة الشرائية لهم.

إن عدم النجاح في تحقيق العمالة الكاملة لا يسبب مستوى أقل في الدخل الوطني ومعدل النمو فقط، ولكنه يسبب أيضا مشقات للأفراد، لذلك فإن علاج البطالة يسم بالوصول إلى مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الاهتمام الشديد بتحقيق العمالة الكاملة يتم بمراعاة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية، فمن الناحية الاقتصادية فإن تحقيق مستوى عال من العمالة من شأنه أن يحقق إنتاجية مرتفعة وهو أمر مرغوب فيه، من الناحية الاجتماعية فإن تحقيق هذا الهدف يقضي على البطالة، أما الناحية السياسية يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سوق العمل

يشكل سوق العمل: " مركز التحليل الأساسي لموضوعي البطالة والتشغيل، حيث يلتقي فيه الطالب والعارض للعمل، فطالبيه يتمثلون في كل الأفراد النشطين الذين لا يملكون عملا، أما عارضيه فيمثل كل من يوفر منصب عمل ".¹

¹ خالد واصف الوزني، مرجع سابق، ص 266.

أما بالنسبة للعوامل المؤثرة في سوق العمل، فهو يتأثر بكل ما يحيط به من عوامل تصب أساسا في العرض والطلب على اليد العاملة، ولعل أهم هذه العوامل مايلي:¹

1. عوامل جغرافية: تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة، وهذا قصد رسم الحدود الإقليمية لسوق العمل.

2. العامل الديموغرافي: يتأثر سوق العمل بشكل كبير بالنمو الديموغرافي لكونه يحدد حجم وكمية اليد العاملة العارضة لقوة عملها في السوق، وتشكل بذلك مخزونا حقيقيا من القوة العاملة التي تحتاجها المؤسسات، ويتعلق الأمر هنا بالفئة النشيطة، أي التي وصلت إلى سن العمل والقادرة عليه.

3. النظام الاقتصادي: يعرف النظام الاقتصادي أنه مرحلة رخاء تنتعش فيها الحركة الاقتصادية، ويرتفع مستوى الناتج والنمو الاقتصادي، ومنه تزداد العمالة والتوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية.

4. النظام الاجتماعي والثقافي: يتأثر سوق العمل بالعلاقة السائدة بين أفراد المجتمع، كالعادات والتقاليد، مما قد يجبر المؤسسة على زيادة عدد عمالها للمحافظة على استقرار نشاطها والبقاء على نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل، الشيء الذي سيرفع الطلب على القوى العاملة المتاحة في السوق.

5. النظام التكنولوجي: تساهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وبتكاليف أقل، بشرط أن يتم التحكم فيها من خلال يد محلية متخصصة، لكن هذا قد ينعكس سلبا على مصير اليد العاملة حيث تحل الآلة محل العامل، مما يؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل، وبموجبها يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة، إذ أن استخدام الآلات يتطلب قوى عاملة ذات مهارة عالية.

الفرع الثالث: دور السياسة المالية في تحقيق العمالة الكاملة

يعتبر كينز Keynes المالية العامة كمالية تعويضية موجهة لتحقيق والحفاظ على العمالة الكاملة في الاقتصاد²، وبموجب ذلك تعتبر السياسة المالية أداة فعالة للحد من البطالة وتأمين العمالة الكاملة³.

¹ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 61.

² Ne. Thi. Somashekar; op.cit; p 425.

³ Alok Goyal, Mridula Goyal; op.cit; p 125.

1/ - تخفيض الضرائب كتدبير مالي

إن التخفيض في معدلات الضرائب في فترات الكساد يشجع على الإنفاق بترك النقود في أيدي الأفراد للاستهلاك والاستثمار، وتخفيض الضرائب مؤسس بصفة أولية على اعتبار أنه لو لم تستعمل الموارد كاملة فليست الضرائب مطلوبة لتقليل الإنفاق الخاص، وبالتالي إذا نشأ في الاقتصاد قوى تدفع نحو الكساد فإن تشجيع الأسواق يمكن أن يتم بواسطة خفض الضرائب، أما إذا كان التضخم متوقعا فيمكن محاربته بزيادة الضرائب.

إذا كان التوظيف ينخفض بينما الأسعار ترتفع فإن الأمر يتطلب ضوابط مباشرة على الأجور والأسعار، أو برنامجا يؤثر مباشرة على التوظيف مثل الأشغال العامة.

2/ - زيادة النفقات الحكومية

إن طريقة السياسة المالية لمعالجة الكساد التي اتبعتها الدول النامية في السابق كانت عبارة عن برنامج زيادات متنوعة في النفقات الحكومية مصممة لرفع مستوى الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد، ويتم ذلك في صور متعددة فيمكن توزيعها كمنح مباشرة للمستهلك لا تتضمن بذاتها شراء موارد بل تقدم كأموال للأفراد لإنفاقها، وكذلك المعاشات وغيرها من أشكال الإعانات.

إن التوسع المباشر في العمالة الكاملة ينشأ عندما تقوم الحكومة من خلال الضرائب، الاقتراض والإنفاق، وهذا النوع يزيد من النشاط الاقتصادي، ويمكن التأثير على العمالة الكاملة بعمل غير مباشر من خلال تشجيع الاستثمار الخاص، والصعوبات في تشجيع الاستثمار الخاص كوسيلة لتوفير العمالة الكاملة تكمن في عدم الاتفاق حول كيفية تشجيع الاستثمار وليس حول الرغبة فيه، ويوجد الكثير من هذا الخلاف لأن الاستثمار الخاص سوف يتأثر بأي عمل من الأعمال الحكومية.

خاتمة الفصل الأول:

إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطوراً كبيراً.

ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة المالية محايدة، شأنها في ذلك شأن الفكر الذي تعمل من خلاله، ولذلك كانت تمتد لتشمل مرافق محدودة ومعدودة، أما الفكر المعاصر فقد أصبحت السياسة المالية متدخلة في كافة المجالات، وذلك بسبب التطورات الاقتصادية والإيديولوجية والأحداث المتعددة التي أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد.

وعليه فإن المنتبغ لتطور السياسة المالية منذ ظهور بوادرها في العصر الفرعوني إلى ما وصلت إليه الآن حتى وإن تميزت بشيء من الحياد في فترة ما أو في نظام ما، لا بد أن يعترف بمدى أهميتها على المستوى الكلي، إذ أنها ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب (مثلاً) وإعادة توزيعها كأسلوب لإعادة توزيع الثروة، ومن ثم تحقيق ما يسمى بالمساواة والعدالة. كما أن السياسة المالية تشكل أحد أهم ركائز السياسة الاقتصادية للدولة حيث تعمل على تحقيق التوازن من خلال التحكم في المال الذي يمثل عصب الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال مجموعة الإجراءات والسياسات المختلفة التي تتشكل منها السياسة المالية لكل دولة.

تعتمد السياسة المالية كغيرها من السياسات على مجموعة من الأدوات تسهل مهمتها في تحقيق التنمية الشاملة، ولعل من بين أهم هذه الأدوات نجد النفقات العامة والإيرادات العامة والتي سنتناولها في الفصل الثاني بشكل من الدراسة والتحليل.

الفصل الثاني: أدوات

السياسة المالية

تمهيد الفصل الثاني

إن مفهوم السياسة المالية يتعلق أساساً بالإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة، وأيضاً الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحديد إمكانية تأثيرها على جميع المتغيرات الاقتصادية.

أي أن التأثير الحقيقي للسياسة المالية يأتي عن طريق الأدوات التي تستخدمها، والضمان الحقيقي لنجاح هذه السياسة هو قدرة الدولة على التحكم بأدواتها، وذلك بشقيها من جانب الإيرادات أو جانب النفقات. ولم تصبح النفقات العامة مجرد وظيفة للدولة للقيام بمهامها فقط بل أصبحت أداة فعالة للتأثير على الاقتصاد، و بالمقابل أصبحت إيرادات الدولة هي الأخرى وسيلة منتهجة لتحقيق أهداف السياسة المالية، أو عن طريق الموازنة العامة والتي وفي وقت سابق كان العجز المسجل فيها مؤشراً سلبياً في الاقتصاد.

وعليه وبما أن النفقات العامة والإيرادات العامة و الموازنة العامة العناصر الرئيسية لنمو النشاط الاقتصادي والمالي للدولة تكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة. وعليه سوف سنتناول في هذا الفصل بشيء من التفصيل كلا من النفقات العامة والإيرادات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة وطرق تأثيرهم على الاقتصاد.

المبحث الأول: النفقات العامة للدولة

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور دورها من الدولة الحارسة ثم المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية.

وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسيير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة

أدى التطور الذي لحق بالدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم دولة منتجة إلى تعدد نشاطاتها الاقتصادية، فزيادة نفقاتها وتنوعها، ومن ثم فقد تعددت التقسيمات للنفقات العامة حسب عدة معايير تماشياً مع أثارها وانعكاساتها. وسنحاول من خلال هذه النقطة أن نعرض تقسيمات النفقات العامة وفقاً للمعيارين التاليين:

- ✓ حسب معيار التأثير في الدخل الوطني أي القوة الشرائية (النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية؛
 - ✓ حسب معيار التكرار والدورية (نفقات عادية وغير عادية)؛
- ولكن قبل ذلك سوف نتطرق إلى تعريف النفقات العامة و أهم ما يميزها.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

للنفقات العامة تعريفات عديدة يمكن حصر أهمها فيمايلي:

يشير مصطلح الإنفاق العام " Public Expenditure " إلى ذلك الإنفاق الذي تتحمله الحكومة من أجل بقائها وكذا المحافظة على رفاة المجتمع والاقتصاد ككل¹.

¹ S.N. Chand ; **Public Finance**; op.cit ; p138.

وتعرف النفقات العامة على أنها " تلك المبالغ التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) بقصد تحقيق منفعة عامة"¹.

ولقد عرفها البعض من الباحثين على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة، أو إحدى مؤسساتها العامة التي أنشأتها من أموالها بقصد إشباع حاجة عامة².

كما يمكن تعريفها على أنها استخدام الأموال الموجهة لفائدة النشاطات ذات المصلحة العمومية طبقا لما هو مرخص به في الميزانية³.

ويمكن أن نجمل التعريفات السابقة على أن النفقات هي عبارة عن مبلغا من المال تستعملها هيئة عامة لسد حاجات عامة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نميز ثلاثة عناصر أساسية تعتبر في نفس الوقت صفات مميزة لها عن غيرها من أنواع النفقات التي تقوم عليها الدولة، والمتمثلة فيمايلي:

1/ . النفقة العامة مبلغ نقدي: يقصد بها استعمال مبلغ من النقود ثمنا لم تحتاج الدولة إليه من خدمات أو إنشاءات أو غيرها من الوظائف التي تقوم بأدائها، إذ ولتحقيق العدالة والمساواة في توزيع النفقات العامة بين أفراد المجتمع، تحولت الحكومات من الإنفاق العيني إلى أسلوب الإنفاق النقدي، بالإضافة إلى صعوبة إجراء الرقابة على الإنفاق العيني، وصعوبة تحديده.

إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلا نقديا قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي، أهمها:

- ✓ الانتقال من الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات؛
- ✓ انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة من عنصر القوة (عمل السخرة والاستلاء الجبري)؛
- ✓ محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل)؛

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 55.

² كماس محمد، دادن عبد الغني، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية حالة الجزائر 1970 - 2000، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 01، 2002، ص 71.

³ Eric DEVEUX ; **Finances Publiques** ; Bréal éditions ; France ; 2002 ; p70 .

✓ تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.

2/ - **صفة القائم بالإنفاق** : وفقا لهذا العنصر، لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من بين النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام، وعلى هذا فإن النفقات التي يقوم بإنفاقها أشخاص خاصة لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.¹ وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معيارين إحداهما قانوني والثاني وظيفي.²

❖ **المعيار القانوني**: فطبقا لهذا المعيار تتحدد طبيعة النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق فهي تعتبر عامة إذا صدرت عن شخص معنوي عام، وتعتبر خاصة إذا قام بها الأفراد والمؤسسات الخاصة، أي أن هذا المعيار يستند إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط القانون الخاص، هذا بالإضافة إلى أن نشاط القانون العام يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ويعتمد على السلطات الآمرة، في حين يهدف نشاط أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق المصلحة الخاصة معتمدا في ذلك على التعاقد.

❖ **المعيار الوظيفي**: يستند هذا المعيار أساسا على طبيعة الوظيفة الاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به، وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها، أما النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة فإنها تعتبر نفقات خاصة وقد تعتبر النفقات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية. ومما سبق يتضح أن المعيار القانوني أوضح من الوظيفي للتمييز بين النفقات وهذا حتى لا تستبعد نفقات القطاع العام من النفقات العامة.

3/ - **هدف النفقة العامة**: العنصر الثالث من عناصر النفقة يتمثل في الهدف الذي تنشده النفقة العامة وهو إشباع وتلبية الحاجات العامة كالأمن والاستقرار والحماية من العدوان الداخلي والخارجي وغيرها، فلا بد أن تهدف النفقة إلى تحقيق مصلحة عامة فلا تصرف لمنفعة فرد معين أو أفراد معينين . وبالتالي

¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، 2006، ص 27.

² Mourice Duverger, **France Publique**, PUF, Paris, 1971, pp 34-39 .

لا تعتبر النفقات التي تهدف إلى اشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد بالنفقات العامة. وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدل والمساواة بين جميع الأفراد.¹

الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة حسب معيار التأثير في الدخل الوطني

قام "Pigou" بتصنيف النفقات العامة تبعاً لأثارها على الإنتاج القومي إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.²

1/ . **النفقات الحقيقية Real Expenditure**: يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس الأموال الإنتاجية وتشمل الإنفاق على الدفاع، المرافق العامة، التعليم، الطرق، الموانئ،... إلخ³، فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية، وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات والقوى العاملة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.

2/ . **النفقات التحويلية Transfer Expenditure**: تتمثل النفقات التحويلية في النفقات التي لا ترتبط بإنتاج السلع والخدمات أو توليد الدخل في الاقتصاد⁴، بل تتمثل في تحويل جزء من الدخل القومي من الحكومة إلى بعض فئات المجتمع، وبالتالي فإن هذه النفقات تميل إلى تغيير توزيع الدخل في المجتمع، مثل إعانات البطالة، منح التقاعد،... إلخ⁵. فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد. أي أن الدولة تهدف من ورائها إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات، وفي إطار الإعانات يفرّق بين الإعانات الاجتماعية (النفقات التحويلية الاجتماعية) وبين الإعانات الاقتصادية (الإعانات التحويلية الاقتصادية).⁶

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 27.

² J.R. Gupta ; **Public Economics in India : Theory and Practice**; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd.; New Delhi ; 2007 ; p 107.

³ H.L. Bhatia; **Public Finance**; 26th ed.; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd.; New Delhi; 2008; p 232.

⁴ H.L. Bhatia ; op.cit ; p 232.

⁵ T.R. Jain, S.J. Kaur ; **Public Finance and International Trade** ; V.K. Publications; New Delhi; 2009-10; p 18.

⁶ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 440. 441.

فالأولى هي تلك التي تمنحها الدولة للأفراد استجابة لحاجة فردية (كالفقر أو وقوع كوارث طبيعية)، أو اجتماعيا (كتحسين وتوفير الهيئات الخاصة التي تقوم بخدمات اجتماعية كالنوادي والجمعيات). أما الإعانات الاقتصادية، فهي التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الخاصة والعامة بغرض خفض أثمانها رغبة في زيادة الاستهلاك، أو بغرض رفع انتاجها لزيادة أرباحها ماثا الإعفاءات الضريبية.¹ وهناك من يسمي هذين النوعين بالنفقات النشطة والنفقات غير النشطة، فالأولى وهي التي تؤثر على الوضع الاقتصادي وبذلك فهي تستعمل كوسائل للتدخل كنفقات الصحة والإعانات.... أما الثانية فهي نفقات لا تؤدي إلى تغيير شروط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.²

الفرع الثالث: تقسيم النفقات العامة حسب معيار التكرار والدورية

يعتمد معيار التكرار والدورية على تقسيم النفقات العامة إلى نفقات عادية و غير عادية كما يلي:

1/ - **النفقات العادية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تتكرر دوريا في موازنة الدولة، ومن أمثلتها مرتبات العاملين، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب، وغيرها والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

2/ - **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل نفقات مكافحة وباء طارئ، أو إصلاح ماخلفته كوارث طبيعية، أو نفقات الحروب....إلخ.

فإذا كان تسديد النفقات العادية من إيرادات عادية، فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض. وبالتالي يحدث في بعض الأحيان أن تسيء السلطات المالية في الدولة استخدام النفقات غير العادية، ويظهر ذلك عادة في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، فتعتمد إلى تجنب بعض النفقات اواعتبارها غير عادية لكي يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدل الضرائب، وبذلك تظهر

¹ عبد القادر فار، أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر - خلال الفترة 2000 . آفاق 2019، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2018/2017، ص43.

² Eric Olive ; **Finances Publiques** ; 2^{eme} édition ; aubin imprimeur ; France ; 2008 ; p 43 .

الموازنة متوازنة، أضف إلى ذلك أن القروض والإصدار النقدي التي يمكن اللجوء إليها لتغطية النفقات العامة غير العادية، لم تعد إيرادات غير عادية، بسبب ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق السياسة المالية، بحيث أصبحت مع كثرة اللجوء إليها من الإيرادات العامة العادية.

الفرع الرابع: تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري

تقسم النفقات العمومية في الموازنة العامة للجزائر استنادا إلى القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم إلى: نفقات التسيير ونفقات التجهيز .

1/- نفقات التسيير: تأتي نفقات التسيير في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية¹، وتمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية، طبقا لقانون المالية للسنة المعنية والمتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية وتشمل رواتب وأجور الموظفين ونفقات صيانة البنيات الحكومية ومعدات المكاتب...والتي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، وإنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كلما تحتاجه المرافق العامة والإدارات العمومية وهذا مايتناسب مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما ينتج عنها من آثار فهي غير مباشرة لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية.²

وقد قسمت المادة 24 من القانون (17/84) القانون المتعلق بقوانين المالية نفقات التسيير إلى أربعة أبواب:³

- **أعباء الدين الخارجي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المحسومة من الإيرادات.
- **تخصيصات السلطة العمومية:** وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستوري، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني.

¹ المادة 05 من القانون رقم 21.90 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة المالية .

² أعمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومه للنشر ، الجزائر، ص46.

³ Loi N° 84/17 du juillet 1984, relatif aux lois des finances, art N°24 , journal officiel N°28 du 10/07/1984.

➤ **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر، وتشمل أيضا معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات مختلفة..

➤ **التدخلات العمومية:** وتمثل نفقات التحويل والتي تختلف أنواعها حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).... إلخ

2/ - **نفقات التجهيز:** تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمار والنفقات برأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج و تنفذ باعتمادات الدفع؛ وتمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للأميرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة و تبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها. و تمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة.¹

أي أنها تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة الدولة، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نصت عليها المادة 35 من القانون (17/84) المتعلق بقوانين المالية وصنفتها إلى ثلاثة أبواب:²

➤ **الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة:** وهي موزعة على تسعة قطاعات، الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية.

¹ المادة 06 من القانون رقم 90 . 21 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

² Loi N° 84/17 du juillet 1984, art N°35, op cit .

- إعانات الاستثمار من قبل الممنوحة: وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.
 - النفقات الأخرى بالرأسمال (les dépenses en capital)، وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.
- وحسب قانون المالية لسنة 2018 فقد تم تقسيم نفقات التجهيز كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات (بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.315.893	7.399.089
الزراعة والري	116.522.398	157.775.000
دعم الخدمات المنتجة	73.355.857	80.309.269
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	596.587.648	636.529.424
التربية والتكوين	101.779.882	118.725.739
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	77.101.918	89.381.082
دعم الحصول على سكن	69.843.340	384.892.820
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.940.506.936	2.175.012.423
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	638.303.602
احتياطي لنفقات غير متوقعة	330.000.000	330.000.000
تسوية الديون المستحقة على الدولة	-	400.000.000
المساهمات الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية	-	500.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	330.000.000	1.868.303.602
مجموع ميزانية التجهيز	2.270.506.936	4.043.316.025

المصدر: قانون رقم 17 - 11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1939 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية رقم 76 الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2017، ص 67.

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها

إن ظاهرة زيادة النفقات العامة من أكثر الظواهر بروزا في المالية الحديثة، وذلك بعد التطور الذي لحق بدور الدولة من حارس، متدخلة إلى منتجة. ويعد العالم الألماني " أدولف فاجنر " أول من استدعى الانتباه إلى هذه الظاهرة، حيث استنتج أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معيناً من النمو الاقتصادي، أدى ذلك إلى اتساع النشاط الاقتصادي (زيادة الإنفاق العام).¹

وقد بين فاجنر Wagner أن النسبة بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي لا يمكن اجتيازه بشكل دائم، وهذا ما يتطلب أن يتواجد هناك نوعاً من التوازن في نفقات الفرد لتغطية رغبته المتعددة. ويرى أنه يجب تحديد حد أعلى لنسبة النفقات العامة من الدخل القومي إلا أن كل التجارب السابقة لوضع الأرقام المطلقة للإنفاق أو تحديد الحد الأعلى كنسبة إلى الدخل القومي، كانت غير ناجحة.² ويمكن إرجاع ظاهرة تزايد النفقة العامة إلى عدة أسباب منها الظاهرية و منها الحقيقية ونجملها فيمايلي:

الفرع الأول: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في العقود الماضية يشير إلى الزيادة المطردة في حجم هذه النفقات التي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي:³ أسباب اقتصادية ، اجتماعية، وسياسية وإدارية ومالية فضلا عن أسباب حربية.

1/- الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي، والتوسع في المشروعات العامة، وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد)، فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه، وأخيرا فالتنافس الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه فهو يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية

¹ سعدي بخته، تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى مابعد الإصلاح الهيكلي، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد 16، 2011، ص69.

² Paparas Dimitrios¹ ;Christian Richter² ;The validity of Wagner's Law in Greece during the last 2centuries ; 2012 ; p2. <https://editoriqlxpress.com/cgi-bin /.../doznloqd.cgi?db...id; on 15/09/2021>.

³ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1965، ص 65 - 66.

لتشجيعها على التصدير، ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

2/ - الأسباب الاجتماعية: ويرجع ذلك إلى أن متطلبات سكان المدن وحاجاتهم أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد نتج عن منح الدولة الإعانات وتقديمها للعديد من الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

3/ - الأسباب السياسية: إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيرا ما يدفع نظام الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين، وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره، وينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة.

4/ - الأسباب الإدارية: مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري، وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من أثاث وسيارات..... إلخ، يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، وإن كانت تمثل زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام.

5/ - الأسباب المالية: إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة، مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية، وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده، من الزيادة في النفقات العامة وفي حالة وجود فائض في الإيرادات، أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين، فإن ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة، وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها، وذلك لما هو معروف من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام.

6/ - الأسباب الحربية: وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة الذكر إن لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحاضر، بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط، بل يزداد هذا الإنفاق حتى في أوقات السلم، وهو ما تؤكد الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في دول العالم كافة، و تتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول بحسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، ومن جهة أخرى نزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من قدماء المحاربين وأسرى القتلى، فضلا عن نفقات إعادة البناء والتعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي، إلى جانب دفع أقساط وفوائد الديون التي عقدتها الدولة أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.

الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهريا دون زيادة، أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، كزيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة (عدم تلبية حاجات إضافية للفرد) من هذه الأسباب نذكر مايلي:

1/ - **إنخفاض القيمة الحقيقية للفرد:** ويقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي الظاهرة التي تفسر ارتفاع أثمان السلع والخدمات.¹

أي أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرة في جزء منها، أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق من هذه النفقات، أو بمعنى آخر إن الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجت النفقات العامة، ويعد تدهور قيمة النقود هو السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

2/ - **اختلاف الطرق المحاسبية:** وهو يتعلق بإعداد الميزانية والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الطرق المحاسبية، وإلى اختلاف طرائق قيد الحسابات المالية، فمن

¹ عبد القادر فار، مرجع سبق ذكره، ص 40.

المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، وتقوم فكرة الميزانية الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، ومؤدى ذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلاً أن تجري مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، ومن ثم فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات، مما يقلل من حجم الإيرادات الكلية والنفقات الكلية، ومع ظهور مبدأ الوحدة في الميزانية أصبح من الضروري أن تظهر كافة الإيرادات والنفقات دون عملية المقاصة للهيئات والمؤسسات، مما يؤدي إلى تقدير حقيقي لحجم الإيرادات وانفقات العامة.

3/ - زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها: إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين، فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات يكون راجعاً ليس إلى التوسع في الخدمات العامة التي تحققها الدولة من قبل، وإنما إلى اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة، أو إلى مواجهة حاجات السكان المتزايدين من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.¹

الفرع الثالث: ترشيد النفقات العامة

المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

والواقع أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:²

1/ - تحديد حجم أمثل للنفقات العامة: أي أنه ليست من المصلحة أن تتجه النفقات العامة إلى التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه

¹ علي سيف، علي المزروعى، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، 2012، ص 620.

² دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 171- 172.

(الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى مايمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

2/ - إعادة دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع وأثاره على الإيداع وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

3/ - الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم لمشروع الموازنة قد يطالبون الدولة الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

4/ - تجنب الإسراف والتبذير: هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيمايلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة؛
 - سوء تنظيم الجهاز الحكومي؛
 - تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة؛
 - عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلاً بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات؛
 - المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي...إلخ
- لا شك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقاً وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمراً بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر

الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه.

غير أن هذه الآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة، كما قد تكون غير مباشرة، وفيما يلي دراسة وجيزة للآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة.

الفرع الأول: الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج الوطني

إن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية إنما يتوقف إلى حد كبير على قدرة هذه الدول على الإنفاق على التعليم والصحة والأمن والدفاع والبنية التحتية لذا فإن قدرة الدولة على الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة تتوقف على قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي ودفع معدل النمو إلى مستوى مرموق.¹

تؤثر النفقات العامة في الناتج الوطني عن طريق تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعال وذلك لأن النفقات التي تقوم بها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب وتتوقف علاقة النفقات العامة بحجم الطلب الكلي وأثرها عليه أي مقدار النفقات العامة ونوعها من ناحية، وعلى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على التوسع في إنتاج السلع والخدمات وعلى درجة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتحققة في البلد من ناحية أخرى ومن أجل الوقوف على أثر النفقات العامة في الناتج الوطني لابد من دراسة أثر الأنواع الرئيسية لتلك النفقات في الناتج الوطني كما يلي:

1/ - أثر النفقات الاجتماعية في الناتج الوطني:

يساهم الإنفاق العام في زيادة قدرة الفرد على العمل إذا كان يزيد من كفاءته، وهذا يفتح مجالا واسعا للنفقات الاجتماعية مثل: النفقات المخصصة لتوفير العلاج المجاني، المرافق التعليمية، المرافق السكنية، إعانات البطالة،... إلخ.²

¹ حداثي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، ص 88.

² Hugh Dalton; **Principles of Public Finance**; Routledge Library Editions; London; First Published in 1922; Reprinted in 2003; p 216.

تتقسم النفقات الاجتماعية إلى قسمين: القسم الأول فيخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية والمتعلقة بالمرافق الخاصة بالصحة والتعليم، الثقافة، السكان والمياه الصالحة للشرب...إلخ. أما القسم الثاني فيخصص لإعطاء الإعانات الاجتماعية، سواء عينية أو نقدية للطبقات الفقيرة لمقابلة حالات البطالة وخفض نفقات المعيشة للأسر الكبيرة ويسمى هذا النوع من الإنفاق " بالتأمين الاجتماعي".

ويهدف النوع الأول من النفقات الاجتماعية بالدرجة الأولى إلى تكوين ما يسمى " برأس المال الإنساني"، وهذا النوع من الإنفاق يؤدي وبطريقة مباشرة إلى زيادة الناتج الوطني. أما النوع الثاني فيؤثر على الإنتاج بطريقة غير مباشرة، أما أثرها المباشر فيتم أساساً على إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الاجتماعية سالفة الذكر مما يؤدي إلى رفع دخولها، وبالتالي زيادة استهلاكها، مما يؤثر على الطلب الفعلي بالزيادة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق مبدأ المضاعف، ويثور الجدل حول تأثيرها السلبي على الإنتاج وذلك أنها تؤدي من ناحية تمويلها إلى اقتطاع جزء من دخول الأغنياء عن طريق الضرائب لصالح الفقراء.¹

من الواضح، أن جميع هذه النفقات التي ترفع من قدرة الأفراد على العمل، تساعد كذلك على رفع دخلهم ومدخراتهم، وبالتالي الإنتاج والدخل القومي.²

2/ - أثر النفقات الاقتصادية على الناتج الوطني

تتمثل هذه النفقات في قيام الدولة بإنفاق جزء من أموالها لإنتاج السلع والخدمات الضرورية للمجتمع، أو بتنفيذ هذه النفقات في صورة إعانات اقتصادية إلى بعض المشروعات الخاصة لتحقيق هدف اقتصادي معين كالححد من أثر ارتفاع أسعار بعض السلع بقصد تمكين الأفراد من ذوي الدخل المنخفضة من الحصول على هذه السلع بأسعار مناسبة، أو بقصد تعويض هذه المشاريع عما تقرضه الدولة من التزامات لتأمين نشاطها الذي تقوم به لأن نشاطها يتعلق بخدمة عامة يحتاجها المجتمع، كما أن بعض الإعانات تستخدم لمساعدة مشروعات معينة على تجهيز نفسها من الآلات والمعدات اللازمة لاستمرار نشاطها الإنتاجي. وأياً كان نوع الإعانة فقد تعطي للمشروعات العامة أو المشروعات الخاصة وقد يستفيد

¹ خالد شحادة، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 91.

² J.R. Gupta; **Public Economics in India** ; op.cit ; p 117.

بعض المنتجين مباشرة منها وبعض المستهلكين، كما أن الإعانات قد تعطى في صورة مباشرة كنقود أو غيرها وقد تقر في صورة غير مباشرة كإعفاءات من الضرائب مثلاً، فإن من شأنها أن تساهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات ثم عرضها في السوق بأسعار مناسبة وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني ورفع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد الوطني.¹

3/- أثر النفقات العسكرية على الناتج الوطني

بالنسبة للأثار السلبية للنفقات العسكرية في الناتج الوطني والتي تحدث عندما تقوم الدولة بتحويل عناصر الإنتاج والموارد من الاستخدامات التي تسمح بإشباع الحاجات المدنية للمجتمع إلى العمليات العسكرية، كمت تؤثر النفقات العسكرية على توازن ميزان المدفوعات من جراء صرف العملات الأجنبية لأغراض التسليح إلا أن هذه النفقات مفيدة إذا استخدمت في إنشاء صناعات حربية في الداخل، أما الأثار الإيجابية للنفقات العسكرية على الناتج الوطني فهي تحدث عندما تقوم الدولة بتوفير الحماية الخارجية والأمن الداخلي والعدالة، كما أنها قد تساهم في إنشاء صناعات معينة تستفيد منها المجالات الحربية والمدنية سواء بسواء إقامة منشأة حيوية مثل المطارات والطرق والجسور والسدود والمخازن، التي تستفيد منها الاقتصاد الوطني في الإنتاج المدني خلال فترة الحرب كذلك قد يتولد عن النفقات العسكرية في كثير من المجالات تقدم علمي في فنون الإنتاج المختلفة حيث تخصص نسبة كبيرة منها للبحوث العلمية التي تعود بالنفع للاقتصاد ككل.²

الفرع الثاني: الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني

يمكن للنفقات العامة أن تزيد الإستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة، كما يمكن أن يزيد استهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع تستوعب عمالاً يتقاضون أجوراً تذهب إلى الاستهلاك، ومن ناحية أخرى يشكل الإنفاق العام جزءاً مهماً من مكونات الطلب الفعلي (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)، وهو ما يؤثر تأثيراً مباشراً في

¹ حداثي حكيم، مرجع سابق، ص 89-90.

² نورة عبد الرحمان الرشيد، الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، 2009، ص 11.

حجم الإنتاج، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال).¹

كما يؤثر الإنفاق العام في الاستهلاك بطريقة مباشرة من خلال ماقد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق. ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

بالطبع سوف تؤدي زيادة نفقات العامة إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة حجم الاستهلاك، إلا أن هذا التأثير على الاستهلاك يختلف باختلاف نوع النفقات والغرض منها فنجد مثلاً:

- ✓ شراء الدولة لخدمات استهلاكية مثل التعليم والصحة والدفاع يؤدي إلى زيادة الاستهلاك.
- ✓ توزيع الدولة لدخول يخصص جزء منها للأجور والمرتبات يؤدي إلى زيادة الاستهلاك.
- ✓ شراء الدولة لسلع تقدمها لبعض أفراد المجتمع مثل الملابس والغذاء والمواد الطبية واقتطاع قيمة هذه السلع من أجورهم، لا تؤثر على حجم الاستهلاك لأن الدولة اشترت بالنيابة عن الأفراد.²

الفرع الثالث: الأثر المباشر للإنفاق على توزيع الدخل

إن التخطيط الجيد للإنفاق العام يساهم في الحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة، والذي يمثل مشكلة المجتمع الرأسمالي الحديث.

فحسب Dalton إذا كانت النفقات العامة تنازلية Regressive أو نسبية Proportional فإنها ستعود بمنفعة كبيرة على الفئات ذات الدخل المرتفع مقارنة بالفئات ذات الدخل المنخفض أو المحدود. على سبيل المثال: رفع الأجر أو الراتب بنسبة مئوية ثابتة ينتج عنه تأثير نسبي بالنسبة لكل موظف.³

أما إذا كانت النفقات العامة تصاعدية Progressive فإنها تساهم في الحد من التفاوت في توزيع الدخل إلى أدنى درجة، ذلك لأن هذا النوع من الأنظمة تستفيد منه الفئات ذات الدخل المنخفض بشكل

¹ بورى محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 2000 - 2010 ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018/2017، ص 60.

² حداشي حكيم، مرجع سابق ص 91.

³ T.R. Jain ; S.J. Kaur ; Public Finance and International Trade; op.cit ; p19 .

أكبر مقارنة بالفئات ذات الدخل المرتفع مثل: الإنفاق على التعليم، الرعاية الصحية،... إلخ. وبالتالي من وجهة نظر التوزيع، يعتبر نظام المنح التصاعدي أفضل نظام من أجل الحد من التفاوت في توزيع الدخل وتعظيم الرفاهية الاجتماعية.¹

والهدف الأسمى من وراء هذه الأنواع المتعددة من النفقات هو إعادة توزيع الدخل أي تغيير حالة توزيع الدخل من حالة اللاعدل إلى حالة العدالة فذلك يسمح بالتقارب مابين فئات المجتمع المتباعدة ويحدث نوعا من العدالة الاجتماعية فيما بينها.

فلتحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد طبقات المجتمع لابد من وجود تعاون بين الضرائب والنفقات العامة، فالضرائب التصاعدية تساهم في اقتطاع جزء هام من دخول الطبقات الغنية، وعن طريق النفقات العامة يمكن تحويلها إلى ذوي الدخل المنخفضة عن طريق أشكال متعددة (إعانات نقدية كإعانات الشيخوخة والبطالة، منح التقاعد، الإعانات المدرسية والصحية....)، فهي تساعد الطبقات الفقيرة في تحسين مستواها وفي إعادة توزيع الدخل لصالحها، كما أن دعم الدولة للسلع الاستهلاكية الأساسية أدت إلى زيادة في دخول الطبقات الفقيرة بطريقة غير مباشرة.

كما قد تؤثر النفقات العامة على كل من الادخار والمستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي، حيث أنه كل زيادة في الاستهلاك مع ثبات الدخل تؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج، نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني. وعليه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالباً على الادخار الوطني والعكس صحيح. بالنسبة للأسعار، حيث يستخدم الإنفاق العام كأداة للتأثير على الأسعار تخفيضاً أو رفعاً أو تثبيتاً. فمثلاً دعم الدولة لبعض الخدمات والمنتجات يؤدي إلى خفض أسعارها في السوق، وسياسة الدعم عن طريق المعونات تكبح التضخم وتمنع ارتفاع الأسعار، لأنها تنعكس في النهاية على الدخل الحقيقي، على عكس النفقات العامة التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وذلك لأن التمويل عن طريق القروض والإصدار النقدي إنما يرفع من حجم الكتلة النقدية المتداولة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عن العرض وبالتالي ترفع الأسعار. أما أثرها على النمو الاقتصادي فإن أي زيادة في الانفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة

¹ J.R. Gupta ; **Public Economics in India**; op.cit ; p 120.

التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

الفرع الرابع: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة

تظهر الآثار غير المباشرة للنفقات العامة من خلال ما يعرف بآثر المضاعف وآثر المعجل وآثر الإزاحة إذ يمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1/ - أثر المضاعف: يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي ، إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وآثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك، بمعنى أنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء من هذه الزيادة تذهب في شكل أجور و مرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد، ويخصص جزء من هذه الدخل لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخل التي يتم إنفاقها على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم كذلك بين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه للادخار وينفق جزء منه في الاستثمار.¹

وبذلك تستمر دورة توزيع الدخل من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج -الدخل- الاستهلاك-الإنتاج. مع الملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي المضاعف، ويختلف الميل الحدي للاستهلاك من قطاع لآخر ومن فئة لأخرى، فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات فإن الميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء عكس أصحاب رأس المال الذين يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطاً بالنسبة لهم.²

2/ - أثر المعجل: يقصد بالمعجل الآثار التي يتركها الإنفاق العام على حجم الاستثمار، فزيادة الإنفاق العام ومن ثم زيادة الدخل الوطني (بفعل المضاعف) يؤدي إلى زيادة الطلب على وسائل الإنتاج، بفرض

¹ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، 2015، ص 108.

² نفس المرجع، ص 109.

عدم وجود خزين منها (وهذا ما يعرف بالاستثمار المشتق أو المولد)، وبعبارة أخرى يشير المعجل إلى أن الاستثمار الصافي دالة لمعدل التغير في الناتج الكلي وليس في مستوى الناتج الكلي.¹

والفكرة الأساسية لنظرية المعجل تقول أنه إذا كان الدخل ثابتاً فلا داعي للاستثمار من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية، وإنما تقتصر العملية على الاستثمار الإحلالي، أي إحلال ما يستهلك من أصول رأسمالية، وأما إذا تزايد مستوى الدخل فيجب زيادة الطاقة الانتاجية من خلال استخدام كل الطاقة الرأسمالية القائمة إذ لم تكن مستخدمة، ومن ثم وبعد ذلك فإن كل زيادة يتبعها زيادة أكبر في الإنفاق الاستثماري بشكل يزيد عن الاستثمار الإحلالي حيث أن: الاستثمار الكلي = الاستثمار الإحلالي = الاستثمار الصافي.²

بالإضافة إلى ذلك فإن أي زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الاستثمار، فزيادة وحدة واحدة في الدخل تقابلها زيادة في الاستثمار تكون أكبر من الوحدة الواحدة، وهذا سببه أن الأصول الرأسمالية تبقى فترة زمنية طويلة نسبياً صالحة للاستعمال مما يجعل قيمتها أكبر مما تنتجه في عام واحد، وعلى العموم يمكن كتابة علاقة المعجل كما يلي:³

$$V = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \dots \dots \dots (01)$$

حيث: ΔK الزيادة في رأس المال وتمثل الاستثمار الصافي. ΔY : تمثل الزيادة في الناتج الوطني

وبافتراض ثبات نسب $(\Delta K / \Delta Y)$ فإن النسبة الحدية لمعامل (K/Y) ، تماثل قيمة المعجل على

$$V = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K}{Y} \dots \dots \dots (02)$$

مستوى الاقتصاد الوطني، أي أن:

إذن من (01) و (02) نجد أن :

$$I_n = \Delta K = V \cdot \Delta Y \dots \dots \dots (03)$$

¹ صلاح مهدي البيرمالي، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم، المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 53، المجلد 14، 2008، ص 117.

² حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 108.

³ عبد القادر فار، مرجع سابق، ص 48.

$$I_n = K_{t+1} + K_t = V(Y_{t+1} + Y_t) \dots \dots \dots (04)$$

وهذا معناه أن الاستثمار الصافي (ΔK) الذي يمثل رصيد المجتمع من رأس المال يساوي الزيادة في الدخل الوطني (ΔY) مضروب في النسبة $(\frac{K}{Y})$. فإذا كانت قيمة المعجل أكبر من الواحد فإن ذلك معناه أن الزيادة في الرصيد الكلي لرأس المال ستزيد على الزيادة في الدخل الوطني.

3/ - أثر الإزاحة: يقصد به أي انخفاض في استهلاك أو استثمار القطاع الخاص الناتج عن تزايد الإنفاق العام. إذ أن ارتفاع الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة، الناتجة بدورها عن زيادة الطلب على النقود، مما يؤدي إلى إقصاء وإزاحة القطاع الخاص.¹

فحسب النظرية الكينزية، فإن الزيادة في الإنفاق العام قصد تحفيز الاقتصاد، تؤدي إلى الحد من البطالة وجعل المستهلكين يحسون بارتفاع دخولهم، وكنتيجة لذلك يرتفع الطلب على النقود بشكل يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومن ثم ينخفض الاستثمار مشكلا ما يسمى بأثر الإزاحة.

في حالة ما إذا كان الإنفاق العام ممولا عن طريق الضرائب، فإن الارتفاع في معدلات الفائدة سيكون طفيفا وأما إذا مول عن طريق زيادة المعروض النقدي فلن تتغير أسعار الفائدة، أما إذا مول عن طريق طرح سندات حكومية فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الإنفاق الخاص بنفس مقدار زيادة الإنفاق العام.²

¹ Keith Riley; **Growing Out**; article from . www. american thinker. Com ; published in June 1; 2011.

² Ducoudré Bruno ; Politique Budgétaire et taux d'intérêt ; revue le L'OFCE ; 2005 /4; N° 95 ; P 243 -277. <https://www.cairn.info/revue-de-l-ofce-2005-4-page243..htm>.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة للدولة

لكي تستطيع الدولة أن تؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالإنفاق العام، يتعين عليها تحديد مصادر الإيرادات العامة، ولكن الإيرادات العامة لم تعد مجرد وسيلة توفير الغطاء المالي لنفقات الدولة، بل تعدته إلى استخدامها للتحكم في الأنشطة الاقتصادية وتشجيعها بما يتناسب والرؤية التنموية للدولة، ووسيلة لضمان تطبيق برامج التنمية في الاقتصاد، وفيمايلي سنتطرق إلى الإيرادات العامة بالتفصيل.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة

هناك عدة تعريفات للإيرادات العامة نذكر منها:

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية، مجموعة من الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي".¹

كما يمكن تعريفها على أنها " الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية عادة وذلك من أجل تغطية نفقاتها".²

كما يرى البعض أن الإيرادات تدل جميعا على الأموال التي تدخل إلى صندوق ما، فمتى كانت هذه الأموال عائدة إلى صندوق عام، تسمى بالإيرادات العامة، وبالتالي المصادر التي تعتمد عليها الدولة للحصول على مايلزمها من أموال كفيلة بسد ما تواجهه من نفقات عامة.³

ويمكن أن نجل التعريفات السابقة على أن الإيرادات العامة هي جميع الأموال التي تحصل عليها الحكومة بصفقتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك، لتغطية النفقات العامة خلال فترة زمنية معينة، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 87.

² فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 163.

³ بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر 1994/2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 78.

وقد حضت الإيرادات العامة للدولة بالغ الاهتمام من المفكرين الإقتصاديين وذلك سواء لأهميتها أو لتشعبها وإختلاف تقسيماتها أو لبعدها الفلسفي، حيث أن الأهمية التي تتطوي عليها الإيرادات العامة يرجع إلى دورها في استمرارية مهام الدولة والحفاظ على وظائفها المناط بها و ضمان السيادة على قراراتها في شتى الميادين، ولعل أهم هذه الوظائف والذي يعتبر مقياس لكفاءة عمل الجهاز التنفيذي هو تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة وذلك بالنظر للتعقيدات المرتبطة بالإقتصاد الحر، وصعوبة ضمان الإستقرار المالي للدولة وخصوصا بالنسبة للدول النامية والتي تعاني أصلا من هشاشة البنية الإقتصادية وضعف التحصيل في الإيرادات العامة.

المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة

تحصل الدولة على الإيراد العام من خلال عمليتي نقل القوة الشرائية وخلقها، سواء تم داخل الاقتصاد الوطني أو على الصعيد الدولي، وإذا كان الإيراد العام يختلف من حيث المصدر ومن حيث شكله، فإنه يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإجبار في الحصول عليها، ومهما يكن من أمر فإن الإيرادات العامة لا تخرج على أن تكون اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية¹، وعليه سوف نتناول أنواع الإيرادات العامة بالتفصيل في النقاط التالية:

- الإيرادات الاقتصادية (أملك الدولة)؛
- الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم)؛
- الإيرادات الائتمانية (القروض العامة).

الفرع الأول: إيرادات أملك الدولة

يقصد بأملك الدولة كل ماتملكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت أموالا عقارية أو منقولة، ويمكن تقسيم أملك الدولة وفقا لمعيار "النفع" إلى ملكية عامة وخاصة.²

¹ ابراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000، ص 120-124.

² محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 119.

ويعرف القانون الجزائري أملاك الدولة بـ "عملا بالمادتين 17 و 18 من الدستور تشتمل الأملاك الوطنية على مجموعة الأملاك والحقوق المنقولة والعقارية التي تحوزها الدولة وجماعاتها الإقليمية في شكل ملكية عمومية أو خاصة". وتتكون هذه الأملاك الوطنية من:¹

- الأملاك العمومية والخاصة التابعة للدولة.
- الأملاك العمومية والخاصة التابعة للولاية.
- الأملاك العمومية والخاصة التابعة للبلدية.

1/ - أملاك الدولة العامة (الدومين العام)

يقصد بالدومين العام كل ما تملكه الدولة أو الأشخاص العامة وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعا عاما، والتي تخضع لأحكام القانون، ومن أمثلتها الطرق العامة، المطارات، الموانئ، الحدائق العامة وغيرها، والأصل أن استخدام هذه الممتلكات من طرف الجمهور يتم بالمجان، أو مقابل دفع رسوم (مبالغ رمزية) لقاء انتفاعهم بها.²

و يعرف القانون الجزائري الأملاك العمومية بمايلي "تتكون الأملاك الوطنية العمومية من الحقوق والأملاك المنقولة والعقارية التي يستعملها الجميع والموضوعة تحت تصرف الجمهور المستعمل إما مباشرة و إما بواسطة مرفق عام شريطة أن تكيف في هذه الحالة، بحكم طبيعتها أن تهيئتها الخاصة تكيفا مطلقا أو أساسيا مع الهدف الخاص بهذا المرفق وكذا الأملاك التي تعتبر من قبيل الملكية العمومية".³

وتنقسم أملاك الدولة العامة إلى أملاك عمومية طبيعية وأملاك عمومية اصطناعية:

❖ **أملاك عمومية طبيعية:** تشتمل الأملاك الوطنية العمومية الطبيعية خصوصا على ما يأتي:⁴

¹ المادة 2 من قانون رقم 90 - 30 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 يتضمن قانون الاملاك الوطنية.

² سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 94.

3 المادة 12 من قانون رقم 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.

4 المادة 15 من قانون 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.

- شواطئ البحر؛
- قعر البحر الإقليمي وباطنه؛
- المياه البحرية الداخلية؛
- طرح البحر ومحاسره،
- مجاري المياه ورقاق المجاري الجافة، وكذلك الجزر التي تتكون داخل رقابة المجاري والبحيرات والمساحات المائية الأخرى أو المجالات الموجودة ضمن حدودها كما يعرفها القانون المتضمن قانون المياه؛
- المجال الجوي الإقليمي؛
- الثروات والموارد الطبيعية السطحية الجوفية المتمثلة في الموارد المائية بمختلف أنواعها، والمحروقات السائلة منها والغازية والثروات المعدنية، الطاقوية والحديدية والمعادن الأخرى أو المنتجات المستخرجة من المناجم والمحاجر والثروات البحرية، وكذلك الثروات الغابية الواقعة في كامل المجالات البرية و البحرية من التراب الوطني في سطحه أو في جوفه والمناطق البحرية الخاضعة للسيادة الجزائرية أو لسلطانها القضائية.

❖ **أمالك عمومية الإصطناعية:** تشمل الأملاك العمومية الاصطناعية خصوصا على ما يأتي:¹

- الأراضي المعزولة اصطناعيا عن تأثير الأمواج؛
- السكك الحديدية وتوابعها الضرورية لاستغلالها؛
- الموانئ المدنية والعسكرية وتوابعها لحركة المرور البحرية،
- الموانئ الجوية والمطارات المدنية والعسكرية وتوابعها المبنية أو غير المبنية المخصصة لفائدة الملاحة الجوية،
- الطرق العادية والسريعة وتوابعها؛
- المنشآت الفنية الكبرى والمنشآت الأخرى وتوابعها المنجزة لغرض المنفعة العمومية؛
- الآثار العمومية والمتاحف والأماكن الأثرية؛
- الحدائق المهيأة؛
- البساتين العمومية؛

¹ المادة 16 من قانون 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.

- الأعمال الفنية ومجموعات التحف المصنفة،
- المنشآت الأساسية الثقافية والرياضية،
- المحفوظات الوطنية؛
- حقوق التأليف وحقوق الملكية الثقافية؛
- المباني العمومية التي تأوي المؤسسات الوطنية وكذلك العمارات الإدارية المصممة أو المهيأة لإنجاز مرفق عام؛
- المنشآت و وسائل الدفاع المخصصة لحماية التراب الوطني برا وبحرا وجوا.

2/ - أملاك وطنية خاصة (الدومين الخاص)

يقصد بالدومين الخاص كل الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، ومعدة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعاً خاصاً للفئة التي تستخدمها، وهذا الاستخدام يكون بالمقابل ويحقق دخلاً يمثل مصدراً من مصادر الإيرادات العامة.¹

تشتمل الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة والولاية والبلدية على:²

- العقارات والمنقولات المختلفة الأنواع غير المصنفة في الأملاك الوطنية العمومية التي تملكها؛
- الحقوق والقيم المنقولة التي اقتنتها أو حققتها الدولة والجماعات المحلية في إطار القانون؛
- الأملاك والحقوق الناجمة عن تجزئة حق الملكية التي تؤول إلى الدولة والولاية والبلدية وإلى مصالحها ومؤسساتها العمومية ذات الطابع الإداري؛
- الأملاك التي ألغي تخصيصها أو تصنيفها في الأملاك الوطنية العمومية التي تعود إليها،
- الأملاك المحولة بصفة غير شرعية من الأملاك الوطنية التابعة للدولة والولاية والبلدية والتي استولى عليها أو شغلت دون حق ومن غير سند واستردتها بطرق قانونية؛

تشتمل الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة خصوصاً على مايلي:³

¹ سوزي عدلي ناشد ، الوجيز في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² المادة 17 من قانون 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.

³ المادة 18 من قانون 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.

- جميع البنيات والأراضي غير المصنفة في الأملاك الوطنية العمومية التي ملكتها الدولة وخصصتها لمرافق عمومية وهيئات إدارية سواء أكانت تتمتع بالاستقلال المالي أم لم تكن كذلك جميع البنيات والأراضي غير المصنفة في الأملاك الوطنية العمومية التي اقتنتها الدولة أو آلت إليها أو إلى مصالحها أو هيئاتها الإدارية أو امتلاكها أو أنجزتها وبقيت ملكا لها؛
- العقارات ذات الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري وكذلك المحلات التجارية التي بقيت ملكا للدولة؛
- الأراضي الجرداء غير المخصصة التي بقيت ملكا للدولة؛
- الأملاك المخصصة لوزارة الدفاع الوطني التي تمثل وسائل الدعم؛
- الأمثلة المنقولة والعتاد الذي تستعمله مؤسسات الدولة وإدارتها ومصلحتها والمنشآت العمومية ذات الطابع الإداري فيها،
- الأملاك المخصصة أو التي تستعملها بعثات الدبلوماسية ومكاتب القنصليات المعتمدة في الخارج؛
- الأملاك التي تعود إلى الدولة عن طريق الهبات والوصايا والتركات التي لا وارث لها والأملاك الشاغرة والأملاك التي لا مالك لها وحطام السفن والكنوز؛
- الأملاك المحجوزة أو المصادرة التي اكتسبتها الخزينة نهائيا،
- الحقوق والقيم المنقولة التي اقتنتها أو حققتها الدولة وتمثل مقابل قيمة الحصص أو التوريدات التي تقدمها للمؤسسات العمومية وكذلك الحقوق والقيم المنقولة؛
- الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية والأراضي الرعوية التي تملكها الدولة؛
- السندات والقيم المنقولة التي تمثل مقابل الأملاك والحقوق المختلفة الأنواع التي تقدمها الدولة بغية المساهمة في تكوين الشركات المختلطة الاقتصاد وفقا للقانون.
- تشمل الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للولاية خصوصا على ما يأتي:¹
- جميع البنيات والأراضي غير المصنفة في الأملاك الوطنية العمومية والتي تمتلكها الولاية وتخصص للمرافق العمومية والهيئات الإدارية؛

¹ المادة 19 من قانون 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.

- المحلات ذات الاستعمال السكني وتوابعها الباقية ضمن الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للولاية أو التي اقتنتها أو أنجزتها بأموالها الخاصة؛
 - الأملاك العقارية غير المخصصة التي اقتنتها أو أنجزتها للولاية؛
 - الأراضي الجرداء غير المخصصة التي تمتلكها للولاية؛
 - الأمتعة المنقولة والعتاد الذي تقتنيه للولاية بأموالها الخاصة؛
 - الهبات والوصايا التي تقدم للولاية وتقبلها حسب الأشكال والشروط التي تنص عليها القانون .
- تشمل الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للبلدية خصوصا على مايلي¹:
- جميع البنايات والأراضي غير المصنفة في الأملاك الوطنية العمومية التي تملكها البلدية وتخصص للمرافق العمومية والهيئات الإدارية؛
 - المحلات ذات الاستعمال السكني وتوابعها الباقية ضمن الأملاك الوطنية الخاصة للبلدية التي أنجزتها بأموالها الخاصة؛
 - الأراضي الجرداء غير المخصصة التي تملكها البلدية؛
 - الأملاك العقارية غير المخصصة التي اقتنتها البلدية أو أنجزتها بأموالها الخاصة؛
 - العقارات والمحلات ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي التي نقلت ملكيتها إلى البلدية كما عرفها القانون؛
 - المساكن المرتبطة بالعمل أو المساكن الوظيفية التي عرفها القانون ونقلت ملكيتها إلى البلدي؛
 - الأملاك التي ألغي تصنيفها في الأملاك الوطنية العمومية التابعة للبلدية والعائدة إليها؛
 - الهبات والوصايا التي تقدم للبلدية وتقبلها حسب الأشكال والشروط التي تنص عليها القانون؛
 - الأملاك المنقولة والعتاد الذي اقتنته البلدية أو أنجزته بأموالها الخاصة...إلخ.
- وتأخذ الأملاك الخاصة للدولة (الدومين الخاص) عادة ثلاثة أشكال:²

¹ المادة 20 من قانون 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.

² محرزى محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 124.

- ✓ **الدومين العقاري:** يتضمن ماتملكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الفلاحية والغابات ويطلق عليه الدومين الفلاحي والمناجم والمحاجر ويطلق عليه الدومين الاستخراجي، وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق موارد مالية التي يحققها الدومين العقاري في إجماله.
- ✓ **الدومين الصناعي والتجاري:** وهو ما تملك الدولة لمرافق عامة صناعية وتجارية تمارس من خلاله نشاطا تجاريا أو صناعيا شبيها بنشاط الأفراد أو المشاريع الخاصة، وتسمى الإيرادات المترتبة عن هذا النشاط بالثمن العام.
- ✓ **الدومين المالي:** يقصد به الأسهم والسندات المملوكة للدولة والتي تحصل منها على إيراد مالي يتمثل في الأرباح والفوائد وتمثل إيرادا للخرينة العمومية.

الفرع الثاني: الضرائب والرسوم

تعتبر الضرائب و الرسوم من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة، وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية. وفيما يلي ينتطرق بالتفصيل لكل عنصر على حدى:

1/ - الضرائب: لقد تعددت واختلفت التعريفات التي أُردها الكتاب في شأن الضريبة إلا أنها تشترك و تتفق على الخصائص العامة للضريبة، ويمكن تعريف الضريبة بأنها "فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل الأعباء والتكاليف العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"¹.

كما تعرف على أنها " مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة، وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية"².

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1996، ص 151.

² Pierre Beltrame, **la Fiscalité en France**, Hachette livre, 6ème édition, Paris, 1998, p12.

كما تعرف الضريبة أيضا على أنها " اقتطاع يوجه من أجل ضمان تغطية وتوزيع الإنفاق العام"¹. وقد عرف E.R.A. Seligman الضريبة على أنها مساهمة إلزامية من الأفراد إلى الدولة لتغطية النفقات المخصصة للمصلحة المشتركة للجميع دون الإشارة إلى تقديم أي منفعة خاصة للأفراد.²

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص خصائص الضريبة في النقاط التالية:

- الضريبة اقتطاع مالي؛
- تفرض جبرا وبشكل نهائي من الدولة؛
- عدم الحصول على نفع خاص مقابل الضريبة؛
- هدف الضريبة تحقيق المنفعة العامة.

❖ **أنواع الضريبة:** تتعدد أنواع الضرائب وتختلف صورها الفنية باختلاف المكان والزمان، ولكل نوع من هذه الأنواع مزايا وعيوب، لذلك لا تقتصر النظم الضريبية الحديثة على نوع من هذه الأنواع دون سواه، بل تحاول كل دولة أن تشكل مزيجا متكاملًا من أنواع الضرائب، وأن تصيغه في أكثر صور التنظيم الفني ملائمة لتحقيق أهداف المجتمع، وفيما يلي أهم التقسيمات الخاصة بالضرائب:

➤ **الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة:** يخلص نظام الضريبة الوحيدة في أن يخضع الدخل الكلي للفرد الذي تتعدد مصادره بتعدد أوجه نشاطه لضريبة واحدة، فلا تخضع كل أنواع الدخل التي يتقرر أن تصيبها الضريبة إلا لهذه الضريبة الواحدة، أي أن الدولة تكتفي بفرض ضريبة واحدة فقط تسعى من خلالها لتحقيق أهداف السياسة الضريبية، أما في نظام الضرائب المتعددة تحصل الدولة على إيراداتها من مصادر مختلفة، أي تخضع الدولة المكلفين لأنواع مختلفة من الضرائب.

تمتاز الضريبة الوحيدة بسهولة تحديدها، وهذا ما يسمح ويسهل للمكلف معرفة ماسيدفعه، لكن اعتماد الدولة على هذا النوع من الضرائب في تغطية نفقاتها العامة أدى إلى تضخيم العبء الضريبي على المكلف بها، وهذا ما أدى إلى لجوءه للتهرب الضريبي، هذا التهرب يجعل الضريبة الوحيدة عرضة لانخفاض حصيلتها، عكس الضرائب المتعددة التي بإمكانها تعويض العجز الناتج عن انخفاض احدى

¹ Emmanuel Disle, Jacques Saraf, **droit fiscal**, épreuve N°1 du DECF, maison d'édition Dunod, Paris, 1993, p 01.

² M. Maria John Kennedy ; **Public Finance** ; PHI Learning Private Limited ; New Delhi; 2012 ; p 34

الضرائب. والضرائب المتعددة بمواعيدها وطرق تحصيلها تخفف من حدة العبء الضريبي على المكلف، الأمر الذي من شأنه التقليل من التهرب الضريبي.¹

➤ **الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية:** تعرف الضريبة النسبية بأنها الضريبة التي تبقى سعرها ثابتاً رغم تغير المادة الخاضعة لها، وبعبارة أخرى فهي الضريبة التي يكون سعرها نسبة ثابتة من وعاء الضريبة مهما كانت قيمة هذا الوعاء، أي أن هذا السعر ثابت ووحيد بالنسبة لجميع المداخل، وتكون الضريبة تصاعدية إذا كان سعرها يزداد بازدياد المادة الخاضعة للضريبة، أي أن الضريبة التصاعدية يتغير سعرها بتغير قيمة وعاء الضريبة فيزداد كلما ازدادت المادة الخاضعة لها.²

➤ **الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:** يعد هذا التقسيم من أهم تقسيمات الضرائب على الإطلاق وبالرغم من أهمية هذا التقسيم إلا أنه لا يوجد حتى الآن معيار دقيق ومخصص للتمييز بين هذين النوعين، فأغلبية الكتاب الاقتصاديين يتفقون على أن الضرائب المباشرة هي ضرائب الدخل والثروة، بينما الضرائب غير المباشرة هي ضرائب على التداول والإنفاق.

تعرف الضرائب المباشرة على أنها اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات، والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية، والتي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية، فهي التي لا يمكن انتقال عبئها بصفة كلية، وأن المكلف بها هو الذي يتحملها نهائياً، ومن بينها ضريبة الدخل، وضريبة رأس المال.

أما الضرائب غير المباشرة هي الضريبة التي يدفعها المكلف (الممول) مؤقتاً، ويستطيع نقل عبئها لشخص آخر، فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة، وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة، ونستطيع تقسيم هذه الضرائب إلى ضرائب على الاستهلاك وضرائب على التداول كمايلي:³

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص178.

² سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 201.

³ عبد الرزاق غازي النفاش، المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997، ص160.

- **الضرائب على الاستهلاك (الإنفاق):** تعتبر من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة وتفرض على بعض أنواع السلع أو قد تفرض كضريبة عامة على استهلاك السلع والخدمات، لذلك تسمى بضريبة الاستهلاك.

- **الضرائب على التداول:** هي الضريبة التي تفرض على انتقال الثروة والعقارات من شخص لآخر، ومن أمثلتها الضريبة على التسجيل التي تفرض عند إثبات واقعة انتقال الملكية من شخص لآخر وضريبة الطابع التي تفرض على عملية تداول الأموال وانتقالها من شخص لآخر.

2/ - **الرسوم:** هي عبارة عن مبلغ من المال يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم الهيئات العامة والأفراد.¹

ويعرف الرسم أيضا على " أنه مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحتل عليها الفرد".²

❖ **خصائص الرسوم:** يتمتع الرسم بخصائص مستقاة من التعريف يمكن ذكرها في النقاط التالية:³

- **الصفة النقدية للرسم:** أي أنه لا يمكن أن تكون الرسوم على شكل عيني.

- **الصفة الجبرية للرسم:** في الأول يكون اختياريا لكن في حالة الاستفادة من الخدمة يكون دفع الرسم إلزاما.

- **تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام:** يدفع الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد من جانب إحدى الهيئات العامة، وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بأن النفع الذي يعود من أدائها لا ينحصر على الفرد وإنما يتعدى ذلك لصالح المجتمع بأكمله .

ومن بين أهم الفروقات التي تميز بين الرسم والضرائب نجد مايلي:

- **كلا من الضريبة والرسم يتمتعان بالصفة النقدية.**

¹ عادل احمد حشيش (1996) ، مرجع سبق ذكره، ص136.

² محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 132.

³ عادل فليح العلي، طلال محمود الكفراوي، اقتصاديات المالية العامة، الإيرادات العامة للدولة والموازنة العامة للدولة، جزء 2 ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، العراق، ص 86- 87.

- الضريبة تتميز بصفة الإلزام، على عكس الرسم في بادئ الأمر يتخذ صفة الاختيار ثم تتحول إلى صفة الإلزام بمجرد قبول الخدمة.
- يقدر الرسم على اعتبار الخدمة المقدمة، دون النظر إلى قدرة المكلف بها سواء أكان قادراً على الدفع أم لا، أما الضريبة فهي مرتبطة بالقدرة الضريبية للمكلف بها.
- منشأ الرسم هو مجموعة القرارات الإدارية، أما الضريبة لا يمكن تطبيقها إلا بقرار من السلطة التشريعية.

الفرع الثالث: القروض العامة

تعتبر القروض من الإيرادات الاستثنائية التي غالباً ما تلجأ إليها الدولة، لمواجهة آثار ظروف الاستثنائية قد تطرأ عليها، كما في حالة عجز الموازنة العامة، أو لتمويل مشروعات التنمية والإنفاق منها على تسديد القروض.

يشير القرض أو ما يعرف بالدين العام Public Debt إلى جميع أنواع القروض التي تحصل عليها الدولة سواء من مصادر داخلية أو خارجية.¹

ويمكن تعريف القرض العام على أنه "دين مستحق على الدولة بموجب قانون تتعهد به بسداد أصل القرض وفوائده بشروط محددة متفق عليها"، ويطلق على مديونية أي دولة مصطلح الدين العام، ونجد أن غالبية الدول لديها دين عام خاصة النامية منها، ويختلف حجمه من دولة إلى أخرى.²

ويقصد بالقروض تلك المبالغ التي تستدينها الدولة، و تتعهد بسدادها وسداد فوائدها وذلك وفق شروط محددة.

وقد عبر الأستاذ Findlay Shirras عن الدين العام بمصطلح الدين الوطني National Debt، حيث عرف الدين الوطني على أنه ذلك الدين الذي يجعل الدولة مدينة لرعاياها أو رعايا دول أخرى.³

¹ T.R. Jain, O.P. Khanna, M.L. Grover, D.K. Jain; **Macroeconomics: Money, Banking and Public Finance**; V.K. Publications; New Delhi; 2006-07; p 433.

² محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 148.

³ T.R. Jain; **Public Finance and International Trade** ; op.cit; p 96.

ويمكن تعريف القروض العامة أيضا على أنها " مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من طرف الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الإلتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض".¹

❖ **خصائص القروض العامة:** من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص خصائص القروض العامة في النقاط التالية:

- الثقة بين الطرفين: وهي من أهم الخصائص فلا بد للدائن (البنك) أن يكون له ثقة في المدين (الزبون) الذي سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد.
- تأخذ القروض العامة الشكل النقدي ، وحتى وإن كانت القروض الممنوحة للدولة عبارة عن قروض عينية (كعتاد عسكري مثلا) فإنه يقوم بمبلغ نقدي؛
- من خصائصها أيضا تنوع المقرضين فليس بالضرورة أن تكون دولة أخرى بل تتعداه إلى أفراد وهيئات عامة وخاصة وتكتلات إقليمية ودولية؛
- شمولها على فوائد مستحقة والمسماة بخدمات الديون وهي عبئ إضافي على المقترض، أي أن الزبون ملتزم بدفع ثمن استخدام هذه الأموال للبنك وهذا الثمن يتمثل في الفائدة.
- تحديد مدة الاستحقاق أي يجب أن يكون هناك مدة زمنية مابين منح الأموال واسترجاعها.

❖ **أنواع (تقسيمات) القروض العامة:** تختلف أنواع القروض تبعا لعدة أوجه إلى مايلي:²

- **القروض الداخلية والقروض الخارجية:** هي القروض التي يتم إصدارها في السوق الداخلية (من المدخرات مثلا)، أو القروض التي تحصل عليها الدولة من رعاياها، أشخاص حقيقية ومعنوية ومصارف ومؤسسات مالية أخرى، وبعملتها المحلية. وحسب H.Dalton يكون القرض داخليا إذا قام بالاكتتاب في سندات الأفراد أو المؤسسات المتواجدة داخل المنطقة التي تقع تحت سيطرة السلطة العامة المقترضة، فالقروض الداخلية يتم إصدارها في السوق الداخلية ويكتتب بها بالعملة الوطنية.³

¹ بوري محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 153 - 154.

³ Hugh Dalton ; **Principles of Public Finance**; Op.cit; p 244.

أما القروض الخارجية هي القروض التي تم إصدارها في السوق الخارجية، أي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية والهيئات والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي. وبمعنى آخر فهي عبارة عن قروض يتم إصدارها خارج إقليم الدولة ويكتتب بها بالعملات الأجنبية، وتمثل القروض الخارجية عادة قروض اختيارية.¹

➤ **القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:** الأصل من القروض العامة أن تكون اختيارية، إذ تقوم الحكومة بتحديد شروط القرض وتفاصيله ثم تترك للأفراد والهيئات حرية الاكتتاب فيه، ولكي تتمكن الدولة من الحصول على القرض يجب أن تراعي الظروف السائدة في الأسواق المالية. بعبارة أخرى، القروض الاختيارية هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد بصفة إرادية أو اختيارية، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتسديد قيمة الدين مع الفوائد وفقاً لشروط العقد.²

أما القروض الإجبارية فهي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد بصفة إلزامية أو كراهية، حيث تمارس الدولة صلاحيتها وسلطاتها القانونية في هذه الحالة وتجبر الأفراد والهيئات على الاكتتاب في هذه القروض.³

وقد تلجأ الحكومة في حالات معينة إلى القروض الإجبارية من هذه الحالات:

- ضعف ثقة الأفراد في الحكومة فلا يقبلوا على إقراضها؛
- في أغلب الأحيان تلجأ الدولة إلى القروض الإجبارية كأحسن وسيلة لتمويل الحروب والحالات الاستثنائية، وهذه القروض قد تعطي فائدة أقل من الفائدة الجارية في السوق أو بدون فائدة؛
- في حالات وجود موجات تضخمية في الاقتصاد، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة وتقليل كمية النقود المتداولة، حيث تقوم الحكومة بإعادة مبالغ القرض بعد معالجة التضخم؛

➤ **القروض المؤبدة والقروض المؤقتة:** القروض المؤبدة هي التي لا تحدد الدولة تاريخاً معيناً لسداد قيمتها، وتلتزم بدفع فائدة عنها، أما القروض المؤقتة هي التي تحدد الدولة مقدماً أجل الوفاء بها، وتنقسم القروض المؤقتة من حيث أجلها إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، فالقروض

¹ Hugh Dalton ; op.cit ; p 245.

² T.R. Jain; **Public Finance and International Trade**; op.cit; p 101.

³ M.C. VAISH; **Essentials of Macroeconomic Management**; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd. ; New Delhi , 2009; p386.

قصيرة الأجل لا تزيد مدتها عن السنة مثل حوالات الخزينة، والقروض طويلة الأجل تزيد مدتها عن عشر سنوات فأكثر، أما القروض المتوسطة الأجل فهي التي تقع بين الإثنين، وقد تحدد الدولة تاريخاً واحداً لسدادها، كما تحدد تاريخين يحق لها أن تسدد القرض في أبعادها، وواضح أن تحديد تاريخين للسداد يعطي للدولة فرصة لتخفيف أعباء القرض قبل حلول أجله عليه.

❖ **الإصدار النقدي** : يعد الإصدار النقدي أحد الوسائل التمويلية لإيرادات الدولة، إذ تمتلك الدولة حق إصداره، وعادة ما تلجأ إليه الدولة إما لتمويل برنامج استثماري له أهمية خاصة لا تتاح له موارد تمويل أخرى، أو لسد ما قد تعجز الموارد الأخرى مثلاً الضرائب أو القروض أو غيرها عن توفير الأموال اللازمة له، وإما لتمويل النفقات الحربية التي تتزايد كل يوم، أو في حالة عجز الموازنة العامة للدولة. ومع أهمية هذا المورد فقد أثار كثيراً من النقاش وكثرت حوله التحفظات، نظراً لما يحدثه من آثار سيئة على الاقتصاد القومي كحالة تضخم التي ترفع الأسعار بسببها وهو ما يمثل ضريبة غير مرئية.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

تعتبر القروض العامة والضرائب من أهم أدوات السياسة المالية لما تنطوي عليه من تأثير على توزيع العبء المالي العام بين مختلف الفئات ومختلف الأجيال، وفيما يلي سنتطرق لأهم آثار كل من الضرائب والقروض العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الفرع الأول: الآثار العامة للضرائب في الاقتصاد القومي

للضريبة آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل حجم الاستهلاك، الادخار والانتاج وكذلك البنيان الاجتماعي للطبقات. وإن تأثيرها على مختلف المجالات الاقتصادية، يتم من خلال تخفيض الدخل النقدي أو من خلال رفع أسعار المنتجات، والجدير بالذكر أن الضرائب المباشرة تعمل كقاعدة عامة من خلال تخفيض الدخل النقدي، أما الضرائب غير المباشرة فيظهر تأثيرها من خلال رفع أسعار المنتجات. ومن بين الآثار التي تتركها الضرائب في الاقتصاد القومي:¹

➤ **آثار الضرائب على الاستهلاك**: إن فرض الضريبة يؤدي إلى استقطاع جزء من الدخل مما يؤدي إلى الحد من الاستهلاك وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات، وإن كان ذلك يتوقف على مرونة

¹ منصور شريفة، السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2016/2015، ص 90-92.

الطلب على هذه السلع والخدمات، فيقل تأثير فرض الضرائب على السلع الضرورية (لانخفاض مرونة الطلب عليها).

في حين يبرز هنا التأثير بالنسبة للسلع غير الضرورية بسبب ارتفاع مرونة الطلب عليها، ولكن تأثير الضريبة في الحد من الاستهلاك بالنسبة للدخول الكبيرة أقل من تأثيرها على الدخل الصغيرة التي يخصص معظمها للاستهلاك عادة.

ومن ناحية أخرى لابد من التعرف على برامج الانفاق الحكومي لحصيلة الضرائب والآثار الناتجة عنه، حيث أن الآثار النهائية للسياسة الضريبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بآثار السياسة الإنفاقية العامة وعلى مستوى النشاط الاقتصادي فإذا قامت الحكومة بتوجيه هذه الزيادات للإنفاق العام وفي صورة الطلب على السلع والخدمات يؤدي ذلك إلى إحلال الطلب الحكومي محل الطلب الخاص. الأمر الذي يجعل الطلب الكلي لا يتأثر حيث أن: $\text{الطلب الكلي} = \text{الطلب الخاص} + \text{الطلب العام}$.

➤ **أثر الضرائب على الادخار:** من الواضح أن الضريبة تؤدي إلى استقطاع جزء من دخول الأفراد، مما يؤدي ذلك إلى تخفيض الادخار، وأن تأثير الضريبة على الادخارات يتوقف على عدة عوامل من بينها حجم الدخل الفردي، مستوى المعيشة، التنظيم الفني لأسعار الضريبة ومدى رغبة الفرد في العمل والانتاج.

وقد يرى بعض الإقتصاديون أن فرض المزيد من الضرائب التصاعدية يؤثر سلباً على قدرة الأفراد على الادخار، مما يؤدي إلى انخفاض معدل تكوين رأس المال وبالتالي انخفاض الإنتاج¹، حيث ينطبق ذلك بشكل خاص على البلدان النامية، وعلى هذا الأساس، يعتقد هؤلاء الإقتصاديون أن النظام الضريبي للدول النامية يجب أن يكون ذو طبيعة تنازلية، لأن هذا النوع من الأنظمة يساهم في رفع القدرة على الادخار وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج².

➤ **أثر الضريبة على الانتاج:** للضريبة آثار في الانتاج القومي منها الانكماشية و منها آثار توسعية:

- **الآثار الانكماشية:** إن الضريبة المفروضة على المواد المنتجة ستقلل من استهلاكها أي من الطلب عليها مما يؤدي إلى بالنسبة إلى تراكمها في الأسواق وعليه ستقل إنتاجها، كما أن اقتطاع الضريبة لجزء

¹ M.C. VAISH; op.cit ; p 377.

² J.R. Gupta; op.cit; p181.

من الدخل سيقفل من الادخارات أي قلة رؤوس الاموال مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الاستثمار، كما أن فرض الضريبة التصاعدية على الأرباح يقلل من الحوافز التي تدفع المستثمرين إلى زيادة الإستثمار لزيادة أرباحهم، إن ارتفاع الضرائب على دخول العاملين بما فيهم أصحاب المهن الحرة، إضافة إلى أنه يخفض من دخولهم الحقيقية فإنه يحد من حوافز العمل لديهم مما يؤدي إلى انخفاض انتاجيتهم.

• **الأثار التوسعية:** أحيانا قد تؤدي إلى التوسع عن طريق دفعها للمنتجين نحو مضاعفة جهودهم للتعويض في النقص الناجم عنها، فأصحاب المصانع يحاولون مضاعفة الجهد وضغط النفقات وإعادة تنظيم العمل في مشاريعهم للاستفادة من الامكانيات الموجودة على أحسن وجه وذلك لرفع الانتاجية بنفس الامكانية المتاحة.

كما أن فرض الضرائب على دخول العاملين قد تدفعهم إلى مضاعفة الجهد وزيادة النشاط لتعويض ما استقطعت الضريبة حافزا على التطور الاقتصادي وزيادة الانتاجية.

➤ **أثر الضرائب على مستوى العام للأسعار:** تؤثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بشكل مختلف على مستوى الأسعار¹. فارتفاع معدل الضرائب المباشرة يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار². ومن جهة أخرى، فإن تأثير الضرائب غير المباشرة على مستوى الأسعار يعتمد على مرونة الطلب والعرض للسلع والخدمات³، حيث يقع جزء كبير من عبء الضريبة على المنتج إذا كانت السلع الخاضعة للضريبة تتميز بمرونة طلب مرتفعة ومرونة عرض منخفضة، مما يؤدي إلى انخفاض أرباح المنتجين وبالتالي انخفاض الأسعار والحد من التضخم. أما بالنسبة لتلك السلع الخاضعة للضريبة التي تتميز بمرونة طلب منخفضة ومرونة عرض مرتفعة، فإن عبء الضريبة المفروضة عليها سينتقل إلى المستهلكين مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع معدل التضخم⁴.

➤ **أثر الضرائب في إعادة توزيع الدخل:** لدى الضرائب آثار واضحة على توزيع الدخل والثروات بين مختلف أفراد وطبقات المجتمع، فجميع الدول الحديثة تلجأ إلى استخدام السياسة الضريبية كأداة لتحقيق هدف التوزيع العادل. ويعتمد تأثير الضرائب على التوزيع بشكل خاص على أنواع ومعدلات هذه

1 M. Maria John Kennedy; **Public Finance**; op.cit ; p 109 .

2 M.C. VAISH; op.cit; p 380 .

3 R.K. Suri, J.K. Budhiraja, Namita Rajput; **A Text Book of I.S.C Economics**; Op.cit; p 391- 392.

4 Veena Keshav Pailwar; **Economic Environment of Business**; PHI Learning Private Limited ; New Delhi ; 2008; p174.

الضرائب¹، حيث يعتبر نظام الضرائب المباشرة التصاعدية مفيدا في الحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة لأنه يعمل على مراعاة المقدرة التكلفة للممولين وبالتالي يعمل على المساواة في التضحية بين الفقراء والأغنياء²، فيحين أن نظام الضرائب التنازلية وحتى الضرائب النسبية يعتبر غير عادل ويميل إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل، لأنه لا يراعي المقدرة التكلفة للممولين حيث يكون عبء هذه الضرائب شديدا على أصحاب الدخل المنخفضة أكثر منه على أصحاب الدخل المرتفعة.

وفيما يتعلق بأثر الضرائب غير المباشرة على إعادة توزيع الدخل فإنه يتوقف على نوع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب (كمالية، شائعة، ضرورية)³. فالضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية تساهم في تحقيق التوزيع العادل للثروة في المجتمع ذلك لأن عبؤها يقع بدرجة كبيرة على الطبقات الغنية مقارنة بالطبقات الفقيرة، بينما فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الضرورية يؤدي إلى تفاقم درجة التفاوت في توزيع الدخل، لذلك ينبغي تخفيض معدل هذه الضرائب قدر الإمكان⁴.

الفرع الثاني: آثار القروض العامة

يمكن أن نقسم آثار القروض العامة إلى آثار سلبية و أخرى إيجابية:⁵

➤ **الآثار السلبية:** تمثل القروض الخارجية عبئا على ميزان المدفوعات تتحملها الأجيال المستقبلية وذلك في حالة ما إذا استخدمت القروض في مصروفات استهلاكية، أما إذا استخدمت في مشروعات استثمارية فإن وقع العبء يكون ضعيفا ويقلل من عجز ميزان المدفوعات نظرا لزيادة الانتاج وزيادة الصادرات.

تمثل ظاهرة الإقراض من الأفراد للدولة نظرية سلبية، وذلك لما تمنحه الدولة من مزايا تغري بها الأفراد على الاكتتاب في تلك القروض، مما يؤثر بالسلب على الدخل القومي وسوء توزيعه، لأنه يصرف مدخرات الأفراد عن الاستثمارات الخاصة.

¹ K.S. Lai, E. Lim, E.N. Koh, S.F. Chan, K.C. Lim ; " College Economics "; Panpac Education Private Limited ; Singapore ; 2006; p 480.

² T.R. Jain, O.P. Khanna, M.L. Grover, D.K. Jain; **Macroeconomics: Money, Banking and Public Finance**; V.K. Publications; New Delhi; 2006/2007; p 415.

³ Veena Keshav Pailwar; op.cit; p174.

⁴ M.C. VAISH; op.cit; p379.

⁵ منصور شريفة، مرجع سابق، ص 89.

قد تعجز الدولة عن سداد هذه القروض في مواعيدها، مما يضطر الدولة إلى تغيير شروط السداد مما يعرض الحكومة لفقد الثقة من جانب المقترضين، هذا في حالة القروض الداخلية، أما في حالة القروض الخارجية فإن عجز الدولة عن السداد قد يعرضها لغزو الدولة المقرضة، أو فرض الوصايا عليها، أو تقع في حالة تبعية سياسية للدولة المقرضة. وقد تلجأ الدولة في حالة سدادها لتلك القروض إلى الاصدار النقدي، مما تنتج عنه حالة من التضخم، وقد يسبب آثار سيئة على الاقتصاد القومي.

➤ **الآثار الإيجابية:** إن الدولة وهي في حالة قيامها بواجباتها من الانفاق العام قد لا تكفي إيراداتها لسد تلك النفقات في جزء معين من السنة، فتلجأ إلى الاقتراض حتى تستطيع أن تجني إيراداتها في آخر العام بالتالي تواجه أي عجز قد يطرأ بالموازنة.

إن القروض العامة قد تستخدم في المشروعات الاستثمارية الكبيرة التي سوف تؤدي آثارها لأجيال مقبلة والتي لا تستطيع الدولة أن تنشئها من ميزانياتها فتحقق بذلك التنمية الاقتصادية للدولة. في حالة الظروف الاستثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية والدفاع عن كيان الدولة ومواطنيها تمثل القروض ضرورة حقيقية لا تستطيع الدول أن تنفصل عنها.

المبحث الثالث: الموازنة العامة للدولة

الموازنة العامة للدولة هي التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، فهي تعرض للنشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه، وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط، وبإيجاز شديد أنها تتضمن خطة عمل الحكومة خلال مدة محددة من الزمن.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة و الفرق بينها وبين الميزانيات الوطنية الأخرى

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة على أنها " الخطة المالية الأساسية التي من خلالها يمكن للدولة أن تقدر الموارد اللازمة، لتنفيذ وظائفها الأساسية وحجم الإنفاق وتمكنها من التدخل الاقتصادي والاجتماعي لخدمة

أهداف إستراتيجية تتمثل في زيادة معدل التنمية ودخل الفرد وغيرها من الأهداف التي تتحدد في ضوء النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم، والخطط الاستراتيجية التي تقرها".¹

كما تعرف على أنها " التقدير المعتمد من السلطة التشريعية للخطة المالية للدولة التي تتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة عن مدة مقبلة غالبا تكون سنة تحقيقا للأهداف التي يطمح إليها المجتمع".²

كما عرفها بعض المؤلفين على أنها " تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة".³

وعرف أيضا على أنها " الغلاف المخصص لمالية الدولة تحمل التقديرات الخاصة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، أي يظهر فيها مختلف الضرائب ورخص النفقات الخاصة بالدولة، كما تعد بيانا يُرخص و يُناقش مسبقا ويطرح في قانون المالية، كما تعد أداة من أدوات السياسة الاقتصادية".⁴

وحسب القانون 90 - 21 تعرف الموازنة العامة على أنها " الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".⁵

¹ لطيفة كلاخي، أثر السياسية المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة بعض دول MENA، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2017، ص 18.

² محمد مروان السمان، محمد ظافر محيك، احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي والجزي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 296.

³ محمد حلمي الطواي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة - دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص 18.

⁴ Maurice Baslé, le Budget de l'Etat, « édition la découverte, 6^{ème} édition, Paris, 2000, p 67.

⁵ القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 7 جويلية 1990 المتعلق بالمحاسبة المالية، المادة رقم 03، الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 1990/08/15.

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص أهم الخصائص المتعلقة بالموازنة العامة كمايلي¹:

➤ **الصفة التقديرية للموازنة:** تعد الموازنة العامة لسنة مقبلة ولهذا يعتمد مشروع الموازنة على التقدير، لأنه من الصعب تحديد بدقة وبشكل نهائي حجم النفقات التي ستصرف والإيرادات التي ستحصل خلال العام المقبل، كما أن هذا التقدير لا يتوافق في كثير من الأحيان مع النفقات الفعلية على الرغم من أن هناك نفقات يمكن تقديرها بصورة نهائية إلى حد ما كرواتب الموظفين، ومعاشات التقاعد وغيرها، فهناك نفقات لا يمكن تحديدها إلا بصورة تقديرية، كنفقات التجهيز والإنشاء، والنفقات الاجتماعية وغيرها، لأن مقدارها يتوقف على العديد من العوامل لا توضع في الحساب كتقلبات الأسعار، أو انتشار وباء أو اندلاع حرب... إلخ.

كذلك الحال بالنسبة للإيرادات العامة، فبعض الإيرادات كالضريبة على الأرباح مرتبطة بمدايل المكلفين التي تتزايد بازدهار الحالة الاقتصادية، وتخفض بانكماش الحالة الاقتصادية وغيرها؛

➤ **إجازة الجباية والإنفاق:** لا تصبح الموازنة العامة وثيقة رسمية جاهزة للتنفيذ، إلا بعد أن يتم المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب، وإعطاء الحق للحكومة بـ جباية الإيرادات وصرف النفقات؛

➤ **الموازنة محددة المدة:** في غالبية الدول يكون مدة الموازنة هي سنة واحدة، فيكون التقدير في الموازنة عندئذ لعام ويعطى الإذن بالجباية والإنفاق لعام مقبل.

➤ **الموازنة العامة تعبر عن الأهداف الاقتصادية والمالية:** فمختلف بنود ومحتويات الموازنة من إيرادات ونفقات تحدث أثارا اقتصادية اجتماعية وسياسية وبالتالي تعكس اختيارات الدولة لأهدافها من جهة وأدائها للتحقيق من جهة أخرى.

الفرع الثاني: الفرق بين الموازنة العامة و بعض المفاهيم الاقتصادية

يمكن التمييز بين الموازنة العامة للدولة وبعض الوثائق المالية والمحاسبية القريبة نذكر منها:²

¹ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 263.

² منصور شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 96-97.

• **الموازنة العامة والميزانيات التقديرية للمشروعات:** تتشابه الموازنة العامة وميزانية المشروعات في أن كل منهما يعتبر تقديرا (توقعا) للمبالغ التي ينتظر إنفاقها وأوجه هذا الإنفاق، وللمبالغ التي يتوقع تحصيلها خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة. إلا أن أوجه الاختلاف بينهما هو أن الأولى (الموازنة العامة) تحتاج للإجازة بعد التقدير، وذلك لانفصال سلطات الدولة. في حين أن الثانية (ميزانيات المشروعات) لا تحتاج إلى أي إجازة وإنما تقف عند حد التقدير.

• **الموازنة العامة والحساب الختامي:** يقصد بالحساب الختامي ذلك البيان الذي يظهر الإيرادات والنفقات الفعلية للدولة. وتختلف الموازنة العامة عنه في أنها تحتوي على التقديرات لنفقات الدولة وإيراداتها لسنة مقبلة، أما الحساب الختامي فهو يشمل النفقات والإيرادات الفعلية لسنة ذاتها بعد انقضائها، أي أنه يبين لنا النفقات التي انفقت فعلا والإيرادات التي حصلت فعلا خلال السنة المالية المنقضية، ويمكننا بمقارنة أرقام الموازنة بأرقام الحساب الختامي معرفة مدى صحة التقديرات التي جاءت في الموازنة ومطابقتها بالواقع. أي أن الحساب الختامي يبين مدى تحقيق صحة التقديرات المبينة في الموازنة العامة من نفقات عامة وإيرادات عامة.

• **الموازنة العامة والموازنة القومية:** تنحصر الموازنة العامة للدولة في تقدير النفقات والإيرادات المتوقعة للأمة شاملة دون التفرقة بين الحكومات والمشروعات والأفراد، وتبدو الحكمة من تحضير الموازنة القومية في أهمية التعرف على المعطيات الأساسية للاقتصاد القومي من إنفاق كلي وناتج كلي حتى يمكن على ضوءها تحديد السياسة المالية المناسبة، ومن المفيد أن نلفت النظر إلى أهمية العلاقة بين كل من الموازنة القومية والموازنة العامة للدولة، إذ تعمل الحكومات جاهدة على تحضير موازاناتها وحجم كل من نفقاتها وإيراداتها العامة على ضوء الاتجاهات الاقتصادية العامة التي تستخلصها من واقع بيانات الموازنة القومية، فإذا كانت هذه البيانات تشير على سبيل المثال إلى انخفاض في حجم الإنفاق الكلي نظرا لميل الأفراد إلى زيادة نسبة الإدخار من دخولهم تهدد ببقاء جزء كبير من المدخرات القومية دون استثمار، فإنه ينبغي على الحكومة حينئذ أن تعمل على تعويض ذلك من خلال زيادة إنفاقها العام بما يكفل المحافظة على مستوى الإنفاق الكلي لحماية الاقتصاد القومي من الانكماش.

• **الموازنة العامة للدولة والموازنة النقدية للدولة:** تختلف الموازنة العامة للدولة عن الموازنة النقدية التي تشمل من ناحية تقديرا للموارد المتوقع تحصيلها خلال العام على مستوى الاقتصاد القومي كله من النقد الأجنبي نتيجة تصدير السلع والخدمات للخارج وتدفق رأس المال الأجنبي للداخل وتقديرا من ناحية

أخرى للاستخدامات المتوقعة لهذه الحصيلة خلال ذات المدة لتمويل الواردات والاستثمارات الوطنية في الخارج. وتلفت الموازنة النقدية اهتمام الباحثين بصفة خاصة في الدول المهددة دائماً بتحقيق عجز في ميزان المدفوعات، إذ يمكن من خلالها مفاضلة بنود الاستخدامات المختلفة للنقد الأجنبي تحديد أولويات للواردات ومحاولة ضغط بعضها بما يكفل التوزيع الأمثل للتحويل من العملات الأجنبية، ولعل هذا يوضح الشبه بين هذه الموازنة و الموازنة العامة للدولة؛ فكلتاها تسعى إلى تبيان الاستخدام الأفضل والأمثل لموارد محدودة في إشباع العديد من الحاجات. بالنسبة للإختلاف بين الموازنتين نجد أن: الموازنة العامة للدولة تقتصر على تقدير نفقات وإيرادات القطاع الحكومي فقط دون غيره من قطاعات الاقتصاد القومي، بينما تشمل تقديرات الموازنة النقدية متحصلات واستخدامات النقد الأجنبي بالنسبة لكافة قطاعات الاقتصاد القومي.

يتم تقدير النفقات والإيرادات في الموازنة العامة للدولة بالعملة الوطنية حتى ولو تعلق الأمر بإيرادات أجنبية أو بنفقات سستم بعملة غير وطنية، أما الموازنة النقدية فيتم حصر الموارد فيها وفقاً للعملات الأجنبية المتوقعة تدفقها بعد تقسيمها إلى عملات صعبة قابلة للتحويل وعملات سهلة غير قابلة للتحويل، ويتم توزيع الاستخدامات فيها بنفس الوسيلة بما يكفل تحقيق الموازنة بين مجموع المتحصل والمستخدم من كل طائفة من العملات الأجنبية.

المطلب الثاني: المبادئ والقواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة

تتفق الكتابات التقليدية في علم المالية العامة على وضع مجموعة من القواعد الفنية التي تلتزم السلطة التنفيذية باحترامها عند تحضيرها للموازنة العامة للدولة، وتهدف هذه القواعد في مجموعها إلى ضمان تيسير الرقابة البرلمانية على السياسة المالية للدولة وضمان تحضير الموازنة بأسلوب اقتصادي مقبول بئد الإمكان عن التبذير والاسراف، وقد تشكلت هذه القواعد خلال القرن التاسع عشر، وبدأت لمساة التطور تلحقها مع تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى.

الفرع الأول: قاعدة وحدة الموازنة

ويعني هذا المبدأ أن تجمع نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة واحدة، وتستند هذه القواعد التقليدية إلى هدفان أساسيان هما:

✓ **هدف سياسي:** من خلال تسهيل عملية الرقابة على الميزانية من طرف السلطة التشريعية، وهذا لا يمكن حدوثه إذا كانت الميزانية مجزأة لعدد كبير من الميزانيات، وقد يحدث في ذلك التقسيم أن لا يدرج أحد بنود الإنفاق أو الإيرادات مما يؤدي إلى خطأ في اتخاذ القرارات الصائبة.

✓ **هدف مالي:** من خلال مساعدة الدولة على بيان واضح لمركزها المالي، وذلك من خلال المقارنة بين الإيرادات والنفقات وبالتالي تحديد العجز أو الفائض في ميزانية الدولة وطرق علاجهما.

وترد على هذا المبدأ عدة استثناءات تأخذ شكل بعض الميزانيات إلى جانب موازنة الدولة ومنها:¹

1/ - **الميزانية غير العادية:** وهي التي تواجه بها الدولة ظروف طارئة كالحروب والكوارث الطبيعية، أو القيام بمشاريع ضخمة، وتستعمل الدولة لتغطية النفقات غير العادية إيرادات غير عادية مثل القروض.

2/ - **الميزانية الملحققة:** تسمح المادة 44 من القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية أن تكون موضوع الميزانيات الملحققة، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضاف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساساً إلى إنتاج بعض المواد أو تقديم بعض الخدمات مدفوعة الثمن، وتمنح لبعض المؤسسات التي تتمتع بنوع من الاستقلال المالي، وذلك نظراً لطبيعة نشاطها الاقتصادي الذي لا يتفق مع هذه القواعد وكذلك لتغطية نفقات هذه المرافق من إيرادات ذاتية دوم الاستعانة بميزانية الدولة، ولكنها تبقى دائماً مرتبطة بميزانية الدولة في حالة العجز تقوم الدولة بسده كما ان فائضها يحول إلى ميزانية الدولة.

3/ - **الحسابات الخاصة بالخزينة:** وهي المبالغ المالية التي لا تعد إيرادات ولا نفقات بالمعنى الحقيقي مثلاً: المبالغ التي يضعها المقاولون في الخزينة العامة لضمان تنفيذ التزاماتهم على أن ترجع لهم بعد تنفيذ العقد إلا وهو الإلزام حسب الشروط المتفق عليها والقروض التي تقدمها الدولة لإحدى الفئات كالمزارعين والصناع ثم تستردها منهم فهذه المبالغ لا تدخل في الميزانية سواء كانت إيرادات أو نفقة.

الفرع الثاني: مبدأ سنوية الموازنة

نعني بسنوية الموازنة أن يتم التحضير والإعداد والتصديق على نفقات الدولة وإيراداتها بصفة دورية والمقدرة بسنة واحدة. ولعل من مبررات اتخاذ السنة الواحدة كفترة دورية أنه لو كانت الفترة أقل من سنة واحدة فإن هذا سوف لا يعطي الوقت الكافي للسلطة التنفيذية لانجاز الإنفاق العام أو جباية الإيراد العام،

¹ بوري محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 91-92.

أما إذا ما كانت الفترة أكثر من سنة فإن هذا من شأنه أن يضعف عملية الرقابة على السلطة التنفيذية، كما يصعب عملية تقدير النفقات والإيرادات بسبب التغيرات البيئية غير المتوقعة.¹

الفرع الثالث: مبدأ عمومية (شمولية) الموازنة

حسب هذا المبدأ يجب إدراج جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة مهما قل شأنها بالاسم والمبلغ، دون إجراء مقاصة بينهما، كما لا يجوز تخصيص غيراد معين لنفقة معينة. وتحقق هذه القاعدة ميزتين أساسيتين:

- من جهة يحد هذا المبدأ من الإسراف في الإنفاق العام، لأن إدراج جميع النفقات العامة والإيرادات العامة مهما كانت صغيرة في الميزانية يمثل نوعاً من الرقابة الداخلية الفعالة عند التنفيذ، كما أنه يسهل مهمة الرقابة اللاحقة.
- ومن جهة أخرى يضمن هذا المبدأ تأكيد حق السلطة التشريعية في مراقبة كل النفقات مهما كان حجمها، والاطلاع على كل الإيرادات المحصلة دون الخوف من إخفاء بعضها بحجة تغطية بعض النفقات.

ويرتبط بهذا المبدأ قاعدة عدم تخصيص، ويقصد بها وجوب عدم تخصيص إيراد معين لسد نفقة معينة، فمثلاً لا يجوز تخصيص حصيلة الضرائب الجمركية على السيارات لإنشاء الطرق أو صيانتها. ولعل الحكمة من وضع هذه القاعدة هو تقادي الإسراف في حالة زيادة الإيرادات العامة على ما يجب سده من الإنفاق، أو العكس في حالة انخفاض حصيلة الإيرادات العامة قد يؤدي إلى عدم تقديم الخدمات العامة. كما تساعد هذه القاعدة على عدالة الإنفاق العام، فلا تحصل جهة إنفاق على تخصيص أكبر من غيرها مما يساعد على تحقيق أهداف الدولة حسب الأولويات.

الفرع الرابع: مبدأ توازن الموازنة

يعتبر مبدأ توازن الموازنة ذات أهمية كبيرة، باعتباره مؤشر على حسن استخدام المال العام وكضمان لاستمرار الثقة في مالية الحكومة والمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي للدولة. ويعني

¹ نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 149.

توازن الموازنة أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع النفقات العامة، ولقد اعتبر هذا الشرط في الفكر المالي التقليدي ضرورياً حيث وإن حدث فائض في الموازنة العامة مثلاً، فهذا يعني حسب الفكر التقليدي أن القائمين على الموازنة لم يؤديوا دورهم على أكمل وجه، وأنهم أخطئوا في تقدير الإيرادات والنفقات العامة بشكل دقيق. كما أنه في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة (النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة)، فهذا يعني وجود اختلالات وتسبب في عملية الإنفاق العام، إضافة إلى خطأ في التقدير. ولكن في العصر الحديث ومع ظهور الحروب وتوالي الأزمات المالية جاء العلم المالي الحديث بمفهوم جديد لهذا المبدأ، حيث أصبح هدف الموازنة ليس فقط توازن الإيرادات العامة مع النفقات العامة بل يمكن استخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية. حيث يحدث وأن تحقق أحد الدول عجز مؤقت في موازنتها لأسباب اقتصادية معينة، ك معالجة أزمة الكساد مثلاً وذلك عن طريق تخفيض الضرائب مما يقلل من الإيرادات وقد يحدث عجز، أو عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام.¹

المطلب الثالث: مراحل دورة الموازنة العامة

ويقصد بدورة الموازنة العامة مجموع المراحل التي تمر بها الموازنة من إعداد وتنفيذ ومراقبة وإعادة إعدادها مرة ثانية لفترة مستقبلية. وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

الفرع الأول: مرحلة الإعداد والتقدير

ويقصد بهذه المرحلة تحضير الميزانية عن طريق تقدير النفقات وكذا الإيرادات، ولأن هذه المرحلة تعتمد على مبدأ التقدير فإنه قد تحدث زيادة أو نقصان في فقرة من الفقرات لذلك وجب الالتزام مبدأ الدقة إلى أقصى حد حتى لا تفاجئ الدولة أثناء التنفيذ بغير ما توقعت. ولذلك فالالاتجاه السائد في مختلف الأنظمة أن إعداد الموازنة والتحضير الأولي لها يتم من طرف و بمعرفة السلطة التنفيذية (الإدارة العامة)، نظراً لما تتمتع به هذه الأخيرة من إمكانيات ووسائل تسمح بذلك.²

¹ منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2004، 196.

² خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2009، ص264.

الفرع الثاني: مرحلة الاعتماد

والمقصود بالاعتماد هو المصادقة على برنامج السلطة التنفيذية بعد عرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها وفحص أوجه الإنفاق وأوجه الإيرادات. وبالتالي إعطاء الشرعية للموازنة العامة.

تبدأ هذه المرحلة بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء لإقراره بعد إجراءات تعديلات لرفعه للمجلس التشريعي في المدة المحددة؛ فيقوم المجلس التشريعي ممثلاً باللجنة المالية بدراسة مشروع قانون الموازنة وتحليل ومناقشة عناصر المشروع مع وزير المالية ومدير عام دائرة الموازنة للإجابة عن أي استفسارات كما يجب للجنة الاستعانة بخبراء ماليين واقتصاديين من خارج المجلس وفي ضوء ذلك تقوم اللجنة بإعداد تقرير نهائي حول المشروع. وبعد ذلك يتم عرض تقرير اللجنة ومطالعاتها وتوصياتها على المجلس التشريعي والذي يقوم بمناقشة التقرير ومشروع القانون مع رئيس الوزراء والوزراء المعنيين، وفي حال اتخاذ قرار بالتعديل يعاد إلى دائرة الموازنة لتعديله في ضوء قرار المجلس وإعادته مرة أخرى للمجلس لإقراره بشكل نهائي. وفي الأخير يحال مشروع القانون بعد إقراره من المجلس التشريعي إلى رئيس السلطة لإقراره وإصداره كقانون ويعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية.

الفرع الثالث: مرحلة التنفيذ

تتحمل السلطة التنفيذية في الدولة مسؤولية تنفيذ الموازنة من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة. ويقصد بتنفيذ الموازنة العامة تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة كما حدد في قانون الموازنة. ويمكن شرح عملية تنفيذ الموازنة على النحو التالي:¹

- صرف بنود النفقات العامة: حيث يتم تحديد صرف المال العام بمقدار اعتمادات الصرف لكل بند من بنود النفقات العامة، وتستند في ذلك السلطة التنفيذية إلى اعتماد مبدأ "تخصيص الاعتماد"، حيث لا يمكن صرف مبلغ معين من غرض خصص له إلى غرض آخر لم يخصص له. وإن استلزم الأمر وجب حصول السلطة التنفيذية على موافقة السلطة التشريعية.
- تحصيل الإيرادات العامة: تتم عملية تحصيل الإيرادات العامة من خلال الجهات الحكومية المختلفة، من وزارات، وهيئات...، كل حسب اختصاصه وذلك في إطار ما نصت عليه القوانين والأنظمة

¹ طارق الحاج، المالية العامة، درا الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 178.

الصادرة بهذا الخصوص، وتعتمد عملية جباية الإيرادات على قاعدة " عدم تخصيص الإيرادات العامة"، أي أن تصب جميع الإيرادات في مجموعة واحدة دون أن نميز إيراد معين لسد نفقة معينة. ويتم توريد الأموال العامة إلى خزانة الدولة، والتي هي عبارة عن عمليات وقيود محاسبية بحتة. كما أنه ليس شرطاً أن تتساوى الإيرادات العامة والنفقات العامة.

أثناء تنفيذ الموازنة العامة قد يحصل أمر طارئ يتطلب نوعاً جديداً من الإنفاق، لذلك تلجأ السلطة التشريعية للموافقة على فتح "اعتمادات إضافية" تتمثل في:

- الاعتمادات التكميلية: وهي التي تقر لتكملة اعتمادات واردة في الموازنة العامة وثبتت عند التنفيذ عدم كفايتها.
- الاعتمادات غير العادية: وهي التي تكون لمواجهة نفقات جديدة لم ترد في الموازنة العامة أصلاً.

الفرع الرابع: مرحلة الرقابة

بعد إتمام المراحل الثلاثة السابقة تأتي مرحلة أخرى ضرورية لا بد من المرور بها وهي مرحلة الرقابة، وذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العامة ومن مدى تطابق تقديرات الموازنة مع الموازنة الفعلية. وتتعدد أوجه الرقابة فنجد من حيث التوقيت: رقابة سابقة و رقابة لاحقة. ومن حيث المصدر: رقابة إدارية (ذاتية) و رقابة برلمانية (تشريعية) و رقابة مستقلة.¹

• **الرقابة السابقة:** حيث تتمثل في إجراء عمليات المراجعة (التدقيق) قبل الصرف، ويعني ذلك عدم جواز الارتباط بأي نوع من أنواع الإنفاق إلا بعد الحصول على إذن من جهة المختصة من قبل الدولة بالرقابة على الإنفاق، وقد يتولى هذا النوع من الرقابة نفس الجهة التي تتولى عملية الإنفاق، وقد تتم من قبل جهة خارجية عنها، كما هو الحال في المملكة المتحدة .

• **الرقابة اللاحقة:** من خلال تسميتها فإنها رقابة تبدأ عند انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، وذلك للتأكد من قيام الجهات المختصة بتحصيل الإيرادات وإيداعها فعلاً للخزينة، ومن أن الجهات المختصة بالإنفاق قد أنفقت تلك الاعتمادات في أبوابها المحددة سلفاً.

¹ عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق، 2008، ص 518- 524.

• **الرقابة الإدارية:** وهي رقابة تمارسها السلطة التنفيذية على نفسها بذلك يقال لها رقابة ذاتية، كما أنها قد تكون سابقة أو لاحقة، أو قد تجمع بينهما.

• **الرقابة البرلمانية (التشريعية):** لا ينتهي دور السلطة التشريعية بمجرد التصديق على الموازنة العامة وإقرارها بل يتعداه إلى الرقابة على تنفيذها، وذلك للتحقق من مدى التزام السلطة التنفيذية بالاعتمادات المخصصة في الموازنة، و تعد هذه الرقابة أكثر عمومية من الرقابيتين الإدارية والقضائية، وذلك لما تتمتع به من رقابة مطلقة .

• **الرقابة المستقلة :** يقوم بهذه الرقابة أجهزة مستقلة عن السلطة التنفيذية، و تعد الرقابة المستقلة من أهم أنواع الرقابة ذلك لأنها تتمتع بمصادقية و شفافية عاليتين حيث أنها و في عملها تبتعد عن جميع أنواع الضغوط التي يمكن أن تمارس على الأشخاص القائمين بالأنواع الأخرى من الرقابة، كما أنها تتمتع بتوفير الحماية للأشخاص القائمين بها، أو عرقلة برامجها وخططها. ومن تم فيمكن لهذا النوع من الرقابة أن يعطي تفصيلا دقيقا وجزئيا عن الموازنة العامة.

المبحث الرابع: آلية عمل السياسة المالية

تكمن آلية عمل السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام بهدف السيطرة على التضخم والانكماش، بواسطة السياسة المالية يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والإنفاقية لتحقيق العدالة الكاملة، رفع معدل نمو الناتج القومي، استقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل، إذ تستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام والضرائب وفقا للوضع الاقتصادي.

المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني

تسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن، إذ يمكن أن تظهر هذه الحالات فيما يسمى بالفجوة الانكماشية والتضخمية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظيف الكامل.

الفرع الأول: حالة الفجوة الانكماشية

تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل. وتعرف هذه الحالة بحالة الكساد الاقتصادي والذي يعني أن يكون الطلب الكلي منخفض من العرض الكلي وبالتالي وجود صعوبة في تصريف المنتجات، و يعني كذلك انخفاض حجم الطلب على العمل وارتفاع معدل البطالة، وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه.¹

مثال: لنفرض دالة الاستهلاك التالية: $C=200+0.75R$

والانفاق الاستثماري التلقائي (وحدة نقدية 300 $I=$) وبافتراض أننا نتعامل مع اقتصاد مغلق (لا يتعامل مع الخارج) بناء على ذلك فإن المستوى التوازني للدخل يكون في الشكل التالي:

$$R = C + I \rightarrow R = 200 + 0.75R + 300$$

$$\rightarrow R - 0.75R = 500$$

$$\rightarrow R = 500 / 0.25$$

$$\rightarrow R = 2000 \text{ و.ن}$$

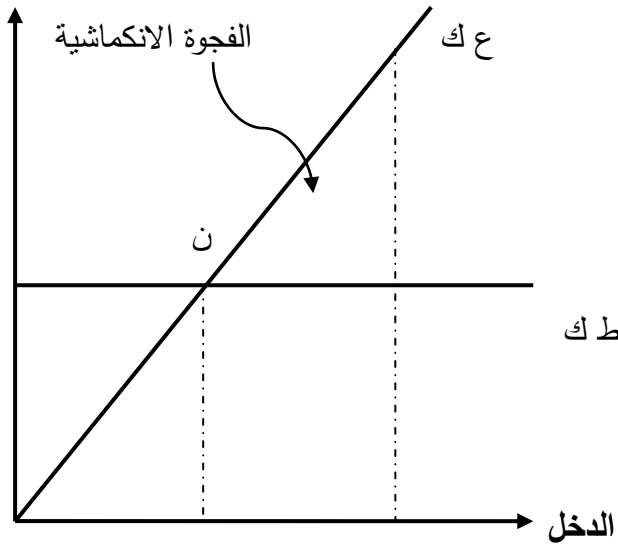
فإذا افترضنا أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الكامل يعادل 2500 ون فإن هذا يعني وجود فجوة انكماشية، حيث من الواضح أن هذا المستوى الفعلي للطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، أي أن هناك فجوة انكماشية قدرها 500 وحدة نقدية.²

¹ الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الاردن، 2002، ص 188. 189

² داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011 - 2012، ص 180.

الشكل رقم (08): الفجوة الانكماشية

الانفاق الكلي



$R_1 2000$ $R_2 2500$

المصدر : سعد الله داود، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011 - 2012، ص 180.

تشير الفجوة الانكماشية أيضا إلى كمية الانفاق اللازم إضافتها للطلب الكلي بما يسمح له للارتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى التوظيف الكامل، وهذا يعني أنه من الضروري أن ترتفع دالة الطلب الكلي بمقدار (500 و ن) هذه الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع الدخل من R_1 إلى R_2 بمقدار يعادل هذه الزيادة مضروبة في قيمة المضاعف $500 = 4 \times 125$ وحدة نقدية (125 تمثل مقدار الانفاق اللازم إضافته للطلب الكلي حتى يتحقق التشغيل الكامل، 4 تمثل قيمة المضاعف، 500 تمثل الفجوة الانكماشية المطلوب تغطيتها للوصول إلى حالة التشغيل الكامل)، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (03) الفجوة الانكماشية.

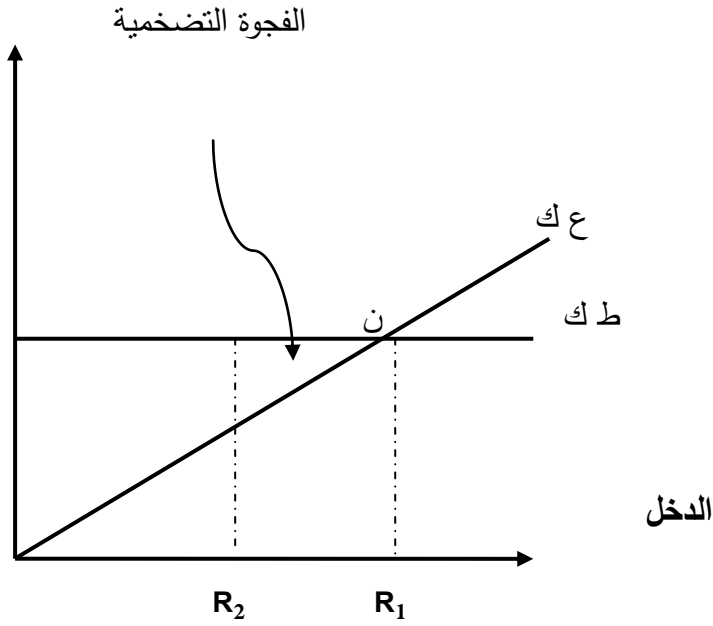
الفرع الثاني: حالة الفجوة التضخمية

تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل. أي يكون الاقتصاد الوطني في حالة التضخم الاقتصادي ، والمتمثل في ارتفاع متواصل للمستوى العام للأسعار. فإذا افترضنا في المثال السابق أن مستوى الدخل الحالي هو (2500)

وحدة نقدية) وهو أعلى من مستوى التوظيف الكامل المرغوب فيه وهو (2000 وحدة نقدية) أي أن هناك فجوة تضخمية قدرها (500 وحدة نقدية) والشكل التالي يوضح ذلك:

الانفاق الكلي

الشكل رقم (09): الفجوة التضخمية



المصدر : داود سعد الله ، المرجع السابق، ص 181.

المطلب الثاني: تصحيح وعلاج حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني

الفرع الأول: علاج حالة الكساد الاقتصادي (الفجوة الانكماشية)

لانتشار الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية وهي أحد أنواع السياسة المالية ويتم استعمالها في حالة الكساد الاقتصادي، حيث تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي أن هناك عجز في الطلب الكلي. وهنا يأتي دور السياسة المالية في استخدام أدواتها لرفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وبالتالي الخروج من أزمة الكساد ويتم ذلك باستخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والانفاقي، فتستطيع الدول من خلال السياسة الانفاقية أي التوسع في النفقات العامة، رفع مستوى الطلب الكلي من خلال إقامة المشاريع العامة الاستثمارية أو توسيع منح الإعانات الاجتماعية بهدف زيادة مداخيل الأفراد والانفاق الشخصي.¹

كما يمكنها استخدام الإيرادات العامة أي تخفيض الإيرادات الضريبية في مواجهة الكساد، إذ يساهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى المداخيل للفئات منخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات بهدف زيادة الطلب الكلي.

والهدف من السياسة المالية التوسعية هو تنشيط الطلب العام على السلع والخدمات . ومنه يمكن معالجة الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية:²

➤ قيام الحكومة بالعمل على زيادة الانفاق الحكومي: وهو ما يتعلق بما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الانفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما

¹ داود سعد الله، مرجع سابق، ص 182.

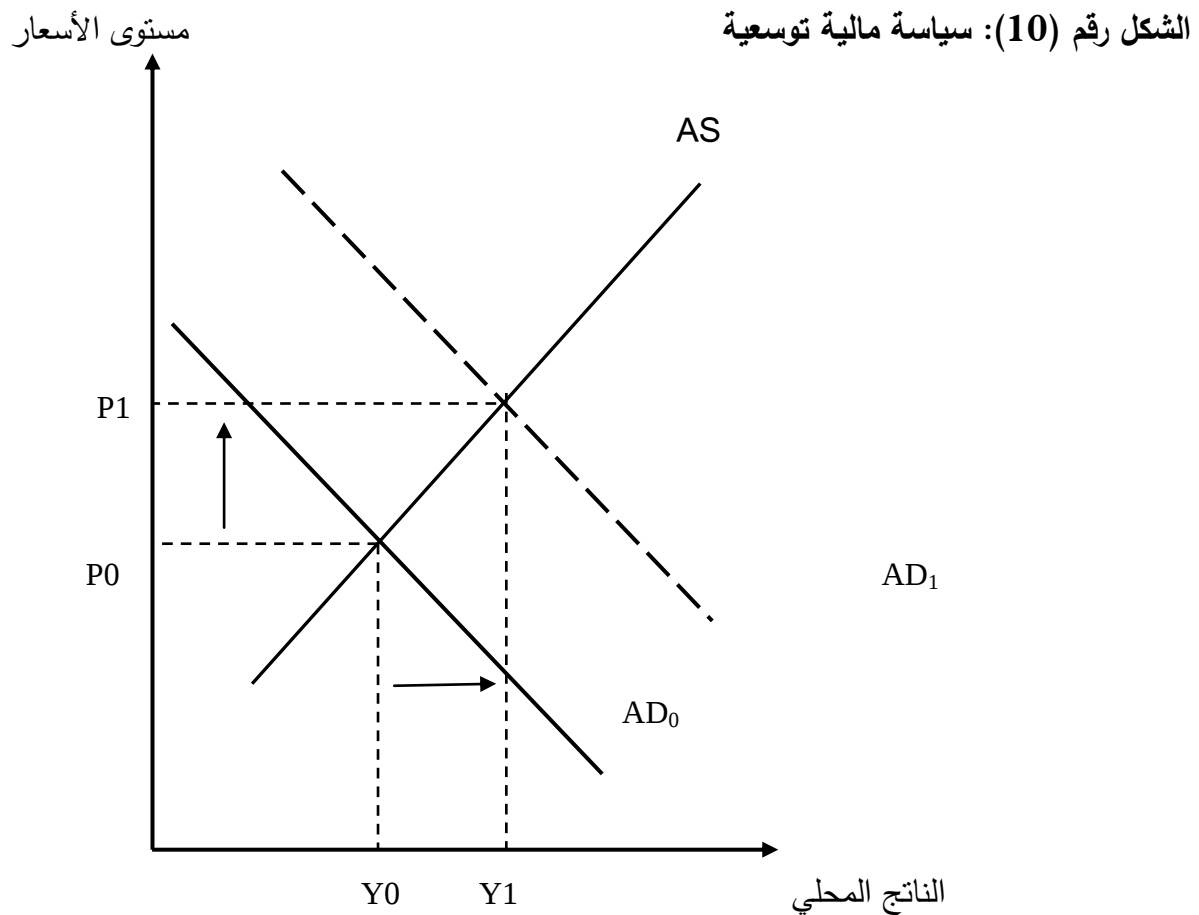
² الأشقر أحمد، مرجع سابق، ص 189.

يؤدي إلى مزيد من الانتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية.

➤ قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية: وتتحقق هنا زيادة في الدخل ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الانتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية.

➤ قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الاول والثاني: وذلك من خلال زيادة حجم الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

ويمكن توضيح السياسة المالية التوسعية لعلاج الفجوة الانكماشية من خلال الشكل البياني التالي:



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة 07، 2005، ص310.

حيث أن AS: العرض الكلي

AD_1 : الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية

AD_2 : الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

الفرع الثاني: علاج حالة التضخم (الفجوة التضخمية)

لعلاج حالة التضخم في الاقتصاد الوطني تلجأ الحكومة إلى تطبيق سياسة مالية انكماشية، إذ يمكن تطبيق هذه السياسة بفرض تخفيض الطلب الكلي والتحكم في التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب من خلال أدوات السياسة المالية كالتالي:¹

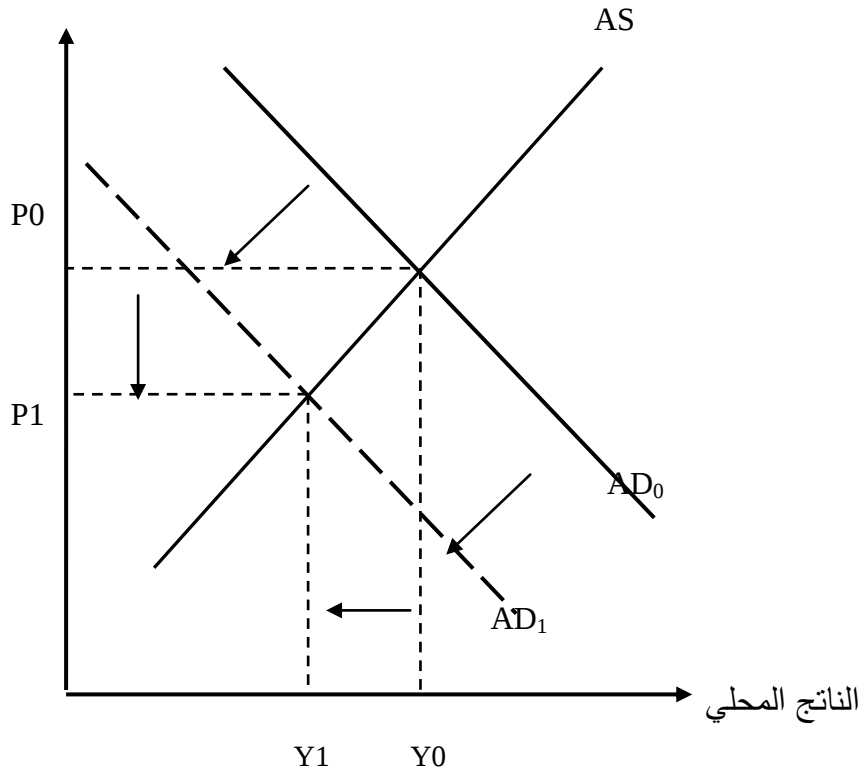
- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يقلل من حدة الطلب وكبح مستوى الزيادة في الأسعار؛
- رفع مستويات الضرائب في الاقتصاد (رفع معدلات الضرائب أو استحداث ضرائب جديدة) مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة ؛
- مزج بين الحالتين، أي تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب.

ويمكن توضيح أكثر للسياسة المالية الانكماشية من خلال الشكل البياني التالي:

¹ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 311.

الشكل رقم (11): سياسة مالية انكماشية

مستوى الأسعار



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 311.

يوضح الشكل رقم (11) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD_0 إلى AD_2 وخفض الأسعار من P_0 إلى P_1 وبالتالي فإن السياسة المالية الانكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار. ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكون حكيمة أو رشيدة.

المطلب الثالث: دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن العام

من المهام الأساسية للموازنة العامة في المفهوم الحديث أن تسهل عملية تقييم مقترحات المشروعات العامة ويمكن تعريف المشروعات العامة بأنها ¹ "وحدة اقتصادية تملكها الدولة كلياً أو جزئياً مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تتولى إنتاج السلع والخدمات التي قد تكون خاصة أو جديرة بالإشباع، وتعمل في

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 33.

نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها"، ووضع صورة واضحة لأثار النشاط المالي للحكومة على تشغيل الاقتصاد كاملاً، والتخطيط الاقتصادي لا يخرج عن كونه تفكيراً منطقياً منظماً بين كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع وبين الاستخدامات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للمجتمع خلال فترة زمنية محددة.

ولقد أصبحت الموازنة في الوقت المعاصر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع. فمن المعتاد أن تكون الموازنة متوازنة سابقاً ولكن كثيراً ما ينتهي هذا التوازن إلى عدم توازن لاحق، فهنا يبدأ الاندماج الاقتصادي للموازنة في التوازن الاقتصادي الكلي.

ويمكن تلخيص الحالات المختلفة لعدم التوازن الاقتصادي وأساليب معالجتها فيمايلي:¹

• توازن الموازنة و التوازن الاقتصادي

هذه أبسط الحالات إذ ليست على المسؤولين ألا يتعدى هذا التوازن إلى السنة موضوع التقدير، مع إدخال ما يلزم من تعديلات تقتضيها السياسة المالية المتبعة، وعادة ما يترجم هذا التوازن السابق بالنسبة للسنة موضوع التقدير إلى توازن لاحق إلا في الحالات التي يحدث فيها خطأ فني في التقدير أو مادي في الحسابات وهي أحوال قليلة الحدوث.

• وجود عجز في الموازنة العامة وتوافر التوازن الاقتصادي

إن عدم توازن الموازنة يعتبر ذو طبيعة غير اقتصادية يقوم على أساس تفضيلات الدولة السيادية أو الإدارية، كأن يحدث العجز في الموازنة نتيجة الإعفاءات الضريبية أو زيادة في الإنفاق. وبعد عدم التوازن في هذه الحالة أمراً لازماً لإعادة الإنفاق الكلي للدولة إلى مستوى الإيراد الإجمالي لها. وفي هذه الحالة إما أن تبني الموازنة على إظهار هذا العجز في التقديرات، أو تحاول تحقيق توازن حقيقي لها، ويلاحظ في هذا الصدد أن كلا الطريقتين يؤدي إلى نفس النتيجة. إما عن طريق القروض إذ ما اختيرت طريقة تقديم الموازنة بالعجز أو برفع الأسعار الضريبية إذا ما فضل تحقيق توازن حقيقي لها. وأما الطريقتان معا إذا لم يكف رفع السعر الضريبي لسد العجز وبهذا يمون قد احتفظ بالتوازن الكلي للاقتصاد العام بالوسائل المناسبة (الضريبة والقروض).

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 224-227.

• توازن الموازنة وعدم التوازن الاقتصادي

إن عدم التوازن الاقتصادي قد يكون ناشئا عن زيادة في الإنفاق أو نقص فيه، فإذا كان ناتجا عن زيادة الإنفاق الكلي فهنا يكون من الطبيعي عدم وجود توازن في الموازنة إلا أننا افترضنا أن الموازنة متوازنة، رغم وجود هذه الزيادة التضخمية في الإنفاق، ومهما يكن فإنه يجب معالجة عدم التوازن الكلي بممارسة الوسائل المضادة للتضخم، وخاصة تجنب خلق نقود جديدة (الإصدار النقدي) مع العمل في نفس الوقت على التوفير في الإنفاق العام إذا كانت هناك زيادة فيه ومعطاة بالزيادة في الحصيلة الضريبية الناتجة عن حساسية النظام الضريبي القائم. أو زيادة العبء الضريبي إذ لم يكن هناك زيادة في الإنفاق.

أما الفرض الثاني لعدم التوازن الاقتصادي فإنه يحدث في الحالة العكسية وهي عدم كفاية الإنفاق الإجمالي، الأمر الذي يخشى معه أن يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومنه الحصيلة الضريبية، فإذا حدث هذا الانخفاض فإنه لابد وأن ينجم عنه عدم توازن لاحق للموازنة ويصبح من الضروري العناية بأمر هذا العجز، عن طريق اختيار الطرق المناسبة لتغطيته ولا يتم هذا بالطبع عن طريق تخفيض الإنفاق العام، إذ أن ذلك ينتهي إلى تفاقم الحالة الإنكماشية الموجودة ولا عن طريق رفع أسعار الضرائب لأنه أثر مماثل وعلى هذا لا يبقى إلا اللجوء للقروض العامة التي تستطيع تعبئة ما لدى الأفراد من أموال مكتنزة. كما ينبغي الإلتجاء إلى التوسع الائتماني عن طريق خلق نقود جديدة بشرط أن تستعمل هذه الأخيرة في تمويل إنفاق استثماري يجب الحرص دائما على استمرار تحقيق التوازن المالي فهو الطريق الطبيعي الموصل إلى التوازن الاقتصادي العام.

• انعدام توازن الموازنة العامة وانعدام التوازن الاقتصادي في وقت واحد

إنها أكثر الحالات تعقيدا نظرا لشمول عدم التوازن للجانبين معا ويمكن التمييز في هذا الشأن بين نوعين من عدم التوازن المالي، الأول يتخذ شكل ظاهرة واحدة والثاني ينقسم إلى ظاهرتين تتعارض كل ظاهرة فيها مع الأخرى. ففي النوع الأول الذي يبدو فيه عدم التوازن للاقتصاد والموازنة في مظهر واحد فإنه يحدث إذا ما زاد الإنفاق العام على الحصيلة الضريبية، ففي ظل هذا الوضع نجد أن عدم توازن الموازنة يزيد من عدم التوازن الاقتصادي في الوقت الذي يعمل فيه الأخير على الزيادة من سابقه و يمثل

ذلك وضعا على جانب كبير من الخطورة إذا لم يتهيأ له سبل العلاج السريعة، والعلاج هنا يجب أن يكون فعالا ومؤثرا ولا يتم ذلك إلا بالعمل في اتجاهين متلازمين.

الأول ضغط الإنفاق العام لإحداث وفرة في مستوى الحصيلة الضريبية الموجودة فعلا، و الثاني بضغط الإنفاق الخاص عن طريق رفع الأسعار الضريبية وخاصة الضرائب على الاستهلاك، ومع السير في هذين الاتجاهين فإنه يمكن للدولة أن تلجأ إلى الاقتراض العام بشرط ألا تستخدم حصيلة القروض في تمويل نفقاتها العامة وإلا فإنها بذلك تكون قد أضاعت الأثر الانكماشى المنشود من وراء هذه القروض.

أما في الوضع المضاد، أي إذا كان هناك نقص في الإنفاق الكلي مصحوبا بنقص في الإنفاق العام يحقق نقصا في الموازنة، فإن علاج هذا الوضع يعتبر أيسر من الوضع السابق عليه حيث يقابل هذا الوضع عادة في نهاية تطبيق سياسة انكماشية وعلى هذا فإنه يعتبر إعادة التوازن هنا عن طريق زيادة الإنفاق العام باستخدام فائض الموازنة، هو الذي يعوض نقص الإنفاق الكلي فإذا كان عدم التوازن أخطر من أن يعالج بهذه الطريقة فيمكن للدولة أن تلجأ إلى القروض بشرط أن تمول به برنامجا واسعا من الإنفاق العام.

أما النوع الثاني يكون بزيادة الإنفاق الكلي والموارد العامة في نفس الوقت وهذا النوع يحمل في طياته وسائل علاجه إذا ما استطاعت السياسة المالية أن تحافظ على هذا الحال أو عن طريق تثبيت الإنفاق العام عند مستوى معين وبالتالي تثبيت الحصيلة الضريبية عند هذا المستوى، وبصفة عامة فإنه في كل هذه الحالات تعتبر الأسلحة المالية من الوسائل الفعالة التي يمكن استخدامها لإعادة التوازن.

خاتمة الفصل الثاني

بعد استعراضنا لأدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الإنفاقية وسياسة الإيرادات العامة وكذا الموازنة العامة، اتضح لنا أهمية السياسة المالية وفعاليتها و ذلك من خلال أدواتها وما لها من تأثير على جميع التغيرات الاقتصادية. كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

نجد ظاهرة ارتفاع النفقات العامة من أكثر الظواهر بروزا في المالية العامة، ولما تتعرض له من أسباب تدفعها لذلك والمتمثلة في انخفاض القوة الشرائية وزيادة الكثافة السكانية، خاصة لما تتبع الدولة السياسة التوسعية والذي يعتبر السبب المباشر في الارتفاع المستمر للنفقات العامة، وهذا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والاتجاه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تقوم الدولة من خلال الإيرادات العامة بتغطية نفقاتها العامة، كما تعمل ببذل جهود من أجل الحصول على مصادر تمويل مختلفة وكيفية تحصيلها من أجل تمويل إيراداتها العامة نجد منها الإيرادات الضريبية والرسوم والقروض، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

تقوم الدولة بوضع الموازنة العامة التي تشمل كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهي عبارة عن تقديرات احتمالية لهذه الإيرادات والنفقات، كما تعتبر خطة عمل الحكومة تسعى من خلالها إلى ضبط وترشيد نفقاتها العامة وكيفية توزيعها على جميع القطاعات من أجل تحقيق المنفعة العامة والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، أما تقديرات لحجم الإيرادات العامة والبحث عن مصادر تمويل مختلفة من جهة أخرى، وينبغي أن تكون هذه التقديرات للنفقات والإيرادات متوازنة ومقيدة لمدة زمنية معينة.

الفصل الثالث: النموذج
القياسي للأثار الديناميكية
لصدّات السياسة المالية

لصدمة السياسة المالية

تمهيد

انعشت أبحاث (Blanchard et Perotti, 2002) ثم (Perotti, 2002) النقاشات الأكاديمية والبحثية حول فعالية السياسة المالية بعد غياب طويل لصالح الأبحاث الخاصة بالسياسة النقدية لعدة اعتبارات أهمها حجم المعطيات النقدية المتوفرة مقارنة بالمعطيات المالية¹ وصعوبة تعريف الصدمات الخاصة بالسياسة المالية مقارنة بصدمات السياسة النقدية.

وقد دعمت هذه الأبحاث الجديدة اقتراح تقييم منهجي للأثار الديناميكية للسياسة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبالأخص على تقلبات الناتج المحلي في إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، حيث تسمح مقارنة نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) بحساب المضاعفات المالية بعيدا عن النماذج القياسية الكلية النيوكنزنية، المنحازة للافتراضات النظرية على حساب الاهتمام بتقدير الأثار الحقيقية للسياسة المالية، وتحول هذا النوع من النماذج إلى وسيلة أساسية في الأبحاث القياسية، حيث استخدم لتحليل أثار الصدمات النقدية (Christiano et al. 1999) وتأثيرات الصدمات التكنولوجية (Gali. 1999) وتأثير صدمات السياسة المالية² (Rotemberg and Woodford. 1992).

لدراسة أثر صدمات السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية باستعمال معطيات سنوية من 1970 إلى 2017 واعتمادا على أسلوب نماذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي سنتبع الخطوات التالية:

1- استخراج الأثار الديناميكية للسياسة المالية من خلال استعمال نموذج أساسي يحتوي على متغيرات النفقات العمومية، الإيرادات العمومية والناتج المحلي الإجمالي، نستعمل جميع المتغيرات بالقيم الحقيقية بهدف استخراج الأثر الحقيقي للصدمة.

¹ Olivier Blau, Elie Girard ; **Politique budgétaire et dynamique économique en France : l'approche VAR structurel** ; La Documentation française | « Économie & prévision » 2005/3 n° 169-170-171 | pages 1 à 23, Septembre 2004, pp3-4

² محمد أدريوش دحماني، منال عطوشي، أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة: أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي، مجلة رؤية اقتصادية، 08(01)، جامعة الوادي، الجزائر، 2018، ص-ص 49-64.

لصدمات السياسة المالية

2- سوف نعتد على أربع استراتيجيات في فرض قيود المدى القصير، ابتداء بالاعتماد على نتائج اختبار السببية لـ(Granger)، ثم باستعمال نموذج (VAR) خالي من أية قيود آنية في الاستراتيجية الثانية، أما في الاستراتيجية الثالثة فقد قمنا بصياغة فروض نموذج (SVAR) بناء على مقارنة (Cholesky)، أخيرا نقوم بصياغة استراتيجية رابعة في وضع قيود المدى القصير بين مختلف الصدمات من خلال التجربة العلمية والاسهامات التطبيقية السابقة في الموضوع.

توسيع النموذج الأساسي بإقحام متغيرة جديدة نحاول معرفة أثر السياسة المالية عليها، ويحتوي في هذه الحالة النموذج الثاني إضافة إلى المتغيرات الأولى على متغيرة الاستهلاك النهائي للأسر وإبراز أثر صدمات السياسة المالية على متغيرة الناتج المحلي في وجود قناة الانفاق الاستهلاكي للأسر.

لصدمات السياسة المالية

المبحث الأول: الاطار النظري والنموذج القياسي للدراسة

قبل التطرق إلى الدراسة التجريبية واستعمال أدوات النمذجة القياسية وجب أولاً فهم الاطار النظري لعمل مكونات السياسة المالية، من خلال ميكانيزم تأثير سياسة الانفاق العام على نمو الناتج المحلي الحقيقي، باعتبار أن هذه السياسة تمثل عادة في النظرية الاقتصادية حالة السياسة التوسعية الهادفة إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (نمو، تشغيل ..)، ثم في مرحلة ثانية فهم النموذج التطبيقي المستعمل في الدراسة القياسية وكيفية تفسير مخرجاته.

المطلب الأول: دور الإنفاق العام في الاقتصاد

إن تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة أدى إلى توسع مهامها، وبالتالي زيادة نفقاتها الحكومية. ويعتبر الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة. حيث أن دراسة النفقات العامة تشكل ركناً أساسياً في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي باعتبارها الوسيلة التي تستخدمها الدولة في رسم حدود نشاطها الاقتصادي والاجتماعي. وقد حظي موضوع الأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي اهتماماً كبيراً لدى الباحثين لاسيما الأثر المترتب على النمو الاقتصادي.

فقد شكلت كل من النظرية الكينزية، نظرية (musgrave) للنفقات العامة، قانون (Wagner) ونظرية المكافئ الريكاردية (L'équivalence Richardienne) الأسس الفكرية المؤيدة لدور المالية العامة وخاصة لدور النفقات العمومية في النمو الاقتصادي.¹

¹ Elalaoui.J, Hefnaoui.A , L'impact des Depenses Publiques sur la Croissance Economique : Approche par le Model ARDL Cas de Maroc, Revue du Controle de la Compyabilité et de l'audit, Numéro 6 : Septembre 2018 ,p 641.

لصدمات السياسة المالية

الفرع الأول: قانون فاجنر (Wagner)

يعد الإقتصادي الألماني أدولف فاجنر (Adolph Wagner)، من الأوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وكان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر، حيث لفت انتباهه تزايد الإنفاق العمومي بنمو الناتج الوطني.¹

ويطرح قانون (Wagner, 1893) فكرة ارتباط سياسة الإنفاق للدولة بالطلب الاجتماعي، حيث يتبع الإنفاق الحكومي تطور الناتج المحلي الخام ولا يجب كبجه في حالة الكساد. ورغم بساطته شكل هذا القانون موضوع العديد من الدراسات التطبيقية التي اهتمت بتحديد مرونة الإنفاق نسبة إلى الناتج المحلي الخام الاسمي والحقيقي². وقد قام الاقتصادي فاجنر بدراسة تناول فيها تطور الإنفاق العمومي في الدول الأوروبية، وخلصت دراسته باقتراح قانونا عرف "بقانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي"، حيث أشار إلى أن النشاط الحكومي يزداد كما و يتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد السكان بحيث لا يقتصر الأمر على الزيادة المطلقة في حجم الإنفاق العمومي بل تتطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة الإنفاق العمومي إلى الدخل القومي، وتجدر الإشارة إلى أن فاجنر من خلال هذا القانون حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق العمومي، فاعتمد في تحليله على عامل التصنيع الذي يؤدي حتما إلى اتساع النشاط الحكومي، وحصة الإنفاق الحكومي في الدخل القومي، وعليه يمكن للتصنيع أن يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة، هياكل قاعدية، التربية، التدخل الاجتماعي... إلخ³. كما لاحظ (Wagner) من خلال بحوثه نمو مطلقا ونسبيا للإنفاق العمومي في الكثير

¹ كريم سميرة، بقبق ليلي اسمهان، العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990 - 2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، جامعة معسكر، الجزائر، أوت 2019، ص 167.

² Semedo. G, L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité. L'Actualité économique, Revue d'analyse économique Vol 83, N° 2, p 124.

³ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية -، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 15.

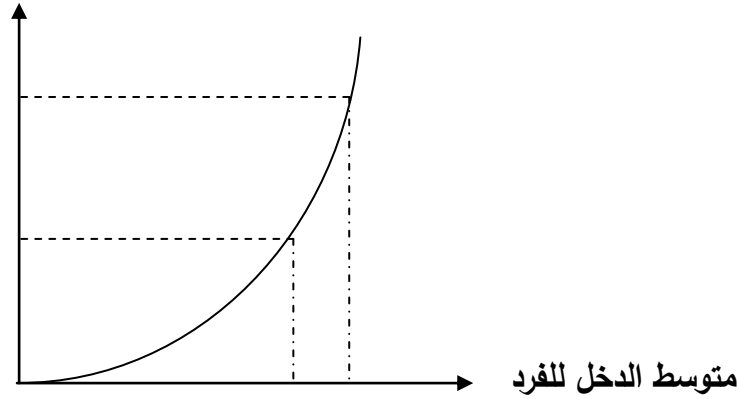
لصدمات السياسة المالية

من دول أوروبا الغربية، والتي كانت حسبه نتيجة ضغط التطور الإجتماعي، حيث يعتبر هذا القانون في الأدبيات الإقتصادية كمشاهدة واقعية وحقيقية تاريخية مدعمة لدور النفقات العامة داخل الإقتصاد.¹

وخلاصة القول أن معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى اتساع النشاط الحكومي، ومن ثم الشروع في زيادة نسبة الإنفاق العمومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الكلي، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الإنفاق العمومي، إذ يتحتم على الدولة زيادة الموارد المتاحة لتغطية وتمويل الزيادة في الإنفاق بواسطة الموارد الإضافية الناتجة عن النمو الإقتصادي. وهذا ما يتضمنه قانون (Wagner) ويمكن توضيحه وفق الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (12): قانون Wagner لتفسير ظاهرة الإنفاق العمومي

نصيب الفرد من السلع والخدمات



المصدر: عبد الحميد عايب وليد، الأثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية -، مكتبة حسن العصرية، الطبعة 1، بيروت، 2010، ص57.

¹ Maxime Desmarais-Tremblay, **La théorisation des dépenses publiques de Richard A. Musgrave : essai d'histoire de la pensée et d'épistémologie économiques**, Economies et finances, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, Université de Lausanne, 2016, p169.

لصدمات السياسة المالية

ووفقا لقانون فاجنر (Wagner) فإن هناك ثلاث مبررات تعمل على زيادة دور الدولة في النشاط الإقتصادي:¹

- الإلحاح على ضرورة التدخل الحكومي من أجل توفير الحماية وإقامة التنظيم اللازم لتطوير المشاريع، ويكون ذلك من خلال توسيع نطاق إدارتها عن طريق تقديم المزيد من الأنشطة السيادية، وهذا ما يدفعها إلى زيادة إنفاقها العمومي.
 - نمو الدخل الحقيقي يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد والتوسع في الإنفاق على الخدمات الثقافية والضمان الإجتماعي والرعاية الإجتماعية والتعليم.....
 - إن التطورات الإقتصادية وارتفاع معدلات التحضر والتصنيع من العوامل التي تتطلب تدخل حكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية كالنقل، الاتصال، الطاقة...، وذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات التي يتجنبها القطاع الخاص.
- ويمكن صياغة قانون فاجنر (Wagner) على النحو التالي:²

$$G/Y = F(Y/N) \quad dG/dy > 0$$

حيث: G: الإنفاق العمومي Y: الدخل القومي N: عدد السكان

إن مرونة الإنفاق العمومي بالنسبة للدخل القومي أكبر من الواحد، وعليه فإن زيادة نمو الإنفاق العمومي يكون بوتيرة أسرع من الدخل القومي.

الفرع الثاني: النظرية الكينزية

تعطي النظرية الكينزية أهمية بالغة للإنفاق الحكومي كأحد مكونات الطلب الكلي الفعال وأحد أدوات السياسة المالية، وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو زيادة الطلب الفعال كشرط ضروري لتحقيق معدلات نمو مثالية في الأجل الطويل، ويتم ذلك من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق

¹ Greco. G, **Les facteurs d'évolution des dépenses publiques**, Application au cas de la Belgique, Mémoire de fin d'études, Ecole de gestion de l'université de liège , Belgique , 2016, p 13.

² Sutre Louis, **Finances Publiques**, L2 Economie et Gestion, Université Montesquieu Bordeaux IV, 2010/2011, p12.

لصدمات السياسة المالية

الحكومي على زيادة الدخل القومي. لهذا فالتوجه الكينزي يفترض أن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى الدخل القومي. وبالتالي يعامل الإنفاق الحكومي كمتغير خارجي.¹

كما يعتبر مضاعف الاستثمار في النظرية الكينزية الرابط المباشر بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، غير أنه رغم الدور الإيجابي لبعض النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، فإنه يمكن لبعض الوسائل المستعملة من طرف الحكومة لتمويل هذه النفقات (التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدي، أو اللجوء إلى الإستدانة) أن تؤثر بطريقة سلبية على النمو الاقتصادي. إذا فتأثير النفقات العمومية مرتبط أيضا بمصادر تمويل هذه النفقات)². فبالنسبة إلى كينز تعتبر النفقات العامة عامل خارجي يمكن أن يستعمل كأداة سياسية لتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الارتفاع في الاستهلاك العام يمكن أن يؤدي إلى الرفع من مستوى التشغيل ومن مردودية الاستثمار بفضل آثار المضاعفات على الطلب الكلي، وبالتالي فإن الإنفاق العام يؤدي إلى الرفع من الطلب الكلي مما يرفع من مستوى الإنتاج. كما يرى كينز أن زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الإقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل.³

ويمكننا عرض الإطار المفاهيمي للفرضية الكينزية من خلال نموذج ذو أربعة قطاعات اقتصادية، الذي يعرض شرط التوازن عندما العرض الكلي يساوي الطلب الكلي كالتالي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث: C: الاستهلاك الخاص، I: الاستثمار، G: الإنفاق الحكومي و X - M: صافي الصادرات. ومن الواضح أن G من شأنها أن تتسبب في ارتفاع الدخل المعتمد على آلية عمل المضاعف.

¹ أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1970 - 2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 17، جوان 2015، ص 53.

² Tendelet J. I, *Depenses D'investissement Publiques et Croissance Économique Au Congo*, Annales de l'Université Marien N'gouabi, vol 18, N°1, 2018, P 112 .

³ D.LABAROUNNE, *Macroeconomie – les fonctions économiques* -, edition SEUIL, Paris, 1999, p 02 .

لصدمات السياسة المالية

الفرع الثالث: نظرية Musgrave و المكافئ الريكاردى

1-نظرية Musgrave

ترتكز نظرية (Musgrave, 1959) على ملاحظته لوجود ثلاثة مجالات للدخل الفردي تؤدي إلى اختلاف في مرونة الطلب الداخلية على الخدمات العامة، وبين أنه في حالة الدخل الفردي الضعيف فإن الطلب على الخدمات العمومية يكون ضعيفا، أما في حالة ارتفاع مستوى الدخل إلى مستويات أعلى من المستوى السابق فإن الطلب على الخدمات المقدمة من طرف القطاع العمومي كالصحة، التعليم، النقل والتجارة يبدأ في الارتفاع مما يحتم على الحكومة الرفع من النفقات لتقابل هذه الزيادة.

ولقد قام (Musgrave) بإجراء دراسات بهدف التوصل إلى افتراضات محددة فقد اعتمد على سلسلة زمنية متقاربة لدراسة تطور النفقات العامة لبعض الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة وبريطانيا خلال الفترة (1890 - 1963) وقد خلص على مجموعة من النتائج قادت إلى استنتاج مهم مفاده أن الأهمية التي يحتلها التكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية والتي يقع عبء النهوض به على عاتق الدولة من خلال الإنفاق العام¹، حيث أشار إلى أن افتقار القطاع الخاص للتسهيلات اللازمة للتكوين الرأسمالي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية. بالإضافة إتحاء الأهمية النسبية للحاجات غير الأساسية التي تشبعها الدولة إلى الإرتفاع مع نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

ولقد أجريت الدراسة قياسا كميل لظاهرة تزايد النفقات العامة في الدول النامية من خلال تطبيق مؤشري المرونة الداخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي في مجموعة من الدول على أساس مدى توفر البيانات بصورة كافية عنها وباعتبارها تمثل الأربع قارات التي يوجد بها معظم الدول النامية، وهذان المؤشران استخدمهما (Musgrave) في تحليل ظاهرة زيادة النفقات العامة. ويفسر مقياس المرونة الداخلية للنفقات العامة على أنه إذا كان معامل المرونة أكبر من واحد صحيح، فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي، ففي

¹ محمد بن عزة ، يحيى زروقي، إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر - رؤية تحليلية وقياسية لقانون "A.Wagner" ودراسة "Musgrave" حول زيادة النفقات العامة، مجلة مجاميع المعرفة، تندوف، الجزائر، المجلد 2، العدد، 1، 2016، ص37.

لصدمات السياسة المالية

خلاصة الدراسة أن الدول النامية وخاصة ذات الاقتصاديات الناشئة مثل الهند والصين عرفت مرونة نفقاتها معاملات تفوق قيمة "1"، في فترة الدراسة مما يعني أن نمو نفقاتها يزداد بصفة تفوق نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول. حيث تعرف درجة هذه المرونة بصفة عامة على أنها مقياس لدرجة استجابة متغير ما للتغيرات التي تطرأ على متغير آخر¹، أما مرونة النفقات العامة فهي تعبر عن نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، ورياضيا يمكن التعبير عن مرونة النفقات العامة e_E كمايلي:

$$e_E = \frac{\frac{E_t - E_{t-1}}{E_{t-1}}}{\frac{GNP_t - GNP_{t-1}}{GNP_{t-1}}}$$

حيث أن : e_E : مرونة النفقات العامة، E : تمثل النفقات العامة GNP : الناتج القومي الإجمالي
t: الوحدة الزمنية

ويعرف الميل الحدي للإتفاق العام على أنه ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة، بمعنى ويعرف الميل الحدي على أنه التغير في النفقات العامة إلى التغير في الناتج القومي الإجمالي، ويعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية:

$$\frac{E_t - E_{t-1}}{GNP_t - GNP_{t-1}}$$

والمعادلة أعلاه لا توضح بصورة بارزة عن العلاقة الإحصائية القائمة بين النفقات العامة والدخل القومي، المسألة التي تستدعي تحديدها وتوضيح المعالم الإحصائية لها، وتعد العلاقة الخطية بين النفقات العامة والدخل القومي أفضل العلاقات تمثيلا ويمكن التعبير عنها بلغة الإقتصاد القياسي كمايلي:²

$$E = a + b.GNP$$

حيث تمثل: E : النفقات العامة. GNP : الدخل القومي. a : الحد الثابت. b : الميل الحدي للنفقات
وإن تطبيق مؤشر الميل الحدي للنفقات العامة نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي يشير أيضا إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة، حيث أن هذا المؤشر يقيس الزيادة في النفقات العامة نسبة إلى الزيادة في

¹ أحمد النعيمي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات العامة في الميزانية العامة - حالة الجزائر .، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص 32.

² محمد بن عزة ، يحيى زروقي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

لصدمات السياسة المالية

الناتج القومي الإجمالي، وخلصت الدراسة إلى أنه وخلال الفترة بين سنتي 1970 و 1985 عرف العالم حالة من الركود الاقتصادي، وفرض هذا الوضع على دول العالم وخاصة النامية منها على ضرورة زيادة الإنفاق العام من أجل تحريك عجلة الإقتصاد الذي يعاني من حالة الركود والاستمرار في التنمية الإقتصادية.

2- نظرية المكافئ الريكاردى

ترجع هذه النظرية إلى دافيد ريكاردو (David Ricardo) والتي عرضها روبرت بارو (Robert Barro) في عام 1974¹، بحيث يرى أن تمويل عجز الموازنة عن طريق الزيادة في الضرائب أو عن طريق الدين العام ليس له أثر على الطلب الكلي، لايوجد أثر فعلي أو حقيقي على الدخل نتيجة قيام الدولة بالتوسع في الإنفاق العام وتمويله عن طريق الدين العام، فالأفراد يتوقعون قيام الدولة برفع معدلات الضريبة في المستقبل لمواجهة العجز الناجم عن تزايد الدين العام بالإضافة تكاليف خدمة المديونية، ويتصرفون عكس السلوك المعتاد وبالتالي يقومون بالإدخار عوض استهلاك الدخل الإضافي (ارتفاع الميل الحدي للإدخار)، ونعلم أن قوة المضاعف الكينزي مرتبطة بمدى قوة الميل للإستهلاك وانخفاض الميل للإدخار²، وبالتالي عدم وجود أثر عملي للسياسة المالية المبنية على التوسع في الإنفاق العام حسب Barro، ولقد أجريت العديد من الدراسات القياسية لاختبار صحة فرضية المكافئ الريكاردى وأثبتت صحتها في بعض البلدان خصوصا المتقدمة منها مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وإسبانيا وبعض البلدان النامية على غرار كوريا الجنوبية، باكستان، سنغافورة وتايلاند³.

كما تطرح نظرية المكافئ الريكاردى فكرة عدم ارتباط أثر النفقات العامة على الإقتصاد بطريقة تمويل هذه النفقات، وبالخصوص الاختيار بين التمويل بالضريبة أو التمويل بالاستدانة أو حتى الإصدار النقدي. وهذه النظرية المستوحاة من الاقتصادي (David Ricardo) تحلل الفكرة التي مفادها أن كل من الجباية والدين العام تمثلان شكلان متكافئان لتمويل النفقات العامة. استعملت المدرسة الكلاسيكية الجديدة

¹ Robert J. Barro Source, **Are Government Bonds Net Wealth?**, Journal of Political Economy, Vol. 82, No. 6, Published by: The University of Chicago Press Stable, 1974, pp. 1095-1117.

² Carine Bouthevillain, Gilles Dufrénot Philippe Frouté, Laurent Paul, **Les politiques budgétaires dans la crise Comprendre les enjeux actuels et les défis futurs**; De Boeck Supérieur, paris, 2013, p 22

³ -Tilidi Abdelmonaim, **L'hypothèses pour l'équivalence entre l'impôts et l'empreint : Test pour le cas du Maroc**, critique économique, N° 31, Maroc, 2014, p118.

لصدمات السياسة المالية

فكرة المكافئ الريكاردى كدليل على عدم فعالية المقاربة الكينزية لدعم النمو الاقتصادي بواسطة عجز الميزانية¹.

ففي حالة افتراضنا أن الاقتصاد مغلق فهذا يعني أن الحكومة ستسدد دينها عن طريق الرفع من الضرائب في المستقبل. مما يعني أنه اعتمادا على فرضية التوقعات العقلانية سوف يلجأ الافراد إلى زيادة مدخراتهم بشراء السندات الحكومية، وبالتالي فإن الادخار يصبح مساوي لحجم الدين العام، هذا يعني أن معدل الفائدة سوف يبقى ثابتا، ومنه فلا يوجد أثر الطرد للاستثمار الخاص على النفقات العمومية وأن الطلب الكلي لن يتغير إلى جانب المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد. نستنتج إذا أنه في نموذج نفقات عمومية معطى، فإن طريقة تمويل النفقات لا تغير الطلب الكلي، وبالتالي فهذه النظرية تستعمل كدليل على عدم جدوى زيادة النفقات العمومية داخل الاقتصاد .

المطلب الثاني: نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

من أجل فهم طبيعة أداء الاقتصاد الكلي، ينبغي أن ينظر إليه على أنه نموذج ديناميكي احتمالي يأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والماضية، وهذا ما تعكسه حقيقة نماذج متجهات الانحدار الذاتي التي تعد أداة تجريبية مناسبة جدا لفهم طبيعة تأثير هذه الصدمات، أن منهجية نموذج VAR مشابهة لنمذجة المعادلات الآنية، أي أن هناك العديد من المتغيرات الداخلية معاً غير أن كل متغير داخلي يكون موضعاً بقيمته وبالقيم المتخلفة لكل المتغيرات الداخلية الأخرى في النموذج، ولا توجد هناك متغيرات خارجية في النموذج، بمعنى أن نموذج (VAR) هو الاطار المناسب في حالة كانت جميع المتغيرات داخلية².

¹ Emmanuel Thibault.(2003), L'equivalence Ricardienne dans les Modeles de Croissance avec Accumulation de Capital Revue d'économie politique 2003/2 Vol. 113 | p172.

² Ghassan, Hassan B., Testing the Automatic Stabilization Effect: Evidence from SVAR Model without Long-Term Constraint, Umm Al-Qura University, 8 February 2003,p3, Online at <https://mpira.ub.uni-muenchen.de/56387/> MPRA Paper No. 56387, posted 02 Jun 2014 22:15 UTC.

لصدمات السياسة المالية

الفرع الأول: الشكل الرياضي لنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

يعطى نموذج (VAR) بمتغيرتين (X,Y) في الصيغة الرياضية التالية:

$$\begin{cases} y_t = \pi_1 + \Phi_{111}y_{t-1} + \Phi_{112}x_{t-1} + \Phi_{211}y_{t-2} + \Phi_{212}x_{t-2} + \dots + \Phi_{p11}y_{t-p} + \Phi_{p12}x_{t-p} + \varepsilon_{1t} \\ x_t = \pi_2 + \Phi_{121}y_{t-1} + \Phi_{122}x_{t-1} + \Phi_{221}y_{t-2} + \Phi_{222}x_{t-2} + \dots + \Phi_{p21}y_{t-p} + \Phi_{p22}x_{t-p} + \varepsilon_{2t} \end{cases} \quad (1)$$

Φ_{pij} : (p) تمثل الابطاء، (i) تمثل معاملات المتغيرات في المعادلات، (j) تمثل معاملات المتغيرات داخل نفس المعادلة.

إذا وضعنا:

$$Y_t = \begin{pmatrix} y_t \\ x_t \end{pmatrix}, \pi = \begin{pmatrix} \pi_1 \\ \pi_2 \end{pmatrix}, \Phi_p = \begin{bmatrix} \Phi_{p11} & \Phi_{p12} \\ \Phi_{p21} & \Phi_{p22} \end{bmatrix}, \varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix};$$

فإنه يمكننا كتابة نموذج الـ (VAR) (النظام رقم (1)) في الشكل العام كالتالي:

$$Y_t = \pi + \sum_{i=1}^p \Phi_i Y_{t-i} + BM_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

$Y_t = (Y_{1t}, \dots, Y_{kt})$: يمثل الشعاع الموافق لـ (k) متغيرة داخلية، حيث تمثل كل متغيرة معادلة أو متغيرة تكون قيمتها معطاة من طرف النظام، يسمى هذا النظام انحدار ذاتي لأن كل متغيرة معطاة بدلالة قيمها المبطأة (y_{t-1}) والقيم المبطأة للمتغيرات الأخرى، ويمثل التأخير الأمثل (p) رتبة نموذج الـ (VAR) المدروس، التي نعتمد في تحديدها على معايير المعلومات المتوفرة في هذا الإطار كمعيار أكايك، شوارتز، هانان كواين (AIC, SIC, H-Q) وتعطى الصيغ الرياضية لهذه المعايير كالتالي¹:

$$AIC = Ln |\hat{\Omega}| + (p^2 k) \frac{2}{T} \quad \text{معيار (Akaike):}$$

$$SC = Ln |\hat{\Omega}| + (p^2 k) \frac{Ln T}{T} \quad \text{معيار (Schwartz):}$$

$$H - Q = Ln |\hat{\Omega}| + (p^2 k) \frac{2Ln Ln T}{T} \quad \text{معيار (Hannan-Quinn):}$$

¹ Katarina Juselius, The Cointegrated VAR Model: Methodology and Applications, Advanced texts in econometrics, ICS, Published in the United States by Oxford University Press Inc., New York, 2006, p71

لصدمات السياسة المالية

$(\hat{\Omega})$ ، (k) ، (p) ، (T) : تمثل على التوالي : مصفوفة التباين والتباين المشترك، عدد المتغيرات، عدد التأخيرات، حجم العينة.

$(\pi_1, \dots, \pi_k) = \pi$: تمثل شعاع الـ (k) معاملات الخاصة بثوابت للنظام؛

$(\Phi_{11}, \dots, \Phi_{kk}) = \Phi$: $(k \times k)$ مصفوفة المعاملات و تكون مربعة؛

(B) يمثل شعاع المعاملات المرتبطة بالمتغيرات الخارجية (M_t) المقحمة داخل النموذج، وهذا في حالة تعاملنا مع النموذج $(VARX)$ بدل النموذج (VAR) .

نضع:

$$\Phi = \sum_{i=1}^p \Phi_i; \quad L^i = Y_{t-i}$$

هذا يسمح لنا بكتابة العبارة رقم (2) في الشكل التالي:

$$(1 - \Phi)(1 - L^i)Y_t = \pi + BM_t + \varepsilon_t$$

إذا وضعنا أيضا:

$$\Phi(L) = (1 - \Phi)(1 - L^i)$$

مع:

$$\Phi(L) = I_k - \Phi_1 - \Phi_2 - \dots - \Phi_p$$

فإنه يمكن صياغة العبارة رقم (2) في الصيغة التالية:

$$\Phi(L)Y_t = \pi + BM_t + \varepsilon_t. \quad (3)$$

مما يعني أن (Y_t) تساوي:

$$Y_t = (\Phi(L))^{-1} \pi + (\Phi(L))^{-1} BM_t + (\Phi(L))^{-1} \varepsilon_t \quad (4)$$

لصدمات السياسة المالية

وهذه العبارة ما هي إلا تمثيل متوسطات متحركة لنموذج الـ $(VAR(p))$ ذي الرتبة ما لا نهاية $(MA(\infty))$ ، أما المعالم المقدرة لنموذج الـ $(VAR(p))$ فتستخرج في حالة وجود متغيرات خارجية (نموذج $(VARX)$) من العبارة:

$$E(Y_t) = (\Phi(L))^{-1} \pi + (\Phi(L))^{-1} B E(M_t)$$

أما في حالة عدم وجود المتغيرات الخارجية فهذا يعني أننا امام نموذج (VAR) وتستخرج حينها المعالم المقدرة من خلال العبارة:

$$E(Y_t) = (\Phi(L))^{-1} \pi$$

مع الإشارة إلى أن استخراج $(E(y_t))$ يكون مشروط بوجود معكوس كثير الحدود $(\Phi(L))^{-1}$. وحتى يكون هذا الأخير متوفر يجب أن تكون شروط الاستقرار محققة، بمعنى أن يكون نموذج (VAR) مستقر.

يمكن تقدير معالم نموذج الـ $(VAR(p))$ المختصر في المعادلة (4) بطريقة المربعات الصغرى العادية كلا على حدا بشرط توفر الفرضيات الكلاسيكية (عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي، التوزيع الطبيعي، ، تجانس تباين الخطأ)، أو اللجوء إلى طريقة (procédure robuste) التي تصحح مشكل الارتباط الذاتي للبواقي (نتيجة ارتباط المعادلات فيما بينها بواسطة الاخطاء) إن وجد، ومشكل انعدام تجانس تباين الخطأ، أو طريقة (SUR (Seemingly Unrelated Regression)¹.

الفرع الثاني: تحديد نموذج (VAR)

بغرض الإلمام الجيد بمسألة التحديد (identification) وفهم طريقة عمل نموذج الـ (VAR) (الارتباط بين المتغيرات) سنفترض نموذج $(VAR(1))$ بمتغيرتين $(x \text{ و } y)$ ، نسمي هذا الشكل بالشكل الأولي أو البدائي (la forme primitive).

¹ Jonas Kibala Kuma. Le Modèle VAR Structurel : Eléments de théorie et pratiques sur logiciels. Master. Congo-Kinshasa. 2018.p3

لصدمات السياسة المالية

$$\begin{cases} y_t = b_{10} + b_{11}x_t + b_{12}y_{t-1} + u_t \\ x_t = b_{20} + b_{21}y_t + b_{22}x_{t-1} + v_t \end{cases} \quad (5)$$

$$u_t \sim \text{iid}(0, \sigma_u^2) \text{ et } v_t \sim \text{iid}(0, \sigma_v^2)$$

الكتابة السابقة تفترض وجود آثار آنية بين المتغيرات، ممتصة بواسطة المعاملات الهيكلية (b_{11}) (b_{21}) المقحمة في النموذج، إذا يمكننا التحقق أن هذه المعادلات معرفة (juste-identifiées) مما يسمح لنا بتقدير معالم الشكل المختصر لنموذج الـ(1) السابق. ولإيجاد هذا الشكل المختصر سنقوم أولاً بالتعبير عن المعادلات الهيكلية في العلاقة [5] في الشكل المصفوفي التالي:

$$\begin{pmatrix} y_t \\ x_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} 0 & b_{11} \\ b_{21} & 0 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_t \\ x_t \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} 0 & b_{12} \\ b_{22} & 0 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_t \\ v_t \end{pmatrix} \quad (1-5)$$

بعد إعادة الترتيب يمكننا كتابة:

$$\begin{pmatrix} 0 & -b_{11} \\ -b_{21} & 0 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_t \\ x_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} 0 & b_{12} \\ b_{22} & 0 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_t \\ v_t \end{pmatrix} \quad (2-5)$$

إذا وضعنا:

$$A = \begin{pmatrix} 0 & -b_{11} \\ -b_{21} & 0 \end{pmatrix}, \quad Y_t = \begin{pmatrix} y_t \\ x_t \end{pmatrix}, \quad \lambda = \begin{pmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{pmatrix}, \quad B = \begin{pmatrix} 0 & b_{12} \\ b_{22} & 0 \end{pmatrix}, \quad u_t = \begin{pmatrix} u_t \\ v_t \end{pmatrix}$$

يمكن كتابة العبارة (2-5)(5)

(3) (وهي الشكل البدائي):

$$AY_t = \lambda + \sum_{i=1}^p B_i Y_{t-i} + u_t \quad (3-5)$$

يمكننا إذا الحصول على الشكل المختصر إذا ضربنا طرفي المعادلة بـ(A^{-1}) مع (A) مصفوفة مربعة وبالتالي تقبل وجود معكوس لها، فنحصل على¹:

¹ Jonas Kibala Kuma. Op.cit.,P4

لصدمات السياسة المالية

$$Y_t = A^{-1} \lambda + \sum_{i=1}^p A^{-1} B_i Y_{t-i} + A^{-1} u_t \quad (4-5)$$

أي:

$$\begin{pmatrix} y_t \\ x_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{pmatrix}^{-1} \begin{pmatrix} b_{10} \\ b_{20} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{pmatrix}^{-1} \begin{pmatrix} 0 & b_{12} \\ b_{22} & 0 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{pmatrix}^{-1} \begin{pmatrix} u_t \\ v_t \end{pmatrix}$$

يمكننا التحقق أن:

$$\begin{pmatrix} 1 & -b_{11} \\ -b_{21} & 1 \end{pmatrix}^{-1} = \frac{1}{1 - b_{11}b_{21}} \begin{pmatrix} 1 & b_{11} \\ b_{21} & 1 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \frac{1}{1 - b_{11}b_{21}} & \frac{b_{11}}{1 - b_{11}b_{21}} \\ \frac{b_{21}}{1 - b_{11}b_{21}} & \frac{1}{1 - b_{11}b_{21}} \end{pmatrix}$$

ومنه يمكن التعبير عن الشكل المختصر بواسطة النظام التالي:

$$\begin{cases} y_t = \pi_1 + \Phi_{11}y_{t-1} + \Phi_{12}x_{t-1} + r_{1t} \\ x_t = \pi_2 + \Phi_{21}y_{t-1} + \Phi_{22}x_{t-1} + r_{2t} \end{cases} \quad (6)$$

مع:

$$\pi_1 = \frac{b_{10} + b_{11}b_{20}}{1 - b_{11}b_{21}}, \pi_2 = \frac{b_{20} + b_{21}b_{10}}{1 - b_{11}b_{21}}, \Phi_{11} = \frac{b_{12}}{1 - b_{11}b_{21}}, \Phi_{12} = \frac{b_{11}b_{22}}{1 - b_{11}b_{21}},$$

$$\Phi_{21} = \frac{b_{21}b_{12}}{1 - b_{11}b_{21}}, \Phi_{22} = \frac{b_{22}}{1 - b_{11}b_{21}}, r_{1t} = \frac{u_t + b_{11}v_t}{1 - b_{11}b_{21}}, r_{2t} = \frac{v_t + b_{21}u_t}{1 - b_{11}b_{21}}$$

يمكن ملاحظة من خلال النتيجة الأخيرة أن البواقي المقدرة مرتبطة فيما بينها $(r_{1t}=f(u_t, v_t); r_{2t}=f(u_t, v_t))$ كما أن معادلات الـ (var) مترابطة أيضا فيما بينها، مما يعني أن صدمة على متغيرة ما تنعكس أثارها على المتغيرات الأخرى للنموذج، والعكس صحيح، نستعمل دوال الاستجابة الدفعية لتحليل مختلف الأثار بين المتغيرات، ففي نموذج الـ (var) السابق تعطى دوال الاستجابة الدفعية¹ المرتبطة بالمتغيرة (y_t) و (x_t) كالتالي:

¹ تسمى أيضا دوال الاستجابة النبضية

لصدمات السياسة المالية

بالنسبة إلى (y_t) :

$$\frac{\partial y_t}{\partial r_{1t-i}} ; \frac{\partial y_t}{\partial r_{2t-i}} , i = 1, \dots, T$$

بالنسبة إلى (x_t) :

$$\frac{\partial x_t}{\partial r_{1t-i}} ; \frac{\partial x_t}{\partial r_{2t-i}}$$

تمكننا هذه الدوال من معرفة كيفية رد الفعل لمتغيرة ما اتجاه الصدمات الخاصة بها أو الاستحداثا (حد الخطأ الخاص بها) والصدمات الخاصة بالمتغيرات الأخرى في النموذج (حد الخطأ في المعادلات الأخرى)

الفرع الثالث: قوة وضعف نموذج ال (VAR) المعياري¹

مقارنة بالمعادلات الأنية (اساس الاقتصاد القياسي الكلي حتى سنوات السبعينات) يسمح نموذج ال (var) بالإلمام بتغيرات معالم النموذج (جملة المعادلات) عبر الزمن، ويسمح بالتالي بالقراءة الجيدة لديناميكية النموذج، مما يعطي مصداقية للسياسة الاقتصادية (التنبؤات الاقتصادية الكلية) التي تتعدل او تتواءم مع التغيرات او الصدمات التي يشهدها المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

يمكن تلخيص الانتقادات الموجهة إلى نماذج المعادلات الأنية (النماذج الاقتصادية الكلية التقليدية)، التي تبني عليها قوة نموذج ال (VAR) في ثلاث نقاط تنسب عموماً إلى (Sims 1980)²:

- القيود المسبقة، بمعنى أن المتغيرات الداخلية والخارجية معروفة مسبقاً.
- انعدام التحديد او التحديد السيئ لاتجاه السببية،
- التعامل غير الملائم مع التوقعات.

¹ Jonas Kibala Kuma. Op.cit ,P5

² Sims Christopher. A ; **Macroeconomics and Reality** ; Econometrica ;Vol. 48 ; No. 1 ; (Jan., 1980) ; pp. 1-48.

لصدمات السياسة المالية

أخيرا يمكن الإشارة إلى أنه عكس نموذج المعادلات الآتية الذي يعاني من مشاكل التحديد (استحالة حساب المعالم الهيكلية أو تقدير المعالم المختصرة في حالة كان النموذج (sous-identifié) غير محدد، ترفع نماذج الـ (VAR) القيود المتعلقة بتحديد المعادلات الهيكلية، وبالتالي فهي أقل تقييد من نماذج المعادلات الآتية بسبب عدم أخذها بعين الاعتبار فرضية آتية الأثار بين المتغيرات¹، وشكل الإبطاءات في المتغيرات الداخلية المعبر عنها كمتغيرات خارجية مما يضمن التحديد التام لمعادلات الـ (VAR).

بالمقابل فإن عدم الأخذ بعين الاعتبار لفرضية الأثار الآتية تجعل من نموذج الـ (VAR) نموذج (a-théorique) أي نموذج غير مبني على أسس اقتصادية، ولا يعكس الحقيقة الاقتصادية ومن شأنه خلق تحيز للسياسة الاقتصادية، كما أن نموذج الـ (VAR) مبني على فرضيات تحديد المعادلات المقدرة ليس لها أي أساس نظري اقتصادي، تمثل هذه الخصائص أكبر ضعف في نماذج الـ (VAR) التي من خلالها تعرضت إلى انتقادات واسعة مما أدى في مرحلة لاحقة إلى بروز نماذج (SVAR) التي عالجت الكثير من هذه الانتقادات والتي أصبحت تسمح بالتوقع بأثار التغيرات التي يمكن تحديدها (القرارات أو السياسات المعروفة) في المحيط الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذه الحالة فإن الصدمات أو الاستحداثات ليست عشوائية أو غير محددة، عكس ذلك فمصدرها معروف ومحدد وهي الصدمات المتأتية من قرارات السياسة المالية المستقلة عن المحيط الاقتصادي الكلي².

المطلب الثالث: نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)

عكس نموذج (VAR) فإن نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) ملائم لدراسة التفاعلات الحركية بين متغيرات النموذج، لأنه يمكننا من عزل كل حركية في السلاسل الزمنية للمتغيرات إلى أنماط من الصدمات الهيكلية المتعامدة، بينما لا نستطيع ذلك انطلاقا من النموذج المختزل (VAR) الذي يعبر عن الصدمات غير المتعامدة والتي تفتقر إلى مضمون اقتصادي واضح المعالم رغم أنها ذات معنى إحصائي³.

¹ Olivier Blau Elie Girard; Op. cit ; p 3.

² Olivier Blau Elie Girar ; Op.cit ; p3.

³ Ghassan, Hassan and Alhajhoj, Hassan, The Dynamic Relationship between the Investment in Public and Private Sectors Using an SVAR Model: Case of Saudi Arabia Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/80628/> MPRA Paper No. 80628, posted 05 Aug 2017 21:12 UTC

لصدمات السياسة المالية

الفرع الأول: مزايا النمذجة الهيكلية¹

عكس نماذج (VAR) فإن نماذج الـ (SVAR) تساعد في:

- معرفة استجابة متغيرات النموذج للصدمات الهيكلية المعرفة (المعطاة).
- تقييم المساهمة المتوسطة لصدمة هيكلية معطاة على ديناميكية المتغيرات من خلال تجزئة تباين خطأ التنبؤ.
- تقييم المساهمة المتراكمة خلال فترة زمنية لصدمة معطاة على ديناميكية كل متغيرة على حدا داخل النظام بالاستعانة بالتجزئة التاريخية (décompositions historiques).
- القيام بالمحاكات لمختلف السيناريوهات للحالة أو الشروط المستقبلية للمتغيرات بدلالة الصدمات الهيكلية المستقبلية المحتملة.
- تكمن ميزة نموذج (VAR) مقارنةً بنموذج الاقتصاد الكلي في بساطته؛ فالتعامل مع نموذج متجه انحدار ذاتي تتعلق أساساً بتقدير نظام منخفض الأبعاد، عكس التعامل مع نموذج اقتصاد كلي في إطار معادلات آنية.
- يتطلب تنفيذ واستخدام نموذج الـ (VAR) الهيكلية قيوداً قليلة نسبياً، وبالتالي فإن عمليات المحاكاة الناتجة تستند إلى عدد محدود من الافتراضات الاقتصادية (على عكس نماذج الاقتصاد الكلي المعتادة).
- أخيراً تتيح منهجية متجه الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR) محاكاة الصدمات الهيكلية (أي الصدمات الناتجة في هذه الحالة عن قرارات السياسة المالية المستقلة فيما بينها من جهة والمستقلة عن ظروف المحيطة بالاقتصاد الكلي من جهة أخرى).

غير أنه وجب الإشارة إلى أن أكبر انتقاد يوجه إلى نموذج (SVAR) هو عدم قدرتها على احتواء متغيرات كثيرة، إذ أنه قادر فقط على احتواء متغيرات قليلة للحفاظ على درجة الحرية عند التقدير (Bernanke, Boivin et Eliaz, 2005)، إذ أن ارتفاع عدد المتغيرات المستعملة يؤدي إلى تحيز النتائج².

¹ Olivier Blau, Elie Girard ,Op.cit , pp3-4 .

² Kanga Mamphet Rebecca , **Évaluation empirique des effets macroeconomiques de la politique budgetaire au Canada** Univerite du Quebec ; mémoire presente comme exigence partielle de la maitrise en economie aout,2016, p3.

لصدمات السياسة المالية

الفرع الثاني: طريقة عمل نموذج (SVAR)

بهدف فهم عمل نموذج (SVAR) سوف ننطلق من نموذج (VAR) بسيط أو معياري (التمثيل 5) والتي يعطى شكله البدائي والمختصر كالتالي:

الشكل البدائي:

$$AY_t = \lambda + \sum_{i=1}^p B_i Y_{t-i} + u_t \quad (7)$$

الشكل المختصر:

$$Y_t = A^{-1} \lambda + \sum_{i=1}^p A^{-1} B_i Y_{t-i} + A^{-1} u_t \quad (8)$$

لتعميم العلاقة (8) أي الشكل المختصر سنكتبه على الشكل التالي:

$$Y_t = \pi + \sum_{i=1}^p \Phi_i Y_{t-i} + e_t \quad (9)$$

حيث: $\pi = A^{-1} \lambda$; $\Phi_i = A^{-1} B_i$; $e_t = A^{-1} u_t$

نلاحظ أن العلاقة (9) مشابهة للعلاقة (2) في حالة عدم اقحام المتغيرات الخارجية في نموذج (VAR) معياري مبني على فرضية غياب الأثار الآنية بين المتغيرات (عدم وجود ارتباط معاصر)، فإن المصفوفة المربعة المتناظرة (A) تمثل مصفوفة الوحدة التي تحتوي على قيمة الواحد في عناصر القطر والقيمة صفر في العناصر المتبقية، القيمة الصفيرية للعناصر الباقية داخل المصفوفة تعني غياب اية أثار آنية بين متغيرات النموذج، وتغيب اية أثار آنية بين متغيرة وأخرى داخل نموذج ال (VAR) بدون أي أساس نظري أو عكس الحقائق الاقتصادية المشاهدة تجعل من نموذج ال (VAR) المعياري غير ذي

لصدمات السياسة المالية

مصادقية وتدخل الشك على نتائجه الخاصة، أساسا بوجود تحيز في تنبؤاته إلى جانب احتوائه على علاقات سببية غير مؤسسة.

في نموذج الـ (SVAR) الهيكلية يتم رفع وإلغاء الفرضية الخاصة بانعدام الأثار الانية بين المتغيرات وبالتالي تصبح لنا الامكانية لإجراء تحويلات على المصفوفة (A) (تحويلها من مصفوفة الوحدة إلى مصفوفة أخرى، حيث العناصر خارج القطر لا تحتوي كلها على القيمة صفر)، من خلال استبدال القيم الصفرية بقيم محددة يمكن حسابها أو تقديرها، والتي تمكننا من امتصاص الأثار المعاصرة أو الانية بين المتغيرات، تسمى الإجراءات المستعملة لتحويل المصفوفة (A) (la factorisation structurale). في مقابل ذلك فان عملية تحويل المصفوفة (A) يمكن ان يعرض نموذج (SVAR) الخاص بنا إلى مشكل عدم التحديد (sous-identifié) ، فتعديل عناصر المصفوفة (A) لا يجب أن يكون بشكل عشوائي، بل يتطلب منا أن نعود ونستخدم النظرية الاقتصادية، أيضا فإن تعديل المصفوفة (A) قد يعرضنا للوقوع في خطر التحديد الاعلى لنموذج (SVAR) ، مما يجعل من الصعوبة تقدير الشكل المختصر، وللتعامل مع مشكلة تحديد هويته، يجب فرض قيود على النموذج.

يجب التركيز في نموذج SVAR قبل كل شيء على العلاقة ($e_t = A^{-1} u_t$) والتي تربط الشكل المختزل بالشكل الهيكلية، سوف نعود ونتذكر أن المصفوفة المربعة والمتناظرة (A) تتكون من "1" في القطر و "0" في باقي قيم المصفوفة، وذلك للتعبير عن عدم وجود أثار متزامنة أو هيكلية بين المتغيرات في نموذج VAR البسيط، في المقابل، فإنه وفي نموذج الانحدار الذاتي الهيكلية SVAR نبداً "بالتحليل والتركيب الهيكلية" structurel Factorisation " الذي يتوقف على تعديل عناصر المصفوفة (A) حتى تصبح معرفة وتأخذ بعين الاعتبار أثار المتغيرات الهيكلية.

إذا افترضنا وجود ارتباط معاصر (أثار انية في نفس الفترة) بين المتغيرة (x_t) والمتغيرة (y_t) تصبح المصفوفة (A) في هذه الحالة من الشكل:

$$A = \begin{pmatrix} 1 & a_{12} \\ a_{21} & 1 \end{pmatrix}$$

لصدمات السياسة المالية

العناصر غير المعدومة في هذه الحالة $(a_{12}), (a_{21})$ تعكس حالة الارتباط بين الأخطاء فيما بينها (e_t) مع التنكير أنه في حالة التمثيل (9) كنا قد وجدنا أن¹:

$$e_t = A^{-1}u_t \rightarrow Ae = u$$

حيث:

$$Ae = AA^{-1}u = Bu, \quad B = AA^{-1} \Rightarrow Ae = Bu$$

مع أخطاء النموذج البدائي (u_t) مستقلة خطيا فيما بينها.

$$(u \sim iid(0, \sigma_u^2))$$

حيث أن:

$$A^{-1}u = \begin{pmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} u_t \\ v_t \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \gamma_{11} \cdot u_t + \gamma_{12} \cdot v_t \\ \gamma_{21} \cdot u_t + \gamma_{22} \cdot v_t \end{pmatrix}$$

نكتب (e_t) بدلالة (u_t) كالتالي: $(e_t = f(u_t))$

$$e_t = A^{-1}u \Rightarrow \begin{cases} e_1 = \gamma_{11} \cdot u_t + \gamma_{12} \cdot v_t \\ e_2 = \gamma_{21} \cdot u_t + \gamma_{22} \cdot v_t \end{cases} \quad (10)$$

في هذه الحالة لا يمكننا تحديد المعادلات الموجودة في العلاقة (10) المحصل عليها بواسطة المصفوفة (A) نتيجة وجود معادلتين بأربع مجاهيل (e_1, e_2, u_t, v_t) ، لكي نتمكن من تحديدهم وبالتالي تحديد نموذج (SVAR) وجب علينا استخراج مصفوفة التباين والتباين المشترك للمعادلات المراد تحديدها (الأخطاء (U) و (e)). نعلم ان:

$$(u \sim iid(0, \sigma_u^2)) :$$

¹ يمكن بكل بساطة كتابة:

Amisano et Gianinnin, (AB) حيث تسمى هذه العلاقة بنموذج $(Ae = AA^{-1}u = Bu, \quad B = AA^{-1} \Rightarrow Ae = Bu)$ (1997)

لصدمات السياسة المالية

اذن تعطى مصفوفة التباين والتباين المشترك لأخطاء الشكل البدائي (u) كالتالي:

$$E(uu') = \begin{bmatrix} \sigma_u^2 & 0 \\ 0 & \sigma_v^2 \end{bmatrix}$$

أما مصفوفة التباين والتباين المشترك لأخطاء الشكل المختصر (e) (المرتبطة خطياً) فتعطى كالتالي:

$$\Sigma = E(ee') = \begin{bmatrix} \sigma_{e_1}^2 & \sigma_{e_1 e_2}^2 \\ \sigma_{e_2 e_1}^2 & \sigma_{e_2}^2 \end{bmatrix}$$

مع العلم أن:

$$e = A^{-1}u \text{ et } e' = u'A'^{-1}, \quad \text{إذن} \quad ee' = A^{-1}uu'A'^{-1}$$

$$E(ee') = A^{-1}E(uu')A'^{-1} = \Sigma \quad \text{و:}$$

بتعويض كل معاملات ($E(ee')$) بما يمثلهم ، نتحصل على العلاقة التالية في الشكل المصفوفي:

$$\begin{pmatrix} \sigma_{e_1}^2 & \sigma_{e_1 e_2}^2 \\ \sigma_{e_2 e_1}^2 & \sigma_{e_2}^2 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \sigma_u^2 & 0 \\ 0 & \sigma_v^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \gamma_{11}\sigma_u^2 & \gamma_{12}\sigma_v^2 \\ \gamma_{21}\sigma_u^2 & \gamma_{22}\sigma_v^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{pmatrix}$$

$$= \begin{pmatrix} \gamma_{11}^2\sigma_u^2 + \gamma_{12}^2\sigma_v^2 & \gamma_{11}\gamma_{21}\sigma_u^2 + \gamma_{12}\gamma_{22}\sigma_v^2 \\ \gamma_{11}\gamma_{21}\sigma_u^2 + \gamma_{12}\gamma_{22}\sigma_v^2 & \gamma_{21}^2\sigma_u^2 + \gamma_{22}^2\sigma_v^2 \end{pmatrix} \quad (11)$$

يمكن كتابة الصيغة (11) في شكل جملة معادلات على النحو التالي:

$$\begin{cases} \sigma_{e_1}^2 = \gamma_{11}^2\sigma_u^2 + \gamma_{12}^2\sigma_v^2 \\ \sigma_{e_2}^2 = \gamma_{21}^2\sigma_u^2 + \gamma_{22}^2\sigma_v^2 \\ \sigma_{e_1 e_2}^2 = \gamma_{11}\gamma_{21}\sigma_u^2 + \gamma_{12}\gamma_{22}\sigma_v^2 \\ \sigma_{e_1 e_2}^2 = \gamma_{11}\gamma_{21}\sigma_u^2 + \gamma_{12}\gamma_{22}\sigma_v^2 \end{cases} \quad (12)$$

لصدمات السياسة المالية

باعتبار أن (A) مصفوفة متناظرة يمكننا ملاحظة أن المعادلة الثالثة والرابعة متشابهان، وبالتالي فنحن امام جملة معادلات تتكون من ثلاث معادلات وستة مجاهيل $(\gamma_{11}\gamma_{12}\gamma_{21}\gamma_{22}\sigma_u^2\sigma_v^2)$. تحت هذه الشروط فالنظام غير معرف، وبالتالي يجب علينا القيام بوضع سلسلة من القيود على المعالم بغرض جعله معرف، مبدئياً يكون العدد الأدنى للقيود (n) التي يجب فرضها على النظام (VAR) أو (SVAR) لجعله معرفاً معطى من خلال العلاقة التالية مع (k) عدد المتغيرات الداخلية أو عدد المعادلات:

$$n = \frac{k(k-1)}{2}$$

يكون هذا العدد الحد الأدنى من القيود الضرورية لـ (juste identification) وليس لـ (sur identification)، حيث يعتبر (Sims, 1980) أن قيود (sur-identification) غير واقعية¹.

لا يجب وضع قيود على المصفوفات المرتبطة بالتأخيرات داخل النموذج بهدف تجنب عرقلة ديناميكية النموذج التي هي أساس عمل نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR).

الفرع الثالث: استراتيجية وضع القيود داخل نموذج (SVAR)

1- قيود المدى القصير

في مثالنا $(n=3(3-1)/2=3)$ هذا يعني أنه يجب علينا فرض ثلاث قيود على هذا النظام حتى يمكن تعريفه تتمثل قيود المدى القصير في اقحام علاقات ارتباط معاصرة داخل المصفوفة (A) (الأثار المعاصرة) بين متغيرات النموذج وتسمى هذه المقاربة (short-run identification approach of SVAR).

في حالتنا إمكانيات وضع القيود متنوعة وتكون كالتالي:

نضع جميع عناصر القطر مساوية للواحد مما يعني $(\gamma_{11} = 1 \quad \gamma_{22} = 1)$ ، نكون بهذا الاجراء قد وضعنا قيدين ولم يبقى الا قيد واحد، في حالة القيد المتبقي نكون امام عدة استراتيجيات متاحة يتم استعمال ما هو مناسب للدراسة المقترحة ويمكن تحديد هذه الاستراتيجيات في الحالات التالية:

¹ Jonas Kibala Kuma. Op.cit ,p8

لصدمات السياسة المالية

الحالة الأولى: استراتيجية مصفوفة الوحدة

إذا افترضنا أنه لا توجد آثار آنية أو معاصرة بين المتغيرتين (عدم وجود ارتباط أني) إذا يمكن بكل بساطة كتابة المصفوفة (A) في شكل مصفوفة الوحدة بمعنى جعل العناصر خارج القطر معدومة (نحن هنا في حالة نموذج ال (VAR) البسيط أو المعياري) (أربع قيود):

$$(\gamma_{11} = 1 \quad \gamma_{12} = 0 \quad \gamma_{21} = 0 \quad \gamma_{22} = 1)$$

الحالة الثانية: استراتيجية أو مقارنة المصفوفة المثلثية السفلى ((factorisation de Cholesky)

يتم استخدام هذه الاستراتيجية في حالة كان لمتغيرة ما آثار آنية معاصرة على متغيرة أخرى بدون أن تكون لتلك المتغيرة آثار معاصرة على المتغيرة الأولى (انعدام أثر الرجوع)، في هذه الحالة فان تغيرات المتغيرة المؤثرة أو المسببة تكون دالة فقط لاستحداثاتها الخاصة (تباينها)، عكس ذلك فان تغيرات المتغيرة الثانية التي يحدث فيها التأثير فإنها تكون مفسرة من طرف تشكيلة خطية مكونة من استحداثاتها الخاصة (تباينها) واستحداثات المتغيرة الأولى، في هذه الحالة فانه يكفينا وضع قيد واحد يتمثل في إعطاء قيمة صفرية لعنصر يقع في اعلى أو أسفل قطر المصفوفة (A).

فاذا افترضنا ان المتغيرة (y) تمارس تأثير أني معاصر على المتغيرة (x) بدون أثر للرجوع، بمعنى ان المتغيرة (x) لا تمارس أثر أني على المتغيرة (y)، تكون إذا المصفوفة (A) ومعكوسها على الشكل التالي:

$$A = \begin{pmatrix} 1 & 0 \\ a_{21} & 1 \end{pmatrix} \quad A^{-1} = \begin{pmatrix} 1 & 0 \\ -a_{21} & 1 \end{pmatrix}$$

في هذه الحالة فان نظام المعادلات المرتبط بالعلاقة:

$$E(ee') = A^{-1}E(uu')A'^{-1} = \Sigma$$

بعد استبدال كل حد بما يمثله يصبح:

لصدمات السياسة المالية

$$\begin{cases} \sigma_{e_1}^2 = \sigma_u^2 \\ \sigma_{e_2}^2 = a_{21}^2 \sigma_u^2 + \sigma_v^2 \\ \sigma_{e_1 e_2}^2 = \sigma_{e_2 e_1}^2 = -a_{21} \sigma_u^2 \end{cases}$$

مع (u, e_1) تمثل استحداثات (y_t) و (v, e_2) تمثل استحداثات (x_t) .

داخل هذا النظام نعلم أن استحداثات أو صدمات (y) تتعكس عليها (العلاقة الأولى) وعلى (x) (العلاقة الثانية والثالثة)، عكس ذلك فإن صدمات (x) لا تنتقل انيا إلى (y) حيث (e_1, u) ليست دالة لـ (v, e_2)

خلاصة القول أن الفرضيات أو الاستنتاجات النظرية هي التي تقودنا في عملية وضع القيود داخل النموذج.

2- قيود المدى البعيد

تتعلق قيود المدى البعيد بالآثار المتراكمة للصدمات (الاستحداثات) خلال الفترة الزمنية، وتمثل آثار المدى البعيد لصدمة موجبة دائمة على متغيرة داخلية من متغيرات النظام، بغرض فهم قيود المدى البعيد ننطلق من نموذج $(VAR(1))$ الممثل في شكله المختصر على النحو التالي:

$$Y_t = A^{-1}\lambda + A^{-1}B_1Y_{t-1} + A^{-1}u_t \quad (13)$$

بهدف الإحاطة بآثار المدى البعيد للتغيرات الحاصلة في المتغيرات من خلال دوال الاستجابة الدفعية (IRF) يجب علينا إيجاد تمثيل المتوسطات المتحركة للعلاقة (8a) وتسمى أيضا (VMA) أي $(VMA(\infty))$ ، التي تعطى كالآتي:

$$(1 - A^{-1}B_1L)Y_t = A^{-1}\lambda + A^{-1}u_t$$

$$Y_t = (1 - A^{-1}B_1L)^{-1}A^{-1}\lambda + (1 - A^{-1}B_1L)^{-1}A^{-1}u_t$$

لصدمات السياسة المالية

إذا وضعنا:

$$e_t = (1 - A^{-1}B_1L)^{-1}A^{-1}u_t = A^{-1}u_t + \theta_1 A^{-1}u_{t-1} + \theta_2 A^{-1}u_{t-2} + \theta_3 A^{-1}u_{t-3} + \dots$$

تكون إذن دوال الاستجابة الدفعية المتراكمة خلال فترة المدى البعيد معطاة كالآتي:

$$\theta_{\infty} = \frac{\partial e_t}{\partial u_t} + \frac{\partial e_t}{\partial u_{t-1}} + \frac{\partial e_t}{\partial u_{t-2}} + \dots = (I - A^{-1}B_1)^{-1}$$

تمثل هذه الأخيرة مستوى استمرارية (persistence) الصدمات خلال الفترة الزمنية، و لمعرفة أثار المدى البعيد لصدمة خاصة بمتغيرة ما على المتغيرات الأخرى تشكل المصفوفة المربعة (F) ذات الرتبة (KxK) التالية:

$$F = \theta_{\infty}A^{-1}$$

في حالة نموذجنا (var(1)) بمتغيرتين (x_t) و (y_t) وإذا افترضنا هذه المرة أن (x_t) تؤثر في (y_t) على المدى البعيد) عكس ذلك فإن (y_t) لا تؤثر على (x_t) في المدى البعيد)، تكون المصفوفة (F) إذا كالتالي:

$$F = \begin{pmatrix} NA & NA \\ 0 & NA \end{pmatrix}$$

القيمة صفر التي يأخذها العنصر تحت القطر تعكس الفرضية الموضوعية سابقا، اما القيم (NA) فيتم حسابها.

لصدمات السياسة المالية

المبحث الثاني: أثار صدمات السياسة المالية في نموذج (SVAR) الاساسي

يتفق الكثير من الباحثين على ان منهجية ال(SVAR) تسمح بحساب مضاعفات السياسة المالية بدون التقيد بالشروط التي تفرضها النماذج الاقتصادية الكلية الكبرى التي تعتمد على الافتراضات أكثر من اعتمادها على قياس أثار السياسة المالية على النشاط الاقتصادي. يمكننا بتطبيق منهجية (SVAR) الانتقال من بواقي نموذج (VAR) المعياري إلى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا، وبعد تشخيص وتعريف الصدمات الهيكلية يمكننا محاكاتها وملاحظة أثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تقدير نموذج (SVAR) بالنسبة إلى (Blanchard et Perotti (2002) لا يتطلب وضع قيود مسبقة على العلاقات بين متغيرات النموذج، الشكل أو الصورة الهيكلية لنموذج (SVAR) مرتبطة بالقيود الانية المعاصرة المفروضة بغرض التعريف والتشخيص الاحصائي لصدمات السياسة المالية وضمان الطبيعة الخارجية (l'exogénéité de ces chocs) لهذه الصدمات، وهذه القيود مبنية على معرفة الإطار المؤسسي والجباي الذي يحتوي على معلومات خاصة بنظام التعريفات والتحويلات إلى جانب الطبيعة الزمنية للتحويلات الجبائية.

تستمد منهجية (SVAR) أهميتها من أخذها بعين الاعتبار للطبيعة الخارجية للإجراءات المالية المتخذة في زمن السلم (الفترة والظروف العادية) ولخاصيتها التقديرية البحتة.¹ تسمح هذه النماذج أيضا بتوليد دوال الاستجابة الدفعية التي تعطينا معلومات اقتصادية مهمة منها:

- اشارة وأثر تغير النفقات العامة أو الاقتطاعات الجبائية على الناتج المحلي ومتغيرات التحكم الأخرى إلى جانب شدة الاستجابة الديناميكية (ضعيفة، قوية).
- الإطار الزمني لتعديلات النشاط الاقتصادي والمتغيرات الأخرى كاستجابة للصدمات المالية، وجود أو غياب الاجل في الاستجابة القصوى للمتغيرات
- ديمومة الاستجابة (طول الفترة الزمنية للأثار المقدرة)²

¹ Slimani, Slah ;Budgetary shocks and economic dynamics in Tunisia under a structural VAR approach ; 25 September 2017 ; MPRA Paper No. 81573 ; posted 25 Sep 2017 15:05 UTC,p3

² Slimani, Slah ,Op.cit., p4

المطلب الأول: الخطوات المنهجية للدراسة التطبيقية

- 1- سنقوم بداية بإجراء اختبارات جذر الوحدة على جميع المتغيرات المستعملة في الدراسة والتي حددناه في كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات الكلية، النفقات العامة، وأخيرا متغيرة الانفاق الكلي الاستهلاكي، وهذا من خلال اختبار (ADF) (PP) (KPSS) بغية معرفة احقية استعمال نموذج (SVAR) في النمذجة.
- 2- سنقوم بتقدير نموذج (VAR) المناسب والذي تتوفر فيه جميع الخصائص الإحصائية.
- 3- تحويل شعاع البواقي القانونية إلى شعاع الاستحداثات الهيكلية.
- 4- استخراج دوال الاستجابة الهيكلية.
- 5- تحليل تجزئة التباين.

تعريف المتغيرات

البيانات المستعملة داخل النموذج تمثل بيانات سنوية لكل من الناتج المحلي الحقيقي، الإيرادات العمومية، النفقات العمومية، علما ان متغيرة النفقات العمومية تمثل مجموع الاستهلاك العمومي والاستثمار العمومي والتي تمثل مجمل الطلب العمومي من السلع والخدمات. إلى جانب هذه المتغيرات المستعملة في النموذج الأساسي فإننا سنستعمل متغيرة الاستهلاك النهائي للأسر عند التطرق إلى النموذج الموسع في المبحث الثالث، جميع المتغيرات مأخوذة باللوغاريتم ما عدى متغيرة الاستهلاك النهائي للأسر فهي تمثل نسبة من الناتج المحلي¹، ولإدراك تدفقات الاقتصاد الحقيقية قمنا باستعمال مؤشر للأسعار قصد تكميش مختلف المتغيرات، ولذلك جميع قيم المتغيرات معبر عنها بالأسعار الثابتة، وكلها مستوحاة

¹ عادة يتم ادخال اللوغاريتم على المتغيرات بغرض تهذيبها من جهة واستخراج المرونات من جهة ثانية، اما المتغيرات المستعملة كمعدل فتستثنى من هذا التحويل، انظر:

لصدمات السياسة المالية

من بيانات البنك الدولي، وتمتد من سنة 1970 إلى سنة 2017، بوحدة الدولار الأمريكي ونرمز لها كالتالي:

CFM : الاستهلاك النهائي للأسر كنسبة مئوية من الناتج المحلي.

DP : النفقات العمومية.

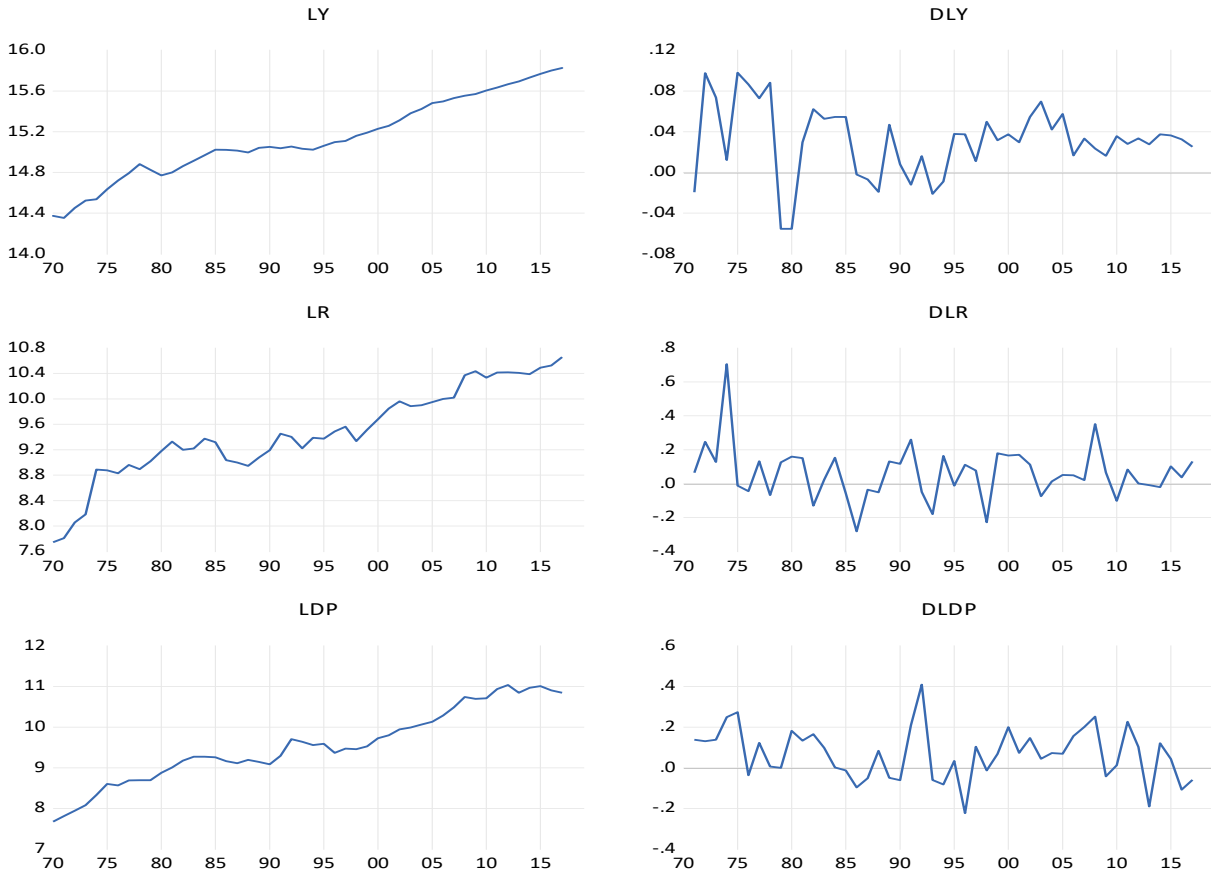
Y : الناتج المحلي الخام.

R : الإيرادات الكلية.

الفرع الأول: التحليل الاحصائي والوصفي لمتغيرات النموذج

يمثل الشكل رقم (13) تطور بيانات متغيرات النموذج الاساسي الممثلة في كل من الإيرادات الكلية، الناتج المحلي الخام، النفقات العمومية خلال الفترة 1970-2017 ، إلى جانب فروقاتها المطلقة من الرتبة الأولى.

الشكل رقم (13) التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

لصدمات السياسة المالية

نلاحظ من خلال التمثيل البياني الموضح في الشكل رقم (13)، أن جميع بيانات المتغيرات تتميز بوجود اتجاه عام، وبالتالي فمتوسطها دالة للزمن، كما نلاحظ عدم تميزها بتقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة إذ ان تطورها يشابه تطور سلوك خطي، كما نلاحظ عدم وجود تغيرات هيكلية في تطورها.

1- التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة

يبين الجدول رقم (02) أهم الاحصاءات الوصفية لبيانات متغيرات الدراسة، ممثلة في الوسط الحسابي، أعظم وأدنى قيمة، معيار الالتواء (Skewness) ومعيار التفلطح (Kurtosis) الخاص بتوزيع البيانات¹ واخير إحصائية (Jarque-Bera) الخاصة بالتوزيع الطبيعي للبيانات.

جدول رقم (02) الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	R	Y	DP
Mean	16236.65	4016527.	20580.44
Median	11852.52	3441203.	12887.68
Maximum	42477.07	7462982.	62017.16
Minimum	2309.890	1710521.	2152.381
Std. Dev.	10722.29	1585416.	18225.56
Skewness	0.866588	0.622968	1.103508
Kurtosis	2.544101	2.328242	2.773300
Jarque-Bera	6.423487	4.007235	9.844629
Probability	0.040286	0.134847	0.007282
Sum	779359.4	1.93E+08	987860.9
Sum Sq. Dev.	5.40E+09	1.18E+14	1.56E+10
Observations	48	48	48

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Eviews 12

¹ تعطى الاحصائيتان في الصيغة التالية:

$$skew = \frac{\frac{1}{N-1} \sum (y_i - \bar{y})^3}{(\sigma^2)^{3/2}}, \quad kurt = \frac{\frac{1}{N-1} \sum (y_i - \bar{y})^4}{(\sigma^2)^2}$$

لصدمات السياسة المالية

بلغ المتوسط العام لكل من الإيرادات الكلية (R) الناتج المحلي الحقيقي (Y)، والانفاق الكلي (DP) على التوالي (16236.65) و (4016527.4) (20580.44) خلال فترة الدراسة، إلى جانب ذلك فإن قيم البيانات تراوحت بين الحد الأدنى (2309.890) (1710521.1) (2152.381) والحد الأقصى (42477.07) (7462982.6) (62017.16) على التوالي، أما بالنسبة إلى التوزيع الاحتمالي لبيانات الدراسة فإننا نلاحظ أن التواء التوزيع بالاعتماد على إحصائية (Skewness)، وقياس مدى تماثله حول المتوسط¹، بالنسبة إلى كلا من (R) (Y) (DP) تساوي على التوالي (0.86، 0.62، 1.10)، وهي كلها قيم بعيدة عن القيمة صفر الموافقة للتوزيع التناظري² للبيانات، علما أن الإشارة الموجبة للإحصائية دليل على أن أغلب قيم البيانات تقع على يمين متوسط السلسلة.

لقياس شكل تفلطح ذيول التوزيع نستعين بإحصائية (Kurtosis)، مع الإشارة إلى أن هذه الإحصائية تأخذ القيمة ثلاثة في حالة التوزيع الطبيعي للبيانات، قيمة إحصائية (Kurtosis) لبيانات المتغيرات تساوي على التوالي (2.54، 2.32، 2.77)، هذا يعني أن البيانات تتميز في توزيعها بأنها قليلة التفلطح، نظرا إلى أن كلا من إحصائية (Skewness) و (Kurtosis) لا تسمح لنا بتأكيد التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة فإننا نستعين بإحصائية (Jarque-Bera) التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي قانون التوزيع الاحتمالي الطبيعي للبيانات، حيث نلاحظ أن القيم الاحتمالية المرتبطة بهذه الإحصائية أقل من خمسة بالمئة الضرورية لقبول فرض عدم التوزيع الطبيعي، ما عدى بيانات متغيرة الناتج المحلي الحقيقي التي كانت فيها قيمة الاحتمال أكبر من خمسة بالمئة مما يعني قبول فرض عدم الخاص بالتوزيع الطبيعي لبيانات الناتج المحلي الحقيقي.

الفرع الثاني: اختبارات الاستقرار

نلاحظ أن السيولة المولدة لبيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بالدراسة تحتوي كلها على اتجاه عام، مما يعني أنها من النوع (TS) غير أن تأكيد ذلك يعتمد على اختبارات جذر الوحدة.

¹ كريس بروك، الاقتصاد القياسي التمهيدي للمالية، دار جامعة الملك سعود للنشر، 2020، ص-ص 72-73.

² Ismail Fasanya, Ayinke Fajob, Abiodun Adetokunbo, Are Fiscal Decits Inationary in Nigeria? Evidence From Cointegration With Structural Breaks ; Research square ; p9. DOI: <https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-35211/v1>

لصدمات السياسة المالية

1- اختبارات جذر الوحدة على متغيرات الدراسة

من اجل الكشف عن رتبة استقرارية السلاسل الزمنية استعملنا كلا من اختبار $(Dickey - Fuller(DF)^1)$ $(Augmented Dicky Fuller(ADF)^2)$ $(Phillips Perron (PP)^3)$ ، حيث ان عدم استقرارية السلاسل يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف (spurious regression) وتكمن المشكلة الاساسية في اختبار (ADF) (PP) بانها تتعامل مع السلسلة الزمنية بافتراض الخطية وبالتالي من المحتمل ان تقبل فرض العدم وهو خاطئ، هذا الامر دفع (Perron.P.1989) إلى تطوير اختبار (ADF) بافتراض وجود تغير هيكلي في السلسلة الزمنية قبل اجراء اختبار سكونها، ويعد اختبار (ZAU) اختبارا بديلا لاختبار (ADF, PP) وهو اختبار زمني يستعمل كافة المشاهدات في السلسلة الزمنية كما يستعمل متغيرات وهمية مختلفة لكل تاريخ يمكن ان يمثل مقطع هيكلي⁴ ، من جهتنا سنقتصر على الاختباران السابقان ولن نلجأ إلى اختبار $(KPSS)$ الا في حالة كانت نتائج الاختباران متباينة .

نتائج اختبارات جذر الوحدة ملخصة في الجدول التالي:

¹ Dickey, D.A. et Fuller, W.A. (1979), "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root", Journal of the American Statistical Association, 74, pp: 427-431.

² Dickey, D.A. et Fuller, W.A. (1981), "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root", Econometrica, 49, n°4, July, pp: 1057-1072

³ Phillips, B.C.P et Perron, P. (1988), "Testing for a Unit Root in Time Series Regression", Biometrika, 75, 2, pp: 335-46 et Phillips, B.C.P (1987), "Time Series Regressions with a Unit Root", Econometrica, vol. 55, n° 2, pp: 277-301.

⁴ عماد الدين محمد المصباح، حمد عبد الكريم المرعي، هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد؟ أدلة تجريبية باستعمال بيانات المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 123 / اذار، 2020 ، ص ص 175-191 .

لصدمات السياسة المالية

نتائج اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى

جدول رقم (03)

Null Hypothesis: the variable has a unit root							
		ADF			PP		
		LY	LR	LDP	LY	LR	LDP
With Constant	t-Statistic	-1.	-1.8936	-1.7306	-0.7984	-1.9212	-1.6892
		3218					
	Prob.	0.6116	0.3324	0.4096	0.8103	0.3200	0.4301
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0760	-3.2396	-2.3706	-2.1007	-3.2212	-2.5009
	Prob.	0.1241	0.0893	0.3895	0.5320	0.0928	0.3264
		n0	*	n0	n0	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.4387	2.5518	3.4434	5.1450	2.5131	3.1735
	Prob.	0.9997	0.9969	0.9997	1.0000	0.9966	0.9994
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

*** : معنوية بنسبة 1 % ، ** : معنوية بنسبة 5 % ، * : معنوية بنسبة 10 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Eviews 12

لصدمات السياسة المالية

جدول رقم (04) نتائج اختبار (ADF) و (PP) عند الفرق الأول

		ADF			PP		
		d(LY)	d(LR)	d(LDP)	d(LY)	d(LR)	d(LDP)
With Constant	t-Statistic	-5.0292	-6.4878	-5.5753	-5.1138	-6.4880	-5.5848
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0452	-6.5298	-5.6412	-5.1309	-6.5245	-5.6521
	Prob.	0.0009	0.0000	0.0001	0.0007	0.0000	0.0001
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2400	-5.7325	-4.6966	-3.2469	-5.7264	-4.7019
	Prob.	0.0018	0.0000	0.0000	0.0017	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***

*** : معنوية بنسبة 1 % ، ** : معنوية بنسبة 5 % ، * : معنوية بنسبة 10 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Eviews 12

بينت نتائج الاختبار سواء اختبار (ADF) ، (PP) ، أن كل المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة ، إذ نلاحظ أن إحصاءات الاختبار أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، حيث تبين ذلك القيم الاحتمالية المرافقة للإحصاءات، مما يعني قبول الفرضية الصفرية H_0 ما عدى بالنسبة إلى متغيرة الإيرادات العامة في نموذج الاختبار العام فقط، مما يدل في الأخير على ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، نتيجة احتوائها على جذر الوحدة.

بأجراء نفس الاختبارات على البيانات عند اخذ الفرق الأول نلاحظ ان جميع الإحصاءات المحسوبة سواء عند (Augmented Dicky Fuller(ADF) أو (Phillips Perron) اقل من الجدولة، حيث ان جميع القيم الاحتمالية المرافقة لهذه الإحصاءات اقل من 0.05، مما يعني رفض فرض عدم لوجود جذر الوحدة وقبول الفرض البديل، نستنتج ان المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أي انها كلها متكاملة من الرتبة الأولى.

لصدمات السياسة المالية

الفرع الثالث: نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي الاساسي (SVAR)

يتمثل النموذج الأساسي الذي سنعتمد عليه في هذه المرحلة والذي يفسر الديناميكية التي يسلكها الاقتصاد عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص في النموذج المعطى من خلال العلاقة التالية:

$$Y_t = A(L)X_t + u_t$$

حيث يمثل (Y_t) : شعاع المتغيرات الداخلية مكون من الناتج المحلي الحقيقي، النفقات العمومية ، الإيرادات الكلية (lr, ldp, ly) .

حيث يمثل (X_t) : شعاع الابطاءات الأولى للمتغيرات الداخلية.

$A(L)$: كثير الحدود الخاص بمعامل التأخير، و $(U_t = (u_t^r, u_t^{dp}, u_t^y))$ هو شعاع البواقي القانونية لنموذج (VAR) بالنسبة لكل متغيرات النموذج وتمثل الجزء غير المتنبئ به نتيجة استفادتنا فقط من المعلومة المحتوات في المشاهدات السابقة للمتغيرات الداخلية ، يسمح لنا هذا التمثيل بالتحديد الصحيح للصدمات المالية وصدمات النفقات وتحويل شعاع البواقي القانونية إلى شعاع الاستحداثات الهيكلية حيث:

$$e_t = e^r e^{dp} e^y$$

1-تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

سوف نقوم بتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) المناسب والمعبر عن السلوك الديناميكي للعلاقة التي تجمع بين متغيرة الناتج المحلي الحقيقي وكلا من متغيرات الانفاق الكلي والإيرادات العامة. تعطى الصيغة الرياضية للنموذج المقدر كالتالي:

$$\Delta y_t = \sum_{i=1}^n A \Delta y_{t-i} + \sum_{j=1}^k B \Delta r_{t-i} + \sum_{j=1}^k C \Delta dp_{t-i} + \varepsilon_t \quad (1)$$

1-1-تحديد التأخير الأمثل لنموذج (VAR)

عملية تقدير نموذج (VAR) بابطاءات اقل مما هو ضروري تؤدي إلى تشويه العلاقة الديناميكية الحقيقية التي تجمع بين متغيرات الدراسة، كما ان تمثيل نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) بعدد ابطاءات أكبر مما تتطلبه العلاقة بين المتغيرات يقود عادة إلى الحصول على مقدرات متحيزة نتيجة كثرة المعالم المقدر، تتم عملية تمثيل النموذج الأمثل في عائلة نماذج (VAR) من خلال تحديد الرتبة المناسبة

لصدمات السياسة المالية

للمنموذج (p)، لهذا كان من الواجب تمثيل نموذج (VAR) بإبطاءات مناسبة وفق معايير معينة ومتنوعة، تتمثل أهم المعايير المستعملة في هذا الإطار في معايير المعلومات¹، كمعيار (AIC: Akaike information criterion)، معيار (SC: Schwarz information criterion)، معيار (HQ: Hannan-Quinn information criterion)، معيار (FPE: Final prediction error)².

1-2- عدد الإبطاءات المثلى لنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

قبل تقدير نموذج (VAR) وجب معرفة الرتبة المثلى لهذا النموذج، بينت معايير المعلومات الخاصة بأمثل تأخير لنموذج شعاع الانحدار الذاتي ان كل من معيار (FPE) (AIC)³ ومعيار (HQ) قد حددت التأخير الأول، أما معيار (LR) فقد حدد التأخير الثالث كأفضل تأخير للنموذج، علما ان صيغة الرياضية لهذه المعايير تعطى كالتالي⁴:

$$AIC = Ln |\hat{\Sigma}| + (p^2 k) \frac{2}{N} \quad \text{معيار (Akaike):}$$

$$SC = Ln |\hat{\Sigma}| + (p^2 k) \frac{Ln N}{N} \quad \text{معيار (Schwarz):}$$

$$H - Q = Ln |\hat{\Sigma}| + (p^2 k) \frac{2Ln Ln N}{N} \quad \text{معيار (Hannan-Quinn):}$$

($\hat{\Sigma}$)، (k)، (p)، (N) : تمثل على التوالي : مصفوفة التباين والتباين المشترك، عدد المتغيرات، عدد التأخيرات، حجم العينة.

بغية الاحتفاظ بدرجات الحرية ونتيجة ان المعطيات سنوية سنختار التأخير الأول لتحديد رتبة نموذج (VAR) بشرط أن يحقق هذا النموذج جميع الشروط الضرورية الخاصة بالجودة الإحصائية، مع العلم أن

¹ يمكن الإشارة إلى انه إلى جانب الطرق المذكورة لتحديد عدد الإبطاءات المناسبة، هناك طرق أخرى مثل نسبة المعقولة (LR) واختبار (GP)(Godfrey-Portmanteau)

² تتوافق طريقة اختيار الإبطاء الأمثل مع أدنى قيمة لهذه المعايير.

³ يسمح معيار (Akaike) باستخراج إبطاءات أكبر من الإبطاءات التي تستنتجها معايير المعلومات الأخرى.

⁴ Katarina Juselius ; The Cointegrated VAR Model ; Op.cit ; p71

لصدمات السياسة المالية

الابطاء الثاني كأقصى ابطاء يكفي على العموم لمحاكات بشكل كلي السلوك الديناميكي لنظام متجه الانحدار الذاتي¹.

الجدول رقم (05) يمثل نتائج معايير المعلومات المستعملة في استخراج أحسن تأخير لنموذج (VAR).

الجدول رقم (05) أمثل تأخير لنموذج شعاع الانحدار الذاتي

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLY DLR DLDP						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	144.7036	NA	2.76e-07	-6.590867	-6.467992*	-6.545555
1	156.7821	21.90983	2.39e-07*	-6.734053*	-6.242555	-6.552804*
2	159.9661	5.331213	3.16e-07	-6.463537	-5.603416	-6.146351
3	172.4697	19.19157*	2.73e-07	-6.626495	-5.397751	-6.173372
4	176.9572	6.261659	3.48e-07	-6.416613	-4.819245	-5.827553

المصدر : مخرجات برنامج EVIEWS.12

بعد تقدير النموذج (VAR(1)) (الجدول رقم (1)، الملحق رقم (1)) وقبل الانتقال إلى تحديد الصدمات الهيكلية لمتغيرة الانفاق والايادات العامة على الناتج المحلي الخام، وجب التحقق من جودة المواصفات القياسية للنموذج وخلوه من اية مشاكل قياسية.

2- الخصائص الإحصائية لنموذج (VAR(1))

لنتائج تقدير نموذج VAR أهمية قصوى، لأنها تمثل المدخل الأساسي للنموذج الهيكلي وذلك عبر استخدام البواقي المختزلة، ولذلك ينبغي إجراء فحوص إحصائية أساسية على هذه الأخيرة للتأكد من

¹ Peter.P.Clarck, Ronald,Macdonald, Exchange rates and economic fundamentals .A methodological comparison of BEERs and REERs, IMF working paper, WP/98/67 ,1998,p20

لصدمات السياسة المالية

استقراريتها، بداية أوضحت اختبارات الارتباط الذاتي لبواقي VAR باستعمال إحصائية (LM)¹ خلو شعاع البواقي من مشكل الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى والثانية، غير ان المشكل موجود في اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي (الجدول رقم (2)، الملحق رقم (1))، كما ان اختبار المجموع التراكمي (Cusum Test) لمعرفة ثبات المعاملات في كل معادلة فردية، وتبيان ثباتها ، بين عدم ثباتها في معادلتين من المعادلات الثلاث مما يدل على أن نظام الانحدار الذاتي المختزل يشير إلى احتوائه على معاملات هيكلية غير ثابتة (انظر الشكل (2) (4)، الملحق رقم (1)).

كما تجاوز النموذج مشكل عدم تجانس تباين الخطأ من خلال اختبار (White) ومشكل عدم الاستقرار إذ أن جميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة، غير ان التوزيع الطبيعي للبواقي لم يتحقق في هذا النموذج إذ بين اختبار (Jarque-Bera)² عدم إمكانية قبول فرضية العدم للتوزيع الطبيعي للبواقي (الجدول رقم (3) الملحق رقم (1)) ، مع العلم ان فرضية التوزيع الطبيعي غير أساسية في نموذج (VAR)، وبالتالي فالنموذج المقدر ((VAR(1) يعاني من مشكل الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي حتى الرتبة الثانية مع توزيعها توزيعاً لا يتبع توزيع القانون الطبيعي، كما يعاني من مشكل عدم ثبات معالمه، نتيجة المشاكل القياسية لهذا النموذج ننطلق إلى الاختيار الثاني لمعايير المعلومات المستعملة وتأسيس فترة التأخير هذه المرة على معيار (LR) وبالتالي فالنموذج الذي يراد تقديره الان هو نموذج ((VAR(3).

-تقدير نموذج ((VAR(3)

تعطى صيغة نموذج ال((VAR(3) المقدر في هذه الحالة في التمثيل التالي:

$$DLY = C(1,1)*DLY(-1) + C(1,2)*DLY(-2) + C(1,3)*DLY(-3) + C(1,4)*DLR(-1) + C(1,5)*DLR(-2) + C(1,6)*DLR(-3) + C(1,7)*DLDP(-1) + C(1,8)*DLDP(-2) + C(1,9)*DLDP(-3) + C(1,10) + u_{t1}$$

$$DLR = C(2,1)*DLY(-1) + C(2,2)*DLY(-2) + C(2,3)*DLY(-3) + C(2,4)*DLR(-1) + C(2,5)*DLR(-2) + C(2,6)*DLR(-3) + C(2,7)*DLDP(-1) + C(2,8)*DLDP(-2) + C(2,9)*DLDP(-3) + C(2,10) + u_{t2}$$

¹ تعطى إحصائية مضاعف لافرنج التي تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية p على الشكل التالي: $LM=(n-p)R^2$.

² الصيغة الرياضية لإحصائية (Jarque-Bera) تعطى كالتالي: $JB=\frac{n}{6}\beta_1^{1/2} + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2$

لصدمات السياسة المالية

$$DLDP = C(3,1)*DLY(-1) + C(3,2)*DLY(-2) + C(3,3)*DLY(-3) + C(3,4)*DLR(-1) + C(3,5)*DLR(-2) + C(3,6)*DLR(-3) + C(3,7)*DLDP(-1) + C(3,8)*DLDP(-2) + C(3,9)*DLDP(-3) + C(3,10) + u_{t3}$$

بعد تقدير النموذج (الجدول رقم (5)، الملحق رقم (2)) نقوم بفحص جودته انطلاقاً من تحديد الخصائص القياسية لشعاع البواقي من خلال مختلف الاختبارات الإحصائية.

1-3 اختبارات الجودة الإحصائية الخاصة بنموذج (VAR(3))

يبين الجدول رقم (06) والجدول رقم (07) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم (06) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	6.021146	9	0.7378	0.664039	(9, 70.7)	0.7383
2	8.019219	9	0.5322	0.896569	(9, 70.7)	0.5330
3	10.46306	9	0.3143	1.189619	(9, 70.7)	0.3152
4	4.743326	9	0.8561	0.518578	(9, 70.7)	0.8564

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

الجدول رقم (07) اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	6.021146	9	0.7378	0.664039	(9, 70.7)	0.7383
2	13.42312	18	0.7658	0.731194	(18, 74.0)	0.7686
3	23.85650	27	0.6383	0.868697	(27, 67.8)	0.6495
4	31.53259	36	0.6810	0.843348	(36, 59.8)	0.7051

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

بين اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستعمال إحصائية (LM) خلو شعاع البواقي من مشكل الارتباط الذاتي حتى الرتبة الرابعة كما انه لا وجود لارتباط تسلسلي للبواقي من الرتبة الأولى إلى الرتبة الرابعة، كما تجاوز النموذج مشكل عدم تجانس تباين الخطأ من خلال اختبار (White) ومشكل عدم الاستقرار (الشكل رقم (5)، الملحق رقم (2))، كما ان التوزيع الطبيعي للبواقي تحقق في هذا النموذج اذ بين اختبار

لصدمات السياسة المالية

(Jarque-Bera) قبول فرضية العدم للتوزيع الطبيعي للبقاى باستعمال طريقة التعميد (orthogonalisation methode) ل(Urzua)، كما ان اختبار المجموع التراكمي (Cusum Test) لمعرفة ثبات المعاملات في كل معادلة فردية، وتبيان ثباتها (انظر الشكل رقم (6) (7) (8) ، الملحق رقم (2)) بين ثباتها في معادلتين من المعادلات الثلاث بطريقة تامة، وثبات نسبي في المعادلة الثالثة مما يدل على أن نظام الانحدار الذاتي المختزل يشير إلى احتوائه على معاملات هيكلية ثابتة.

وبالتالي فالنموذج المقدر (VAR(3)) لا يعاني من اية مشاكل إحصائية، مما يمكننا من المرور إلى المرحلة الثانية من منهجية العمل المطبقة وهي مرحلة الانتقال إلى نموذج (SVAR) من خلال تعريف مصفوفة القيود التي تسمح بعملية الانتقال، مع مراعاة الشروط المتعلقة بتحديد النموذج المذكورة سابقا.

نستطيع بعد الفحص الإحصائي التركيز على التحليل الهيكلي، وذلك بتقدير المصفوفة A و B، مصفوفات التأثيرات المعاصرة للصدمات الهيكلية بطريقة المعقولة العظمى (Maximum Likelihood).

من المفروض عادة في حالة استعمال الفرق الأول للمتغيرات عندما تكون غير مستقرة في المستوى، اجراء اختبار التكامل المشترك لمعرفة إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك تجمع ما بين المتغيرات في المدى البعيد، فان وجدت يمكن استعمال نموذج (VECM) والا فالأصح استعمال نموذج (VAR) بمتغيرات الفرق.

الفرع الرابع: اختبار التكامل المشترك واختبار السببية

1- اختبار التكامل المشترك

إن إجراء اختبار التكامل المشترك يستلزم أن تكون جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من نفس الرتبة لذلك يكون هذا الاختبار الخطوة الثانية بعد تحديد رتبة التكامل لكل متغير من خلال اختبار جذر الوحدة، ومن ثم بعد معرفة الرتبة، تتمثل الخطوة التالية في التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بواسطة اختبار التكامل المشترك. ويعد اختبار (Johansen and Juselius, 1990, 1992) من أهم اختبارات التكامل المشترك في حالة وجود أكثر من متغيرين في النموذج والذي يستخدم طريقة المعقولة العظمى ذات المعلومات الكاملة (Maximum Likelihood)

لصدمات السياسة المالية

(FIML)، والتي تعالج كل المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخلية، وليبيان هذا الاختبار يتم إعادة كتابة المعادلة الأولى للنموذج الاساسي في شكل نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) كالتالي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \sum_{i=1}^n \Gamma_i \Delta y_{t-i} + \Pi y_{t-p} + U_t \quad (2)$$

إذ أن (Π) مصفوفة المعاملات والتي تمثل أثار المتغيرات طويلة الأجل $(n \times n)$ ، ورتبة هذه المصفوفة يرمز لها بالرمز (r) ، وتحدد (r) عدد متجهات التكامل المشترك، وفي حالة $(0 < n > r)$ فإن هذه المصفوفة تتكون من مصفوفتين هما (α, β) ، أي أن $(\alpha\beta = \Pi)$ وتمثل β مصفوفة متجهات التكامل المشترك $(r \times n)$ ، وتقيس العلاقة بين متغيرات المتجه في الأجل الطويل التي تفترض أنها متكاملة من الرتبة الأولى، ولهذا السبب يتم استخدام قيم الفروق الأولى لهذه المتغيرات في نموذج (VAR)، بينما تمثل β المقدرة المصفوفة المناظرة للمصفوفة $(n \times r)$ ، وتمثل (α) مصفوفة معاملات حد تصحيح الخطأ $(r \times n)$ ، وهي تقيس علاقة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل¹، وبتقدير نموذج (VECM) يمكن اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أم لا، وإيجاد عدد متجهات التكامل المشترك المعنوية احصائياً باستخدام اختبارين لنسبة الإمكان (Ratio Likelihood) هما: اختبار الاثر (Trace Test) ويرمز له (λ_{trace}) واختبار القيم الذاتية العظمى (λ_{Max}) ويعطى وفق الصيغة الآتية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i) \quad (3)$$

(n) : عدد المشاهدات ، (λ_i) : تمثل القيمة الذاتية للرتبة (i) للمصفوفة (M) ، (k) : عدد المتغيرات، (r) رتبة المصفوفة (M).

تتبع هذه الإحصائية قانون التوزيع الاحتمالي مقارب لقانون (χ^2) ، اما قيمها المجدولة فمستخرجة من قبل (Johansen et Juselius, 1990) باستعمال طرق المحاكاة ، كما تم تطويرها من قبل (Osterwald-

¹ تسمى أيضا معامل الحشد، وتقيس سرعة تعديل اختلالات المدى القصير نحو الوضع التوازني للمدى البعيد.

لصدمات السياسة المالية

(Lenum,1992) ، مع الإشارة إلى ان طريقة المعقولية العظمى تتيح لنا الاختبار الدقيق لقيم معالم النظام وخاصة قيم معاملات اشعة التكامل المشترك، وهي الخاصية الغير متوفرة في اختبار (Engle et Grange)¹ للتكامل المشترك.

إلى جانب اختبار الأثر اقترح (Johansen) اختبار ثاني لتأكيد أو نفي وجود علاقة التكامل المشترك، متمثل في اختبار أعظم قيمة ذاتية، حيث تعطى إحصائية الاختبار في الصيغة التالية:

$$\lambda_{max} = -n \text{Log} (1 - \lambda_{r+1}) \quad , \quad r = 0,1,2$$

مع العلم أن منهجية الاختبار تتم بنفس الطريقة السابقة المطبقة في اختبار الأثر، كما تجدر الإشارة إلى انه في حالة اختلاف النتائج بين الاختباران من حيث وجود أو عدم وجود علاقة التكامل المشترك، فإننا نميل إلى الاخذ بنتيجة اختبار الأثر عوضا عن نتيجة اختبار أعظم قيمة ذاتية نظرا لقوة الاختبار الأول.

تتمثل فرضية العدم في اختبار الأثر (($H_0 (r \leq n)$) في أن عدد علاقات التكامل المشترك اقل أو يساوي r في مقابل الفرضية البديلة لوجود عدد اكثر من (r) . أما فرضية العدم لاختبار اعظم قيمة ذاتية فتعني أن عدد علاقات التكامل المشترك يساوي (r) مقابل الفرضية البديلة (H_1): ($r+1=r$) . وتختبر فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بمقارنة القيم المحسوبة للاختبار مع القيم المجدولة لكل من (Johansen and Juselius,1990) عند مستويات المعنوية المختلفة، ويتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة الخاصة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج إذا كانت القيمة المحسوبة للإحصائية اكبر من القيمة المجدولة، كما يتم معرفة عدد علاقات التكامل المشترك في حالة وجوده.

يبين الجدول رقم (08) نتائج اختبار التكامل المشترك:

¹Jondeau Éric. Les modèles monétaires de taux de change : un examen empirique. In: Économie & prévision, n°123-124, 1996- 2-3. Économie des taux de change. pp. 53-65; p57

لصدمات السياسة المالية

الجدول رقم (08)

نتائج اختبار التكامل المشترك (Johansen)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.331188	18.50362	21.13162	0.1121
At most 1	0.255391	13.56522	14.26460	0.0643
At most 2	0.037600	1.762976	3.841465	0.1843
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

بينت نتائج اختبار التكامل المشترك لـ (Johansen) من خلال إحصائية أعظم قيمة ذاتية (Maximum Eigenvalue) عدم إمكانية رفض فرض عدم الخاص بانعدام علاقة تكامل مشترك تجمع بين متغيرات الدراسة، إذ أن قيمة الإحصائية المحسوبة أقل من القيمة المجدولة مما يعني احقية استعمال نموذج (VAR) عوضاً عن نموذج (VEC).

بعد التأكد من احقية استعمال نموذج (VAR) عوضاً عن نموذج (VEC) ننتقل في هذه المرحلة إلى طرق تحديد مختلف صدمات السياسة المالية، حيث سنطرق إلى مختلف الحالات المحتملة لشكل عمل هذه الصدمات.

2- اختبار السببية لقرانجر (Granger)

سنحاول في هذه المرحلة تحديد اتجاه الصدمات المالية من خلال نتائج اختبار السببية لـ (Granger) وهذا بهدف الترتيب السليم للمتغيرات عند تحديد الأثر المباشر لبعضها البعض. من بين العديد من اختبارات السببية يعتبر اختبار (Granger, 1972) أشهرها، حيث ان الغرض منه هو تحديد اتجاه السببية بين مجموعة من المتغيرات، ويمكن اختصار عمل هذا الاختبار في التالي:

لصدمات السياسة المالية

نقرر أن المتغيرة (X) تسبب المتغيرة (Z)، إذا كانت معرفتنا للقيم السابقة للمتغيرة (X) تسمح لنا بالتنبؤ بقيم المتغيرة (Z) بشكل أفضل من التنبؤ المعتمد فقط على القيم السابقة للمتغيرة (Z)، علما ان هذا الاختبار يشترط استعمال المتغيرات بصيغتها المستقرة، وهذا بغرض عدم الوقوع فيما يسمى بالانحدار الزائف.¹

يمكن كتابة الصيغة البسيطة لنموذج الاختبار كما يلي:²

$$\Delta Z_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i \Delta Z_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta X_{t-j} + u_{1t} \quad (4)$$

$$\Delta X_t = \sum_{i=1}^n \gamma_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j \Delta Z_{t-j} + u_{2t}$$

ويتم اختبار السببية Granger وفق الفرضيات الآتية

الفرضية الصفرية (H_0) بالنسبة للمعادلة (1) تتمثل في:

• (DX) لا يسبب (DZ)، وذلك إذا كان : $\beta_j = 0$

ضد الفرضية البديلة (H_1) بالنسبة للمعادلة (1):

• (DX) يسبب (DZ)، وذلك إذا كان: $\beta_j \neq 0$

وبالمثل فإن الفرضية الصفرية (H_0) بالنسبة للمعادلة (2) تتمثل في:

• (DZ) لا يسبب (DX)، إذا كان : $\delta_j = 0$

ضد الفرضية البديلة (H_1) بالنسبة للمعادلة (2):

• (DZ) يسبب (DX)، إذا كان : $\delta_j \neq 0$

¹ أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص 128

² Min B. Shrestha, Guna R. Bhatta, Selecting appropriate methodological framework for time series data Analysis, The Journal of Finance and Data Science ,Volume 4, Issue 2, June 2018, Pages 71-89, ScienceDirect, 2018, p79.

لصدمات السياسة المالية

إن رفض أو قبول الفرضية الصفرية يعتمد أساساً على إحصائية فيشر وعلى الاحتمال المرافق لها، حيث أن قيمة احتمال أقل من 0.05 تعني قبول الفرض البديل لوجود السببية، أما قيمة أعلى من 0.05 فتعني قبول فرض عدم الذي ينفي وجود أية علاقة سببية بين المتغيرتان.

يبين الجدول رقم (09) نتائج اختبار السببية:

نتائج اختبار السببية (Granger)

الجدول رقم (09)

Pairwise Granger Causality Tests			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLR does not Granger Cause DLDP	45	2.88486	0.0676
DLDP does not Granger Cause DLR		0.57942	0.5649
DLY does not Granger Cause DLDP	45	1.12692	0.3341
DLDP does not Granger Cause DLY		1.28384	0.2881
DLY does not Granger Cause DLR	45	0.82880	0.4439
DLR does not Granger Cause DLY		4.27075	0.0208

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

2-1 نتائج الاختبار

تبين نتائج اختبار السببية لـ (Granger) أن:

- لا يوجد علاقة سببية بين النفقات والنتاج المحلي في أي اتجاه.
- الإيرادات تسبب الناجم المحلي والعكس غير صحيح.
- باحتمال عشرة بالمائة الإيرادات تسبب النفقات والعكس غير صحيح.

سوف نقوم في هذه المرحلة بتعريف الصدمات الهيكلية وتحديد بناءً على نتائج سببية قرانجر (Granger)، بمعنى أننا سوف نحدد الصدمات حيث أن اتجاه التأثير يكون من متغيرة الإيرادات الكلية إلى كل من متغيرة النفقات العامة ومتغيرة الناجم المحلي الإجمالي، مع انعدام علاقة تغذية متبادلة.

لصدمات السياسة المالية

المطلب الثاني: تحديد اتجاه الصدمات

سنقوم في هذه الخطوة من البحث بتحديد اتجاه الصدمات بناء على مجمل الاستراتيجيات المقترحة في هذا الإطار.

الفرع الأول: تحديد الصدمات بناء على سببية (Granger)

كما قد تطرقنا سابقا إلى الطريقة التي يتم بها تعريف الصدمات الهيكلية وكيفية الانتقال من نظام البواقي القانونية إلى الصدمات الهيكلية، يتم بناء نظام العلاقات الخطية بين البواقي القانونية (U_t) والصدمات الهيكلية (e_t) وفق نموذج $(AB)^1$ وفق الصيغة المصفوفية التالية:

$$(e = AA^{-1}u = Bu, \quad B = AA^{-1} \Rightarrow Ae = Bu)$$

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ c1 & 1 & 0 \\ c2 & 0 & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} lr \\ ldp \\ ly \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} u_r \\ u_{dp} \\ u_y \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} c3 & 0 & 0 \\ 0 & c4 & 0 \\ 0 & 0 & c5 \end{bmatrix}$$

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ c1 & 1 & 0 \\ c2 & 0 & 1 \end{bmatrix}, \quad B = \begin{bmatrix} c(3) & 0 & 0 \\ 0 & c(4) & 0 \\ 0 & 0 & c(5) \end{bmatrix}$$

وضع القيمة (0) تعني انعدام الأثار الانية، أما القيمة (c) فتعني أن هناك أثر أني بين المتغيرتين، حيث أن (c1) تعبر عن الأثر الانني بين الإيرادات والنفقات العمومية، أما (c2) فتعبر عن الأثر الانني بين الإيرادات والناتج حسب نتائج اختبار السببية لـ (Granger). عملية تقدير المعالم إلى جانب اختبارات المعنوية الإحصائية (z-Statistic) مرفقة بالقيم الاحتمالية أعطت النتائج المبينة في الجدول رقم (10)².

¹ AB : Amisano et Gianinnin, 1997

² النتائج مفصلة في الجدول رقم (1) الملحق رقم (3).

لصدمات السياسة المالية

جدول رقم (10) تقدير معالم النموذج (SVAR)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.328709	0.094068	-3.494392	0.0005
C(2)	0.024525	0.026173	0.937018	0.3487
C(3)	0.162315	0.017303	9.380830	0.0000
C(4)	0.101280	0.010797	9.380830	0.0000
C(5)	0.028180	0.003004	9.380830	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

يمكن تلخيص النتائج الكلية الخاصة بقيم المرونات الآتية الناجمة عن قيود المدى القصير المبنية على أساس سببية (Granger) في الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11) قيود المدى القصير ونتائج المرونات الآتية (المعاصرة)

	Lr	Ldp	Ly
Lr	1	0	0
Ldp	-0.328*	1	0
Ly	0.024	0	1

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

1- تحليل نتائج نموذج (SVAR)

من خلال ملاحظة المرونات الانية المستخلصة من نتائج تقدير نموذج (SVAR) يمكن استنتاج ما يلي:

- إذا تغيرت الإيرادات الكلية بواحد بالمئة فإن الانفاق العام ينخفض ب (0.328*) بالمئة في نفس السنة، يمكن تفسير ذلك بأن صدمة في الإيرادات العامة تعني ارتفاع في التحصيل الضريبي خلال السنة مما يعني وجود صعوبات في مالية الدولة تؤدي بدورها إلى قرارات خاصة بتخفيض الانفاق العام.

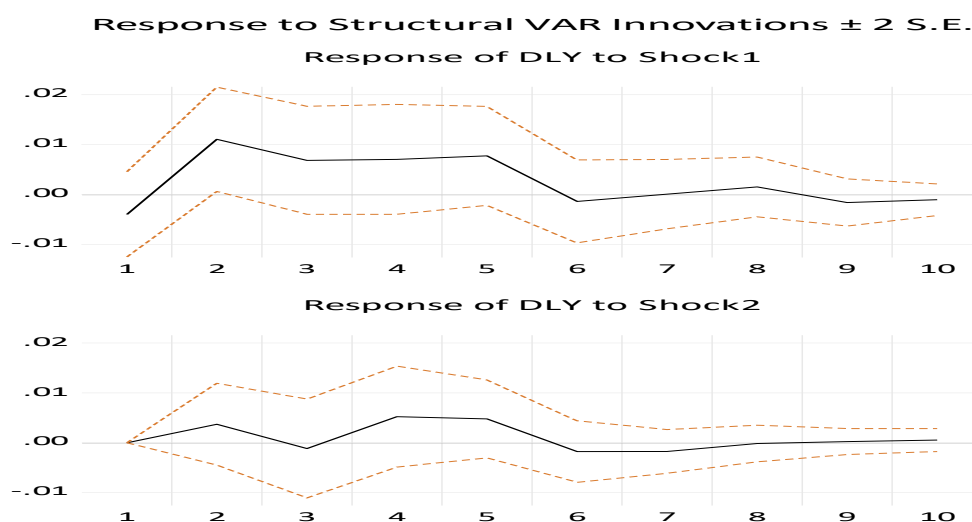
لصدمات السياسة المالية

- إذا تغيرت الإيرادات الكلية بواحد بالمئة فإن الناتج المحلي يرتفع بنسبة (0.024) بالمئة، غير أن هذا الأثر غير معنوي احصائياً عند مستوى معنوية 5 بالمئة.

الفرع الثاني: دالة الاستجابة الدفعية

بعد اجراء عملية التقدير للنموذج (SVAR) تحت مجموعة القيود المبنية على سببية (Granger)، نحاول معرفة استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمات السياسة المالية ممثلة في صدمة هيكلية خاصة بالنفقات العمومية ثم بصدمة خاصة بالإيرادات الكلية، يبين الشكل رقم (14) نتائج هاتين الصدمتين على تقلبات الناتج المحلي الإجمالي كلا على حدا.

الشكل رقم (14) دالة الاستجابة للناتج المحلي الإجمالي لصدمة على النفقات والإيرادات



Shock1: صدمة الإيرادات. Shock2: صدمة النفقات.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

1- تحليل نتائج دالة الاستجابة الدفعية

نلاحظ من خلال الشكل البياني لنتائج دالة الاستجابة الدفعية أن صدمة على الإيرادات تؤدي مباشرة إلى انخفاض في الناتج خلال السنة الأولى بمقدار ضئيل جداً ثم ينعدم هذا الأثر في السنة الثانية غير أن هذا التأثير يتحول إلى الموجب بداية من السنة الثانية حتى السنة الخامسة ما يلبث بعدها أن ينخفض في السنة السادسة ليعاود الارتفاع في السنة التي تليها ويبقى بين الموجب والسالب طيلة فترة المحاكات غير

لصدمة السياسة المالية

أن التمعن في معنوية هذه الاستجابات تقودنا إلى الإقرار بان هذه الاستجابة غير معنوية بالنسبة إلى جميع فترات المحاكات.

أما صدمة النفقات العمومية فلا تؤدي إلى أي أثر مباشر وفوري في نفس السنة (افتراض مبدئي حسب سببية (Granger))، فتأثيرها يبدأ في السنة الثانية حيث تؤدي خلال هذه السنة الثانية للصدمة إلى ارتفاع في الناتج المحلي بمقدار ضئيل جدا ما يلبث ان ينخفض في السنة الثالثة ليعاود الارتفاع حتى السنة السادسة اين يتميز باستجابة سالبة حتى السنة الثامنة، لينعدم أخيرا التأثير طيلة الفترة الباقية من مدة المحاكات، اما فيما يتعلق بمعنوية هذه الاستجابة فنلاحظ ان هذه الاستجابة غير معنوية بالنسبة إلى جميع فترات المحاكات مما يعني ان السياسة المالية بمكوناتها لا تمارس أي تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي في إطار نظام القيود المستعمل داخل نموذج (SVAR) المبني على نتائج سببية (Granger)، وهي نتيجة تخالف نتيجة البحوث (Mountford and Uhlig (2002), Perotti (2005), Pappa (2005), Caldara and Kamps (2006))¹.

لا يمكن من خلال نتائج هذه المحاولة الأولى الإقرار بعدم تأثير قرارات السياسة المالية على الناتج المحلي، اذ ان هذه النتائج مرتبطة بقيود التأثيرات الانية لنموذج (SVAR) المقيد بنتائج اختبار السببية لـ(Granger)، سنحاول في العنصر التالي تأكيد أو نفي هذه النتيجة بافتراض انعدام الأثار الانية بين المتغيرات.

الفرع الثالث: نموذج انعدام الأثار الانية

نحاول في هذه المرحلة دراسة وتحليل أثار صدمات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي باستعمال نفس النموذج (VAR(3)) لكن بقيود للمدى القصير تختلف عن القيود الموضوعة على أساس سببية قرانجر، حيث اننا سنتبنى الان افتراض عدم وجود أثر أنى بين متغيرات الإيرادات الجبائية والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال نفس السنة، وتمثل هذه الحالة نموذج (VAR) بسيط معياري (انعدام الارتباطات المعاصرة أو الأثار الانية بين المتغيرات):

¹ Valerie A. Ramey ; **Identifying government spending shocks** ; its all in the timing, Working Paper 15464 ; <http://www.nber.org/papers/w15464>; National Bureau of economic Research ; p1.

لصدمات السياسة المالية

تكون العلاقة الخطية بين البواقي القانونية (U_t) والصدمات الهيكلية (ε_t) في هذه الحالة كالتالي:

$$E(ee') = A^{-1}E(uu')A^{-1} = \Sigma$$

$$\Sigma \Rightarrow \begin{pmatrix} e_1 \\ e_2 \\ e_3 \end{pmatrix} = [c(1) \quad c(2) \quad c(3)] \cdot \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} u(1) \\ u(2) \\ u(3) \end{bmatrix}$$

$$e_1 = c(1).u(1)$$

$$e_2 = c(2).u(2)$$

$$e_3 = c(3).u(3)$$

e_1 : بواقي الشكل المختصر للمعادلة الأولى،

e_2 : بواقي الشكل المختصر للمعادلة الثانية،

e_3 : بواقي الشكل المختصر للمعادلة الثالثة،

$u(1)$: خطأ أو صدمة الشكل الهيكلية للمعادلة الأولى.

$u(2)$: خطأ أو صدمة الشكل الهيكلية للمعادلة الثانية.

$u(3)$: خطأ أو صدمة الشكل الهيكلية للمعادلة الثالثة.

وتعطى المصفوفتان (A) و (B) كالتالي:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix}$$

$$B = \begin{bmatrix} c(1) & 0 & 0 \\ 0 & c(2) & 0 \\ 0 & 0 & c(3) \end{bmatrix}$$

لصدمات السياسة المالية

1- نتائج تقدير نموذج (SVAR)

تقدير النموذج مكننا من استخراج المعالم المقدرة للمصفوفة (B)، إذ انها المصفوفة الوحيدة التي تحتوي على المعالم المجهولة حيث انه لا يوجد اية تأثيرات انية بين المتغيرات يمكن تحديدها من خلال المصفوفة (A)¹.

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix}, B = \begin{bmatrix} 0.162 & 0 & 0 \\ 0 & 0.114 & 0 \\ 0 & 0 & 0.028 \end{bmatrix}$$

تسمح لنا هذه المرحلة بالانتقال إلى مرحلة تحليل دوال الاستجابة الدفعية.

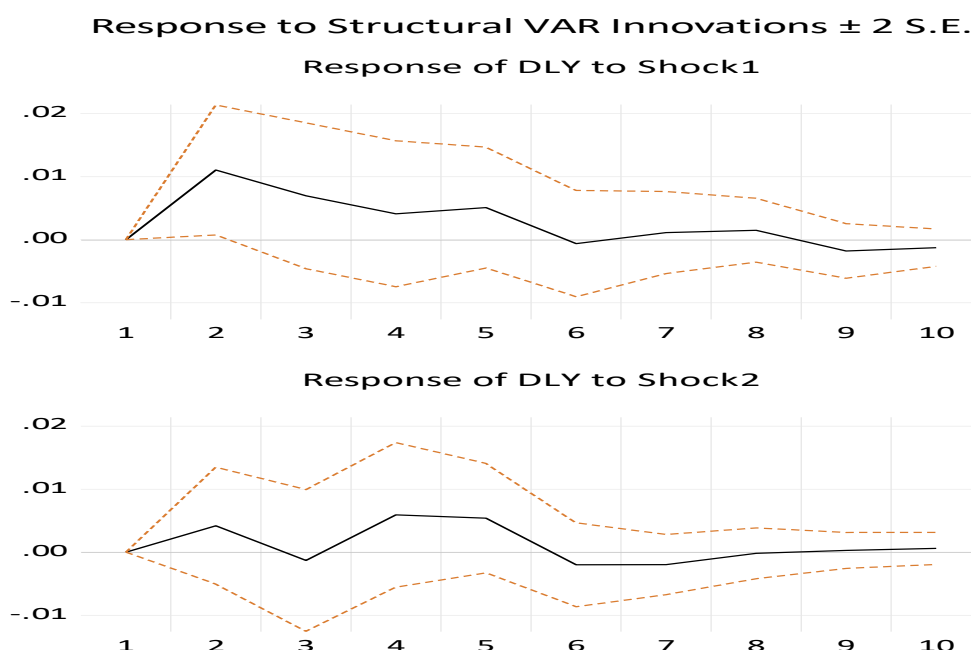
الفرع الرابع: دوال الاستجابة الدفعية لنموذج (SVAR) خالي من التأثيرات الانية

يبين الشكل رقم (15) التمثيل البياني لدوال استجابة الناتج المحلي الإجمالي لصدمة سياسة مالية ممثلة في المرة الأولى بصدمة نفقات عمومية وفي المرة الثانية بصدمة إيرادات كلية.

¹النتائج مفصلة في الجدول رقم (2) الملحق رقم (3).

لصدمات السياسة المالية

الشكل رقم (15) دالة الاستجابة للناتج المحلي الإجمالي لصدمة على النفقات والإيرادات



Shock1: صدمة الإيرادات. Shock2: صدمة النفقات.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

1- تحليل نتائج دالة الاستجابة الدفعية

في هذا النموذج الذي نفترض فيه انعدام الأثار الانية نلاحظ ان صدمة على النفقات العمومية تؤدي في السنة الثانية الموالية للصدمة إلى ارتفاع الناتج بشكل ضئيل ثم ينخفض في السنة التي تليها ليعاود الارتفاع تقريبا حتى السنة الخامسة، ثم يأخذ منحى انخفاض سالب حتى السنة الثامنة، لينعدم بعدها الأثر طيلة فترة المحاكات المتبقية. عكس ذلك فان إثر صدمة في الإيرادات على الناتج تكون موجبة خلال الفترة التي تلي الصدمة رغم عدم شدتها لا تلبث ان تتخفض حتى السنة السادسة اين ينعدم أثر الصدمة ويبقى متذبذب حول وضعه التوازني حتى نهاية الفترة المتبقية للمحاكات، للتعمق في تحديد هذه الأثار وجب علينا التمعن في معنويتها والتي تبين ان جميع قيم دالة الاستجابة غير معنوية لجميع الصدمات

لصدمات السياسة المالية

ما عدا الاستجابة الخاصة بصدمة الإيرادات الكلية الموافقة للسنة الثانية، والتي بين اختبار المعنوية انها معنوية احصائيا عند مستوى 5 % (الجدول رقم (3) الملحق رقم (3)).

المطلب الثالث: تحديد الصدمات باستعمال مصفوفة Cholesky ومخرجات النظرية الاقتصادية

هذه الاستراتيجية في تحديد القيود مبنية على افتراض وجود أثر أُنَى بين بعض المتغيرات وانعدامه بين بعضها الآخر بشكل ترتيبى وتسمى هذه المقاربة بمقاربة المصفوفة المثلثية السفلى (factorisation de Cholesky)، ونلجأ إلى هذه الاستراتيجية في حالة افتراض تأثير مثلا متغيرة الإيرادات العامة على متغيرة الانفاق و متغيرة النشاط الاقتصادي دون وجود لأثر عكسي، إلى جانب تأثير المتغيرة الثانية التي هي متغيرة النفقات العامة على النشاط الاقتصادي دون وجود اثر عكسي، هذا يعني ان تغيرات النفقات هي دالة خطية لاستحداثاتها الخاصة وصدمات متغيرة الإيرادات الكلية، كما ان هذه الكتابة تعني غياب أي اثر للنشاط الاقتصادي على متغيرة الإيرادات العامة والنفقات العامة، عكس ذلك فتغيراتها دالة لتغيرات كل من الانفاق العام والإيرادات الكلية، إلى جانب تأثر كل متغيرة بالاستحداثات الخاصة بها.

لا ننسى ان عدد القيود الدنيا الواجب فرضها حتى يكون النظام معرف معطى من خلال العلاقة:

$$N=k(k-1)/2$$

مع (k) عدد المعادلات، في هذه الحالة ولاستخراج شكل المصفوفة المثلثية السفلى بمقاربة (factorisation de Cholesky) نعيد توصيف نموذج شعاع الانحدار الذاتي (SVAR) المقدر سابقا بالترتيب التالي¹: المعادلة الأولى تعبر عن معادلة الإيرادات العامة (lr)، اما المعادلة الثانية فهي معادلة النفقات العمومية (ldp) واخير المعادلة الثالثة التي تمثل معادلة الناتج المحلي الخام (ly).

ويكون الشكل الهيكلي لنموذج ((3) SVAR) كالتالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & a_{12} & a_{13} \\ a_{21} & 1 & a_{23} \\ a_{31} & a_{32} & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} lr \\ ldp \\ ly \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_{10} \\ a_{20} \\ a_{30} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{13} \\ b_{21} & b_{22} & b_{23} \\ b_{31} & b_{32} & b_{33} \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} lr_{t-1,-2,-3} \\ ldp_{t-1,-2,-3} \\ ly_{t-1,-2,-3} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_t^r \\ u_t^d \\ u_t^y \end{bmatrix}$$

¹ دوال الاستجابة حساسة للترتيب في هذه الحالة

لصدمات السياسة المالية

وبالتالي فان نظام المعادلات المرتبط بالعلاقة يكون في الصيغة التالية:

$$E(ee') = A^{-1}E(uu')A^{-1} = \Sigma$$

انطلاقا من الفرضيات المتعلقة بالاستراتيجية الثالثة تكون العلاقة الخطية بين البواقي القانونية (e_t) والصدمات الهيكلية (u_t) كالتالي:

$$e_1 = c(4).u(1)$$

$$e_2 = c(1).e(1) + c(5).u(2)$$

$$e_3 = c(2).e(1) + c(3).e(2) + c(6).u(3)$$

وتكون الكتابة المصفوفية كالتالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ c1 & 1 & 0 \\ c2 & c3 & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} lr \\ ldp \\ ly \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} u_r \\ u_{dp} \\ u_y \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} c4 & 0 & 0 \\ 0 & c5 & 0 \\ 0 & 0 & c6 \end{bmatrix}$$

مع (A) و (B) مصفوفات الانتقال تعطى في الصيغة التالية:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ c1 & 1 & 0 \\ c2 & c3 & 1 \end{bmatrix}, B = \begin{bmatrix} c(4) & 0 & 0 \\ 0 & c(5) & 0 \\ 0 & 0 & c(6) \end{bmatrix}$$

الفرع الأول: نتائج تقدير نموذج (SVAR(3)) بمقاربة المصفوفة المثلثية السفلى

باستعمال طريقة المعقولة العظمى والتحليل الاشتقاقي ل (Newton-Raphson) يكون نموذج ال (SVAR(3)) في هذه الحالة معرف (just-identified) وتعطى نتائج تقدير المصفوفتين (A) و (B) كالتالي (الجدول رقم (4) الملحق رقم (3)):

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ -0.328 & 1 & 0 \\ 0.015 & 0.028 & 1 \end{bmatrix}, B = \begin{bmatrix} 0.162 & 0 & 0 \\ 0 & 0.101 & 0 \\ 0 & 0 & 0.02 \end{bmatrix}$$

لصدمات السياسة المالية

من النتائج السابقة يمكن استخراج المرونات الانية تحت قيود المدى القصير المؤسسة على تجزئة (Cholesky)، تلخص النتائج في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12) نتائج المرونات الانية باستعمال تجزئة (Cholesky)

	Lr	Ldp	Ly
Lr	1	0	0
Ldp	-0.328 *	1	0
Ly	0.015	0.028	1

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

1- تحليل النتائج

من خلال ملاحظة المرونات الانية المستخلصة من نتائج تقدير نموذج (SVAR) يمكن استنتاج ما يلي:

- إذا تغيرت الإيرادات الكلية بواحد بالمئة فان الانفاق العام ينخفض ب (-0.328) بالمئة في نفس السنة، يمكن تفسير ذلك بان صدمة في الإيرادات العامة تعني بالأساس ارتفاع في التحصيل الضريبي خلال السنة مع عدم ارتباط حجم النفقات المقررة بالتغيرات المفاجئة في الإيرادات بل هي نتيجة سياسة حكومية قبلية أي مسطرة في بداية السنة المالية.

- إذا تغير الانفاق بواحد بالمئة فان الناتج المحلي يرتفع بنسبة (0.028) بالمئة، غير ان هذا الأثر غير معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 5 بالمئة، وهذه النتيجة تقارب النتيجة المستخرجة من بحث (Chibi et autre, 2011)¹.

- إذا تغيرت الإيرادات الكلية بواحد بالمئة فان الناتج المحلي يرتفع بنسبة (0.015) بالمئة، غير ان هذا الأثر غير معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 5 بالمئة. من خلال هذه النتائج نلاحظ التباين الكبير في القيمة مع نتائج دراسة (Perotti, 2002) الذي استعمل بنموذج (SVAR) يحتوي على خمسة متغيرات هي الأسعار ومعدل الفائدة إضافة إلى المتغيرات السابقة بالنسبة إلى خمسة بلدان هي امريكا،

¹ Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri ; **The macroeconomic effects of fiscal policy shocks in algeria** ; an empirical study ;Working Paper 536 ;2011 ; p16.

لصدمات السياسة المالية

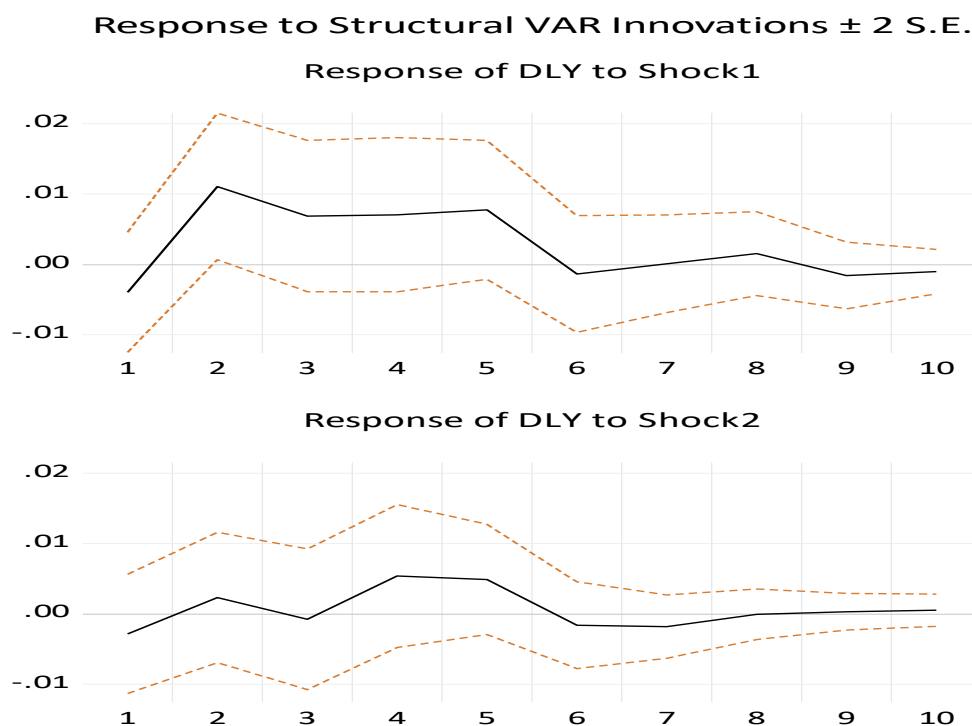
ألمانيا، بريطانيا، كندا وأستراليا خلال فترة التقدير الممتدة من 1961-2001، قدرت استجابة المدى القصير للناتج المحلي الناجم عن صدمة هيكلية على النفقات ب(0.4) لبريطانيا، كندا، أستراليا، و (1.2) بالنسبة لألمانيا وأمريكا. غير أن الاختلاف يظهر بشكل جلي عند قراءة استجابة الناتج لصدمة هيكلية على الإيرادات، حيث كانت الاستجابة في المدى القصير سلبية في بلدين فقط هما أمريكا وكندا (-0.3، -0.1)، أما في الدول الأخرى فإن الاستجابة كانت موجبة معنوية وأنية للنشاط نتيجة صدمة على الإيرادات، غير أن تباين واختلاف هذه النتائج حسب البلدان تدخل بعض الشك على هذه النتائج.

الفرع الثاني: دوال الاستجابة الدفعية باستعمال مصفوفة Cholesky

يبين الشكل التالي دوال الاستجابة الدفعية التي تبين استجابة الناتج المحلي الخام لصدمة النفقات العمومية وصدمة الإيرادات في نموذج (SVAR) تحت القيود الهيكلية المؤسسة على تجزئة (Cholesky).

دوال الاستجابة الدفعية

الشكل رقم (16)



Shock1: صدمة الإيرادات. Shock2: صدمة النفقات.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

لصدمات السياسة المالية

1- تحليل النتائج

نلاحظ أن صدمة على الإيرادات الكلية في هذا التوصيف للصدمات الهيكلية تؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي خلال السنة الأولى للصدمة ليتحول خلال السنة الثانية وحتى السنة الخامسة إلى أثر موجب رغم ضعف شدته¹، ليصبح الانخفاض سالب في السنة السادسة يليه شبه استقرار خلال المرحلة المتبقية من فترة المحاكات. أما بالنسبة إلى صدمة النفقات العمومية فإنها تؤدي في نفس السنة إلى انخفاض في الناتج المحلي ثم ترتفع خلال السنة الثانية لتتخفّف في السنة التي تليها، بعدها ترتفع حتى السنة الخامسة لتتحول إلى استجابة سالبة ومنعدمة خلال فترة المحاكات المتبقية، تبقى معنوية هذه الأثار والتي تتضح بمستوى معنوية خمسة بالمئة أن جميع قيم دالة الاستجابة غير معنوية لجميع الصدمات ما عدى الاستجابة الخاصة بصدمة الإيرادات الكلية الموافقة للسنة الثانية والتي بين اختبار المعنوية أنها معنوية احصائياً² عند مستوى 5 % ، وهي نفس الملاحظة المشاهدة في دوال الاستجابة المبنية على افتراض عدم وجود الأثار الآتية.

الفرع الثالث: القيود المؤسسة على مخرجات النظرية الاقتصادية

سوف نعتد في هذه الاستراتيجية على مخرجات النظرية الاقتصادية وما تقرره من علاقات بين المتغيرات الاقتصادية، إلى جانب الاعمال التطبيقية لبعض الباحثين ك ((Blanchard et Perotti, 1999)) (Matthiass Mohr, 2003) وغيرهم، التي من خلالها يمكننا وضع الفرضيات التالية:

¹ نفس النتيجة المستخرجة من بحث:

Slimani, Slah , Budgetary shocks and economic dynamics in Tunisia under a structural VAR approach ? 25 September 2017 ? MPRA Paper No. 81573, posted 25 Sep 2017 15:05 UTC

2 انظر التفاصيل في الجدول رقم (5) ، الملحق رقم(3).

لصدمات السياسة المالية

- نفترض في المعادلة الأولى ان مرونة الإيرادات العامة نسبة إلى الناتج المحلي تساوي $(0.52)^1$ كما سنفترض ان الإيرادات العامة لا تتأثر انيا تبعا لصدمة على النفقات العامة.
 - نفترض من خلال المعادلة الثانية ان ردة فعل النفقات العامة معدومة انيا تبعا لصدمة على الناتج المحلي، كما انها لا تستجيب انيا لأي صدمة تمس المتغيرات الكلية للاقتصاد.
 - اما المعادلة الأخيرة فإنها تفترض استجابة الناتج المحلي تبعا لصدمات الإيرادات العامة والنفقات العامة انيا، هذا يعني اننا لن نضع اية قيود داخل هذه المعادلة.
- تحت هذه الافتراضات يمكن كتابة الشكل المصفوفي للنظام في الصيغة التالية:

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ c1 & 1 & 0 \\ c2 & c3 & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} lr \\ ldp \\ ly \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} u_r \\ u_{dp} \\ u_y \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} c4 & 0 & 0 \\ 0 & c5 & 0 \\ 0 & 0 & c6 \end{bmatrix}$$

مع (A) و (B) مصفوفتي الانتقال، التي تعطى في الشكل التالي:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & -0.52 \\ 0 & 1 & 0 \\ c2 & c3 & 1 \end{bmatrix}, \quad B = \begin{bmatrix} c(4) & 0 & 0 \\ 0 & c(5) & 0 \\ 0 & 0 & c(6) \end{bmatrix}$$

- باستعمال دائما طريقة المعقولية العظمى والتحليل الاشتقاقي ل (Newton-Raphson) يكون نموذج الـ (SVAR(3)) في هذه الحالة معرف (just-identified) ويمكن تلخيص نتائج تقدير المصفوفتين (A) و (B)² التي تعطي المرونات الانية تحت القيود المفروضة أنفا في الجدول رقم (13) .

¹ قيمة هذه المرونة مستخرجة من :

Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri ; Op.cit; p15.

² انظر التفاصيل في الجدول رقم (6) ، الملحق رقم (3).

لصدمات السياسة المالية

الجدول رقم (13) قيود المدى القصير ونتائج المرونة الآتية (المعاصرة)

	lr	Ldp	Ly
lr	1	0	-0.52
ldp	0	1	0
ly	0.034	0.015	1

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

من خلال ملاحظة قيم المرونة الآتية المستخلصة من نتائج تقدير نموذج (SVAR) يمكن استنتاج ما يلي:

- إذا تغيرت الإيرادات الكلية بواحد بالمئة فإن الانفاق العام لا يتأثر وهذه النتيجة بديهية إذ تمثل إحدى الفرضيات المقيدة للنموذج.
- إذا تغير الانفاق بواحد بالمئة فإن الناتج المحلي يرتفع تقريبا بنسبة (1.5) بالمئة، غير أن هذا الأثر غير معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5 بالمئة وبالتالي فلا قيمة معنوية لهذه النتيجة.
- إذا تغيرت الإيرادات الكلية بواحد بالمئة فإن الناتج المحلي يرتفع تقريبا بنسبة (3.4) بالمئة، غير أن هذا الأثر غير معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5 بالمئة.

وكنتيجه لذلك فإن جميع المرونة الآتية المستخرجة حسب هذه المقاربة غير معنوية إحصائيا في هذه الحالة، إلى جانب ذلك نلاحظ تباين الكبير بين قيم هذه المرونة وقيم المرونة المستخرجة من بحث ((Blanchard et Perotti, 2002) ثم ((Perotti, 2002))، الخاص بالاقتصاد الأمريكي وبمعطيات فصلية من سنة 1947 إلى سنة 1997، ومن خلال باستعمال ثلاث متغيرات هي الناتج المحلي الحقيقي والإيرادات العامة الصافية من التحويلات إلى جانب النفقات العمومية على السلع والخدمات، نتائج الأثار المقدرة على النشاط تختلف باختلاف شكل تشخيص الصدمات، في الحالة الأولى وجدا أن المضاعف الأعظمي للإيرادات يساوي (-1.3) أما مضاعف النفقات فيساوي (0.9). أما في الحالة الثانية فوجدا أن المضاعفان العظيميان هما على التوالي (-0.8) (1.3).¹

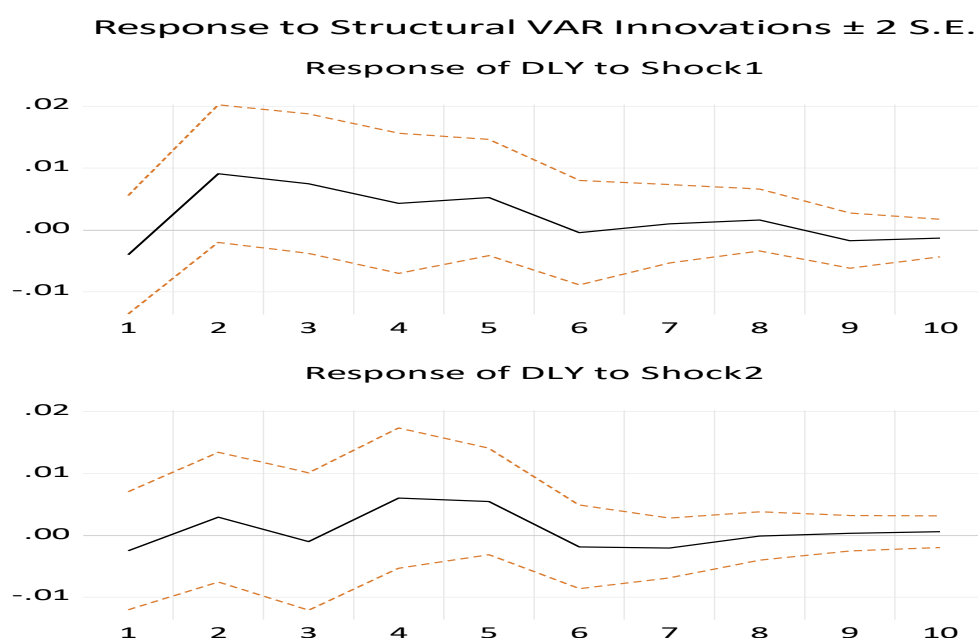
¹ Valerie A. Ramey ; Op.cit ; p22.

لصدمات السياسة المالية

الفرع الرابع: نتائج دالة الاستجابة الدفعية

يبين الشكل رقم (17) دوال الاستجابة الدفعية التي تبين محاكاة استجابة الناتج المحلي الاجمالي لصدمات النفقات العمومية وصدمات الإيرادات الكلية في نموذج (SVAR) المؤسس على المقاربة الرابعة لفترة عشر سنوات القادمة.

الشكل رقم (17) دوال الاستجابة الدفعية



Shock1: صدمة الإيرادات. Shock2: صدمة النفقات

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

1- تحليل النتائج دالة الاستجابة الدفعية

نلاحظ ان صدمة على الإيرادات العمومية في هذا التوصيف للصدمات الهيكلية تؤدي إلى انخفاض أنى في الناتج المحلي خلال السنة الأولى للصدمة ليتحول خلال السنة الثانية إلى أثر موجب بمقدار ويبقى موجبا رغم انخفاضه حتى السنة السادسة اين تنعدم الاستجابة، يليه شبه استقرار خلال المرحلة المتبقية من فترة المحاكات. اما بالنسبة إلى صدمة النفقات العمومية فإنها تؤدي في نفس السنة إلى انخفاض في

لصدمات السياسة المالية

الناتج المحلي بشكل طفيف ثم ترتفع في السنة الثانية لتتعد في السنة التي تليها وترتفع من جديد خلال السنتين اللاحقتين لتتعد الاستجابة مجددا في السنة السادسة وتصبح سالبة طيلة الفترة المتبقية من المحاكات، الملاحظة الأساسية ان التدقيق في معنوية قيم دوال الاستجابة الخاصة بصدمة الإيرادات الكلية أو النفقات العامة تبين عدم معنوية هذه القيم وبالتالي فدالة الاستجابة لا تعبر بشكل معنوي عن الأثار الحقيقية للسياسة المالية (الجدول رقم (7)، الملحق رقم (3)).

المبحث الثالث: أثر صدمات السياسة المالية في نموذج (SVAR) الموسع

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة صدمات السياسة المالية في نموذج (SVAR) الموسع بإضافة متغيرة الاستهلاك النهائي للأسر كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي إلى النموذج الاساسي، وهذا بغرض تحليل أثار الصدمات المالية على النشاط الاقتصادي في إطار نموذج عام، المقاربة المستخدمة لهذا الغرض مؤسسة على تقدير نموذج (SVAR) موسع يسمح لنا بتحديد وتعريف الصدمات الهيكلية التي تؤثر على الشكل المختصر للنموذج (VAR) من خلال القيود المفروضة بعد إضافة هذه المتغيرة الجديدة.

المطلب الأول: نموذج (SVAR) الموسع للاستهلاك النهائي للأسر

سنبتع في هذا الإطار نفس الخطوات المتبعة في النموذج الأول، من خلال دراسة استقرارية المتغيرة الجديدة الممثلة في الاستهلاك النهائي للأسر بغية معرفة احقية استعمال نموذج (SVAR) في النمذجة، ثم سنقوم بتقدير نموذج (VAR) المناسب والذي تتوفر فيه جميع الخصائص الإحصائية، لنقوم بعدها بتحويل شعاع البواقي القانونية إلى شعاع الاستحداثات الهيكلية، لنمر إلى المرحلة ما قبل الأخيرة الممثلة في استخراج دوال الاستجابة الهيكلية وأخيرا اجراء تحليل تجزئة التباين.

يتمثل النموذج الأساسي الذي سنعتمد عليه في هذه المرحلة والذي يفسر الديناميكية التي يسلكها الاقتصاد الجزائري بشكل خاص في النموذج المعطى من خلال العلاقة التالية:

$$Y_t = A(L)X_t + u_t$$

لصدمات السياسة المالية

حيث يمثل (Y_t) : شعاع المتغيرات الداخلية مكون من الناتج المحلي الحقيقي، النفقات العمومية ، الإيرادات الكلية، الاستهلاك النهائي للأسر (lr, ldp, ly, CFM) .
حيث يمثل (X_t) : شعاع الابطاءات الأولى للمتغيرات الداخلية.
 $A(L)$: كثير الحدود الخاص بمعامل التأخير، و $(U_t = (u_t^r, u_t^{dp}, u_t^y, u_t^{CFM}))$ هو شعاع البواقي القانونية لنموذج (VAR)، يسمح لنا هذا التمثيل بالتحديد الصحيح للصدمات المالية وصدمات النفقات وتحويل شعاع البواقي القانونية إلى شعاع الاستحداثات الهيكلية كما في النموذج الأساسي حيث¹:

$$e_t = e^r e^{dp} e^y e^{CFM}$$

الفرع الأول: دراسة عدد التأخيرات المثلى لنموذج (VAR) الموسع

بعد التأكد من رتبة استقرارية المتغيرة الجديدة المقحمة في النموذج الأساسي والممثلة في متغيرة الاستهلاك النهائي للأسر، والتي ابانت اختبارات جذر الوحدة المطبقة عليها انها متكاملة من الرتبة الأولى (الجدول رقم (1)، الملحق رقم (4))، نقوم بتقدير نموذج (VAR) المثالي ذي أربعة متغيرات من الشكل:

$$\Delta y_t = \sum_{i=1}^n A \Delta y_{t-i} + \sum_{j=1}^k B \Delta r_{t-j} + \sum_{j=1}^k C \Delta dp_{t-j} + \sum_{j=1}^k d \Delta dCFM_{t-j} + \varepsilon_t \quad (01)$$

باستعمال معايير المعلومات (LR) (FPE) (AIC) (SC) (HQ) يمكننا استخراج الابطاء الأمثل لنموذج (VAR)، يبين الجدول رقم (14) نتائج هذه المعايير.

¹ تكون الصدمات الهيكلية بطبيعتها متعامدة، بمعنى انها مستقلة عن بعضها البعض، فصدمة هيكلية خاصة بالإيرادات مثلاً لا يمكن ان تكون نتيجة صدمة هيكلية متعلقة بالناتج المحلي او بالأسعار او بالنفقات العمومية، انظر في ذلك:

لصدمات السياسة المالية

الجدول رقم (14) عدد التأخيرات المثلى لنموذج الـ (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	30.83948	NA	3.37e-06	-1.248348	-1.08451*	-1.187932
1	56.99018	46.21984*	2.11e-06*	-1.720473*	-0.901311	-1.418392*
2	62.71719	9.056663	3.48e-06	-1.242660	0.231833	-0.698912
3	80.44075	24.73055	3.38e-06	-1.322825	0.806998	-0.537412
4	92.71497	14.84325	4.47e-06	-1.149533	1.635620	-0.122455

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

بينت معايير المعلومات الخاصة بأمثل تأخير لنموذج شعاع الانحدار الذاتي ان كل من معيار (LR) (FPE) (AIC) (HQ) قد حددت التأخير الأول، بعد تقدير النموذج ((VAR(1)) وقبل الانتقال إلى تحديد الصدمات الهيكلية لمتغيرة الانفاق والايادات العامة على الناتج المحلي الخام والنفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية، وجب التحقق من جودة المواصفات القياسية للنموذج وخلوه من اية مشاكل قياسية، مع الإشارة إلى ان من اهم الانتقادات الموجهة إلى نموذج (VAR) هو ان نموذج متجه الانحدار الذاتي بتأخيرات صغيرة يمكن ان يعطي صورة خاطئة للديناميكية الحقيقية للمتغيرات داخل النموذج¹.

الفرع الثاني: جودة المواصفات القياسية للنموذج

لنتائج تقدير نموذج (VAR) أهمية قصوى لأنها تمثل المدخل الأساسي للنموذج الهيكلي، وذلك عبر استخدام البواقي المختزلة، ولذلك ينبغي اجراء فحوص إحصائية أساسية على هذه الأخيرة للتأكد من استقرارها².

¹ Chaudourne, Jérémy ; *Évaluation des représentations vectorielles autorégressives structurales* ; Mémoire. Montréal (Québec, Canada) ; Université du Québec à Montréal ; Maîtrise en économie ; 2006 ; p3.

² حسن بلقاسم، حسن رفدان، الارتباط الحركي بين الاستثمار في مؤسسات القطاع الحكومي والاستثمار الخاص عبر نموذج التفهقر الذاتي البنيوي (SVAR) حالة الاقتصاد السعودي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يونيو 2010 (1-29)، ص 14 .

لصدمات السياسة المالية

بين اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستعمال إحصائية (LM) خلو شعاع البواقي من مشكل الارتباط الذاتي من الرتبة الأولى والثانية، وهذا ما تبينه نتائج اختبار (LM) من خلال الجدول رقم (15) والجدول رقم (16).

الجدول رقم (15) اختبارات الذاتي للبواقي لنموذج (VAR(1))

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	9.751236	16	0.8793	0.596913	(16, 104.5)	0.8799
2	17.70006	16	0.3418	1.123628	(16, 104.5)	0.3435

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

الجدول رقم (16) اختبارات الذاتي التسلسلي للبواقي لنموذج (VAR(1))

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	9.751236	16	0.8793	0.596913	(16, 104.5)	0.8799
2	31.22757	32	0.5055	0.975651	(32, 112.2)	0.5135

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

كما تجاوز النموذج مشكل عدم تجانس تباين الخطأ (الجدول رقم (2) الملحق رقم (4)) ومشكل عدم الاستقرار (الشكل رقم (1) ، الملحق رقم (4))، غير أن التوزيع الطبيعي للبواقي لم يتحقق في هذا النموذج اذ بين اختبار (Jarque-Bera) عدم إمكانية قبول فرضية عدم للتوزيع الطبيعي للبواقي (الجدول رقم (3) الملحق رقم (4))، وبالتالي فالنموذج المقدر (VAR(1)) لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للبواقي مع توزيعها توزيعاً لا يتبع القانون الطبيعي، وعدم توزيع البواقي توزيعاً طبيعياً لا تشكل مشكلة في هذه الحالة اذ يمكن حله بإضافة مشاهدات جديدة إلى عينة الدراسة¹ ، مما يمكننا من المرور إلى المرحلة الثانية من منهجية العمل المطبقة وهي مرحلة الانتقال إلى نموذج (SVAR) من خلال تعريف مصفوفة القيود التي تسمح بعملية الانتقال مع مراعاة الشروط المتعلقة بتحديد النموذج المذكورة، غير أنه قبل

¹ Mateus Boldrine. Abrita1 Eliane ,Cristina de Araújo, Angelo Rondina. **Empirical analysis of the determinants of the IPCA for the period of 2000 to 2011: An approach based on a SVAR model** ; Neto3 Economia-Ensaio, Uberlândia, 31 (2): 43-62, Jan./Jun. 2017, P4-46, p52.

لصدمات السياسة المالية

المرور إلى هذه المرحلة وجب التأكد من عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج حتى نجزم بأحقية استعمال نموذج (SVAR) وليس نموذج (VEC).

تجدر الإشارة إلى أهمية الفصل بين تمثيل نموذج (SVAR) باستعمال المتغيرات عند الفرق الأول أو عند المستوى ، وهذه الحقيقة اكدها (Ramaswamy and Slok (1998) عند بحثهما العلاقة بين فقدان الفعالية في حالة استعمال المتغيرات عند المستوى في تقدير نموذج (VAR) بدون أي قيود لعلاقات التكامل المشترك، وبين فقدان المعلومات عند التقدير باستعمال المتغيرات عند الفرق الأول، وبالنسبة اليهم فان عدم وجود افتراضات نظرية لوجود علاقة التكامل المشترك في المدى البعيد تجعل بالنسبة اليهم استعمال نموذج (VAR) بالمتغيرات عند المستوى اكثر فاعلية¹.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك

بينت نتائج اختبار التكامل المشترك لـ (Johansen) من خلال إحصائية أعظم قيمة ذاتية (Maximum Eigenvalue) عدم إمكانية رفض فرض عدم لغياب علاقة تكامل مشترك تجمع بين متغيرات الدراسة، مما يعني احقية استعمال نموذج (VAR) عوضا عن نموذج (VEC) ، يبين الجدول رقم (17) نتائج اختبار أعظم قيمة ذاتية .

¹ Zulkefly Abdul Karim and Mohd Azlan Shah Zaidi and Azman-Saini W.N.W, Relative price effects of monetary policy shock in Malaysia: a svar study ; Online at <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/38768/> MPRA Paper No. 38768, posted 13. May 2012 06:04 UTC

لصدمات السياسة المالية

الجدول رقم (17) نتائج اختبار التكامل المشترك (Maximum Eigenvalue)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.455044	27.31726	27.58434	0.0540
At most 1 *	0.412431	23.92930	21.13162	0.0196
At most 2 *	0.317356	17.18015	14.26460	0.0168
At most 3 *	0.237547	12.20465	3.841465	0.0005
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

المطلب الثاني: تحديد قيود التأثيرات الانية في نموذج (SVAR) الموسع

سوف نقوم في هذه المرحلة من العمل اختبار جميع اشكال القيود المختبرة في النموذج الأساسي، بدءًا بالقيود المبنية على اختبار سببية (Granger) ثم القيود المبنية على مقارنة (Cholesky) وصولاً إلى مقارنة نموذج (VAR) معياري اين نفترض انعدام الأثار الانية، وأخيراً إلى القيود المبنية على المقارنة النظرية التحليلية وتبعاً لكل هذه القيود نقوم باستخراج دوال الاستجابة الدفعية وتحليل قيمها.

الفرع الأول: القيود المبنية على اختبار السببية ل(Granger)

1- اختبار السببية (Granger)

سوف نعتمد في عملية فرض القيود أولاً على نتائج اختبار السببية ل(Granger)، تعطى نتائج الاختبار من خلال الجدول التالي:

لصدمات السياسة المالية

نتائج اختبار سببية (Granger)

الجدول رقم (18)

Pairwise Granger Causality Tests			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLDP does not Granger Cause DLR	46	0.10769	0.7444
DLR does not Granger Cause DLDP		6.20874	0.0166
DCFM does not Granger Cause DLR	46	4.59488	0.0378
DLR does not Granger Cause DCFM		1.02848	0.3162
DLY does not Granger Cause DLR	46	0.04070	0.8411
DLR does not Granger Cause DLY		6.58401	0.0139
DCFM does not Granger Cause DLDP	46	20.3902	5.E-05
DLDP does not Granger Cause DCFM		3.23703	0.0790
DLY does not Granger Cause DLDP	46	0.87612	0.3545
DLDP does not Granger Cause DLY		3.60594	0.0643
DLY does not Granger Cause DCFM	46	1.78578	0.1885
DCFM does not Granger Cause DLY		0.53067	0.4703

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

2- نتائج اختبار السببية

- الإيرادات الكلية تسبب الانفاق الكلي والعكس غير صحيح، وهي نفس النتيجة التي تحصلنا عليها في اختبار السببية في النموذج الأساسي، ولفهم العلاقة بين هذين المتغيرين يجب الإشارة إلى أن مضاعف الانفاق الحكومي الذي يمثل نسبة تغير الدخل الناجم عن تغير تقديري في الانفاق الحكومي (Batini et al., 2014) يعطى كالتالي¹:

$$\Delta y_t / \Delta G_t$$

¹ Popkarn Arwatchanakarn, Op.cit ; p11.

لصدمات السياسة المالية

المشكل الأساسي في هذا التقدير هو كيفية التفرقة بين الانفاق الحكومي الداخلي (endogenous) والتقدير (discretionary) باعتبار ان نسبة كبيرة من الدخل دالة للناتج، والانفاق الحكومي مرتبط بالإيرادات الحكومية، وبالتالي من السهل رؤية ان الانفاق الحكومي له علاقة سببية مضاعفة مع الناتج، ففي نفس الوقت يعتبر الانفاق الحكومي بالتعريف جزء من الطلب الكلي وبالتالي فديناميكيته تؤثر مباشرة على الناتج، تسمى هذه المسألة بمشكل التعريف أو التشخيص.

- النفقات النهائية لاستهلاك الأسر تسبب الإيرادات الكلية والعكس غير صحيح.
- الإيرادات الكلية تسبب الناتج المحلي والعكس غير صحيح.
- النفقات النهائية لاستهلاك الأسر يسبب الانفاق الكلي والعكس صحيح باحتمال 10 %.
- يسبب الانفاق العام الناتج المحلي باحتمال 10 % والعكس غير صحيح.
- الناتج المحلي لا يسبب النفقات النهائية لاستهلاك الأسر والعكس صحيح.

3-تحديد الشكل الهيكلي لنموذج (SVAR(1))

يعطى الشكل الهيكلي لنموذج (SVAR(1)) كالتالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & a_{12} & a_{13} & a_{14} \\ a_{21} & 1 & a_{23} & a_{24} \\ a_{31} & a_{32} & 1 & a_{34} \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} lr \\ ldp \\ lcfm \\ ly \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_{10} \\ a_{20} \\ a_{30} \\ a_{40} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} b_{11} & b_{12} & b_{13} & b_{14} \\ b_{21} & b_{22} & b_{23} & b_{24} \\ b_{31} & b_{32} & b_{33} & b_{34} \\ b_{41} & b_{42} & b_{43} & b_{44} \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} lr_{t-1} \\ ldp_{t-1} \\ lcfm_{t-1} \\ ly_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_t^r \\ u_t^{dp} \\ u_t^{cfm} \\ u_t^y \end{bmatrix}$$

وبالتالي فان نظام المعادلات المرتبط بالعلاقة:

$$E(ee') = A^{-1}E(uu')A'^{-1} = \Sigma$$

بناء القيود المفروضة اعتماد على سببية (Granger) يكون في الصيغة التالية:

لصدمات السياسة المالية

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & a_{13} & 0 \\ a_{21} & 1 & a_{23} & 0 \\ 0 & 0 & 1 & a_{34} \\ na & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} lr \\ ldp \\ lcfm \\ ly \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} u_t^r \\ u_t^{dp} \\ u_t^{cfm} \\ u_t^y \end{bmatrix}$$

نتيجة أن فرض القيود بانتباع سببية (Granger) لا يمكننا من استخراج المصفوفات (A) و (B)¹ إذ ان التقدير في إطار هذه الشروط يتجاوز عدد التكرارات القصوى (Maximum number of iterations exceeded)،

لهذا نقوم بتغيير بسيط خاص بالمعادلة الأخيرة وهي معادلة الناتج المحلي التي سنفترض فيها عكس ما جاءت به نتيجة اختبار السببية، بمعنى اننا سنفترض ان الإيرادات الكلية لا تأثر في الناتج المحلي انيا، بهذا التغيير يصبح نظام القيود كالتالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & a_{13} & 0 \\ a_{21} & 1 & a_{23} & 0 \\ 0 & 0 & 1 & a_{34} \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} lr \\ ldp \\ lcfm \\ ly \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} u_t^r \\ u_t^{dp} \\ u_t^{cfm} \\ u_t^y \end{bmatrix}$$

باستعمال طريقة المعقولة العظمى والتحليل الاشتقاقي ل (Newton-Raphson) يكون نموذج ال (SVAR(1)) في هذه الحالة معرف (just-identified)، ويمكن تلخيص نتائج تقدير المصفوفتين (A) و (B) التي تعطي المرونة الآنية تحت القيود المفروضة أنفا في الجدول رقم (19) (الجدول رقم (4) الملحق رقم (4)).

¹ تشير المصفوفتان (A) و (B) إلى العلاقة الخطية بين الأخطاء العشوائية الهيكلية والمختزلة، ويمكن تحديد هذا النظام عبر فرض قيود على بعض عناصر المصفوفتان بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والمالية، انظر:

حسن بلقاسم، حسن رفدان، الارتباط الحركي بين الاستثمار في مؤسسات القطاع الحكومي والاستثمار الخاص عبر نموذج التقهقر الذاتي البنيوي (SVAR) حالة الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

لصدمات السياسة المالية

الجدول رقم (19) قيود المدى القصير ونتائج المرونة الآنية

	lr	ldp	Dcfm	Ly
lr	1	0	*0.016	0
ldp	-0.085	1	*0.007	0
dcfm	0	0	1	-0.4
ly	0	0	0	1

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

من خلال نتائج التقدير نلاحظ ان مرونة الانفاق العمومي نسبة إلى الإيرادات الكلية سالبة وغير معنوية، كما ان مرونة كل من الإيرادات الكلية والنفقات العمومية نسبة إلى النفقات النهائية لاستهلاك الأسر موجبة ومعنوية احصائيا، أخيرا نلاحظ ان مرونة الناتج المحلي لتغيرات النفقات النهائية لاستهلاك الأسر سالب غير انه غير معنوي.

الفرع الثاني: دوال الاستجابة الدفعية

انطلاقا من بواقي تقدير المعادلات الخاصة بالناتج، الإيرادات والنفقات نبحت على تشخيص وتعريف الصدمات الهيكلية، نقول اننا عرفنا أو شخصنا الدوافع (الصدمات) في حالة تمكننا من تقديرهم أو اقتراح مقدرات لهم، بالنسبة إلى مختلف تواريخ الفترات المختارة انطلاقا من (n) سلاسل زمنية المشاهدة والمستعملة في الدراسة، وبالتالي فان تحديد أو تشخيص الدوافع أو الصدمات الهيكلية يتم بمجرد تقدير مصفوفة الانتقال (A)، وتظهر أهمية هذه العملية بشكل واضح في حالة استعمال التمثيلين المكافئين لنموذج ال(var) القانوني وهما تمثيل المتوسطات المتحركة (VMA) وتمثيل ال(SVAR) الهيكلية¹.

تمثيل المتوسطات المتحركة: من بين اهم المراحل الخاصة بالنمذجة (var) هي مرحلة الانعكاس للنموذج وكتابته في شكل تمثيل متوسطات متحركة قانوني أو معياري بناء على تحويل الصدمات إلى صدمات

¹ Bruneau Catherine, De Bandt Olivier. La modélisation Var "structurel" : application à la politique monétaire en France. In: Économie & prévision, n°137, 1999-1. pp. 67-94, P70,

لصدمات السياسة المالية

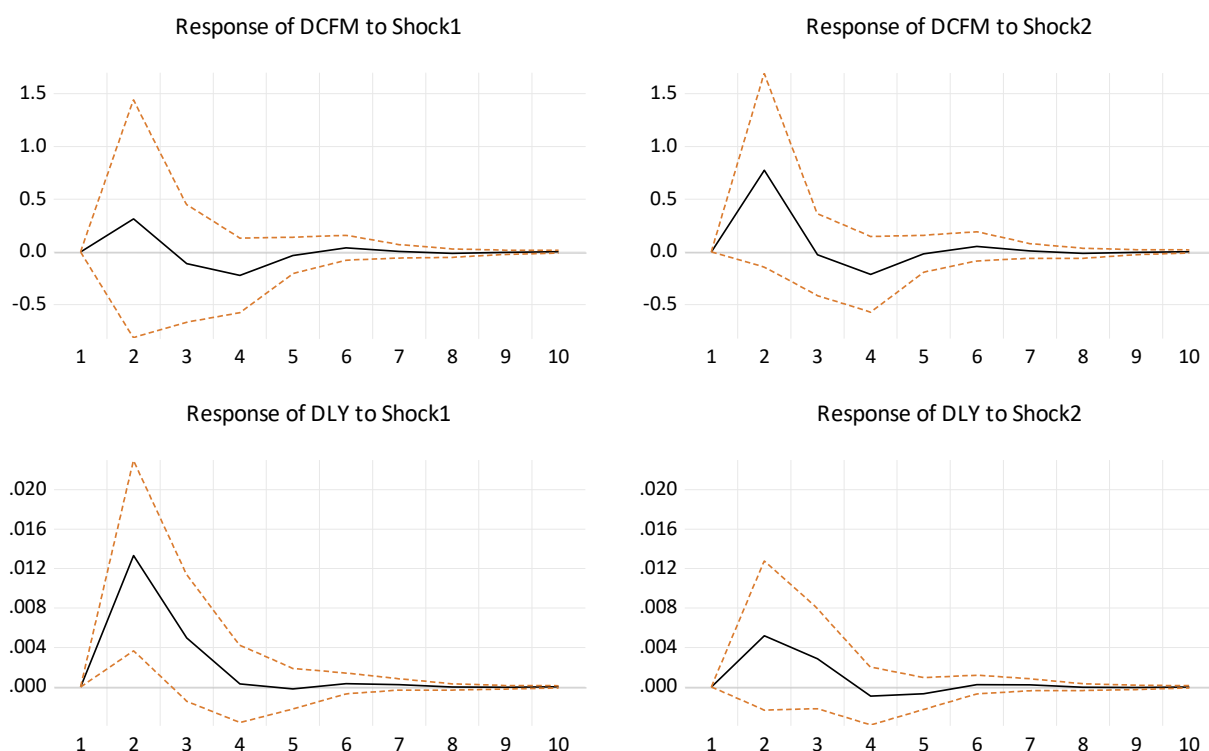
هيكلية أو تركها كما هي، في هذا الإطار نحصل على اداتين مهمتين من الأدوات التقليدية المستعملة في نموذج (var)، وهما دوال الاستجابة الدفعية وتجزئة تباين خطأ التنبؤ، فلفهم استجابة النظام للتحفيزات (استحداثات) يجب الاستعانة بتمثيل المتوسطات المتحركة لنموذج ال (var) أو تجزئة (wold) لديناميكية النموذج. مع الإشارة إلى ان الشرط الوحيد الواجب توفره هو استقرارية النموذج.

يبين الشكل رقم (18) دوال الاستجابة الدفعية التي تبين محاكاة استجابة الناتج المحلي الإجمالي والنفقات النهائية لاستهلاك الأسر لصدمات النفقات العمومية، وصدمات الإيرادات الكلية في نموذج (SVAR) الموسع بناء على قيود سببية (Granger).

دوال الاستجابة الدفعية

الشكل رقم (18)

Response to Structural VAR Innovations ± 2 S.E.



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

لصدمات السياسة المالية

تحليل النتائج

- نلاحظ استجابة موجبة ومعنوية احصائيا لاستهلاك الاسر المعيشية نتيجة صدمة هيكلية على الإيرادات الكلية خلال السنة التي تلي الصدمة، غير انها تتحول إلى استجابة سالبة في السنة الثالثة وتبقى سالبة حتى السنة السادسة اين تنعدم وتبقى منعدمة خلال كل مدة المحاكات المتبقية.
- تبين نتائج صدمة هيكلية على حجم الانفاق العام ان تأثيرها يكون على لاستهلاك النهائي للأسر بنفس الأثر¹ الذي يحدثه صدمة الإيرادات الكلية، الاختلاف الوحيد تقريبا هو في شدة الاستجابة الموجبة خلال السنة التي تلي الصدمة اما باقي المحاكات فتظهر نفس الاستجابة، وهذه الاستجابة موافقة لباحث (Rotemberg and Woodford (1992), Blanchard and Perotti (2002), Fatás (2001) and Mihov²).
- نلاحظ ان صدمة هيكلية على الإيرادات الكلية بمقدار انحراف معياري واحد تؤدي إلى ارتفاع في حجم الناتج ثم يبدأ في الانخفاض خلال السنتين التاليتين للصدمة لتتعدم جميع أثار الصدمة عند السنة الرابعة ولبقية الفترة الخاصة بالمحاكات.
- نلاحظ ان صدمة هيكلية على النفقات الكلية (ارتفاع غير متوقع في حجم الانفاق) بمقدار انحراف معياري واحد تؤدي تقريبا إلى نفس النتائج التي تؤديها صدمة الإيرادات في هذا التوصيف للنموذج.

الفرع الثالث: تحديد القيود باستعمال مصفوفة (Cholesky)

تعتبر طريقة (Cholesky) في تحديد القيود التعريفية طريقة إحصائية أكثر منها اقتصادية، يتم في هذه الحالة تعميم الصدمات بالطريقة التي يقترحها (Sims, 1980) والتي لا تتطلب الا الاختيار المسبق لطريقة ترتيب المتغيرات داخل النموذج، اذ يجب في هذه الحالة ترتيب المتغيرات بدا بالمتغيرات الأكثر خارجية إلى المتغيرات الداخلية، وبالتالي فان المصفوفة (P) الموافقة لتجزئة (Cholesky) تكون معرفة بطريقة

¹ هذه النتيجة معاكسة للنتيجة المستخرجة من بحث:

Laurent Ferrara , Luca Metelli , Filippo Natoli and Daniele Siena, Questioning the puzzle: Fiscal policy, exchange rate and inflation, January 2020, WP #752, Banque de France WP #752

² Valerie A. Ramey ; Op.cit ; p1.

لصدمات السياسة المالية

وحيدة عند رتبة معطاة لمركبات ال(VAR)، تبرير هذا الاختيار هو ان النموذج الهيكلي الموافق المتحصل عليه بضرب النموذج ال(var) القانوني بالمصفوفة (P) يكون مكافئ لنظام المعادلات الانية اين تكون فيه المتغيرات متأثرة بعدد متزايد من المتغيرات المعاصرة وبالتالي فتصبح كمتغيرات داخلية أكثر وأكثر. تعرضت طريقة التعميد باستعمال تجزئة (Cholesky) إلى الكثير من الانتقادات خاصة من طرف مناصري ال(var) الهيكلي الذين يفضلون التعميد المبني على وضع قيود تعريفية مستوحاة من النظرية الاقتصادية (Shapiro et Watson, 1988 ; Blanchard et Quah, 1989 ; King et alii, 1991).¹

كنا قد بينا ان هذه الاستراتيجية في تحديد القيود مبنية على افتراض وجود أثر أني بين بعض المتغيرات وانعدامه بين بعضها الاخر بشكل ترتيبى وتسمى هذه المقاربة بمقاربة المصفوفة المثلثية السفلى (factorisation de Cholesky)، في هذه الحالة ولاستخراج شكل المصفوفة المثلثية السفلى بمقاربة (Cholesky) نعيد توصيف نموذج شعاع الانحدار الذاتي (SVAR) المقدر سابقا بالترتيب التالي²: المعادلة الأولى تعبر عن معادلة الإيرادات العامة (lr)، اما المعادلة الثانية فهي معادلة النفقات العمومية (ldp)، المعادلة الثالثة معادلة النفقات الاستهلاكية للأسر (cfm) واخير المعادلة الاخيرة التي تمثل معادلة الناتج المحلي الخام (ly).

ويكون الشكل الهيكلي لنموذج ((1 SVAR) كالتالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & a_{12} & a_{13} & a_{14} \\ a_{21} & 1 & a_{23} & a_{24} \\ a_{31} & a_{32} & 1 & a_{34} \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} lr \\ ldp \\ cfm \\ ly \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} u_t^r \\ u_t^{dp} \\ u_t^{cfm} \\ u_t^y \end{bmatrix}$$

وتكون الكتابة المصفوفية للقيود كالتالي:

¹ Bruneau Catherine, De Bandt Olivier ; Op.cit ; p72.

² دوال الاستجابة حساسة للترتيب في هذه الحالة

لصدمات السياسة المالية

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ c1 & 1 & 0 & 0 \\ c2 & c3 & 1 & 0 \\ c4 & c5 & c6 & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} lr \\ ldp \\ lcfm \\ ly \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} c7 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & c8 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & c9 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & c10 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} u_t^r \\ u_t^{dp} \\ u_t^{cfm} \\ u_t^y \end{bmatrix}$$

مع (A) و (B) مصفوفات الانتقال تعطى في الصيغة التالية:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ c1 & 1 & 0 & 0 \\ c2 & c3 & 1 & 0 \\ c4 & c5 & c6 & 1 \end{bmatrix}, B = \begin{bmatrix} c7 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & c8 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & c9 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & c10 \end{bmatrix}$$

1- نتائج تقدير نموذج (SVAR(1)) بمقاربة المصفوفة المثلثية السفلى

باستعمال طريقة المعقولة العظمى والتحليل الاشتقاقي ل (Newton-Raphson) يكون نموذج ال (SVAR(3)) في هذه الحالة معرف (just-identified) وتعطى نتائج تقدير المصفوفتين (A) و (B) كالتالي:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 \\ -0.15 & 1 & 0 & 0 \\ 7.32 & 0.01 & 1 & 0 \\ 8.45 & -0.05 & 0.01 & 1 \end{bmatrix} B = \begin{bmatrix} c7 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & c8 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & c9 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & c10 \end{bmatrix}$$

من النتائج السابقة يمكن استخراج المرونات الانية تحت قيود المدى القصير المؤسسة على تجزئة (Cholesky)، تلخص النتائج في الجدول رقم (20).

لصدمات السياسة المالية

الجدول رقم (20) نتائج المرونة الانية باستعمال تجزئة (Cholesky)

	Lr	Ldp	cfm	Ly
Lr	1	0	0	0
Ldp	-0.15	1	0	0
cfm	7.32 *	0.01	1	0
Ly	8.45 *	-0.05	0.001	1

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

2-تحليل النتائج

من خلال ملاحظة المرونة الانية المستخلصة من نتائج تقدير نموذج (SVAR) يمكن استنتاج ما يلي:

- إذا تغيرت الإيرادات الكلية بواحد بالمئة فإن الانفاق العام ينخفض ب (0.15-) بالمئة في نفس السنة، غير ان هذا التأثير غير معنوي احصائيا.
- إذا تغيرت الإيرادات الكلية بواحد بالمئة فإن الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر يرتفع بنسبة (7.32) بالمئة كما ان الناتج المحلي يرتفع بنسبة (8.45) بالمئة وهي قيم عالية جدا مما يدخل بعض الشك في مصداقيتها رغم معنويتها الإحصائية، خاصة وانها مخالفة في الإشارة لما تنص عليه الكثير من البحوث التطبيقية في هذا الموضوع، وقد يعود ذلك إلى الصياغة الغير ملائمة للقيود المفروضة داخل نموذج (SVAR).

- إذا تغير الانفاق بواحد بالمئة فإن الناتج المحلي ينخفض بنسبة (0.05) بالمئة، غير ان هذا الأثر غير معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 5 بالمئة، مع الإشارة إلى ان أثر المدى القصير لصدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي مرتبط بعدة عوامل، إلى جانب الطبيعة الريكاردية للعوائل الاقتصادية، ففي حالة كانت الحيادية الريكاردية محققة فإن الناتج لا يستجيب للصدمات المالية حتى في المدى القصير، في حالتنا هذه فإن تعريفنا للصدمات ليس مبني على هذه الفرضية بقدر ما هو محاولة لتأكيد أو نفي صحة هذه الفرضية، وبالتالي فهي محققة نوعا ما بالنظر إلى عدم معنوية المرونة المرافقة.

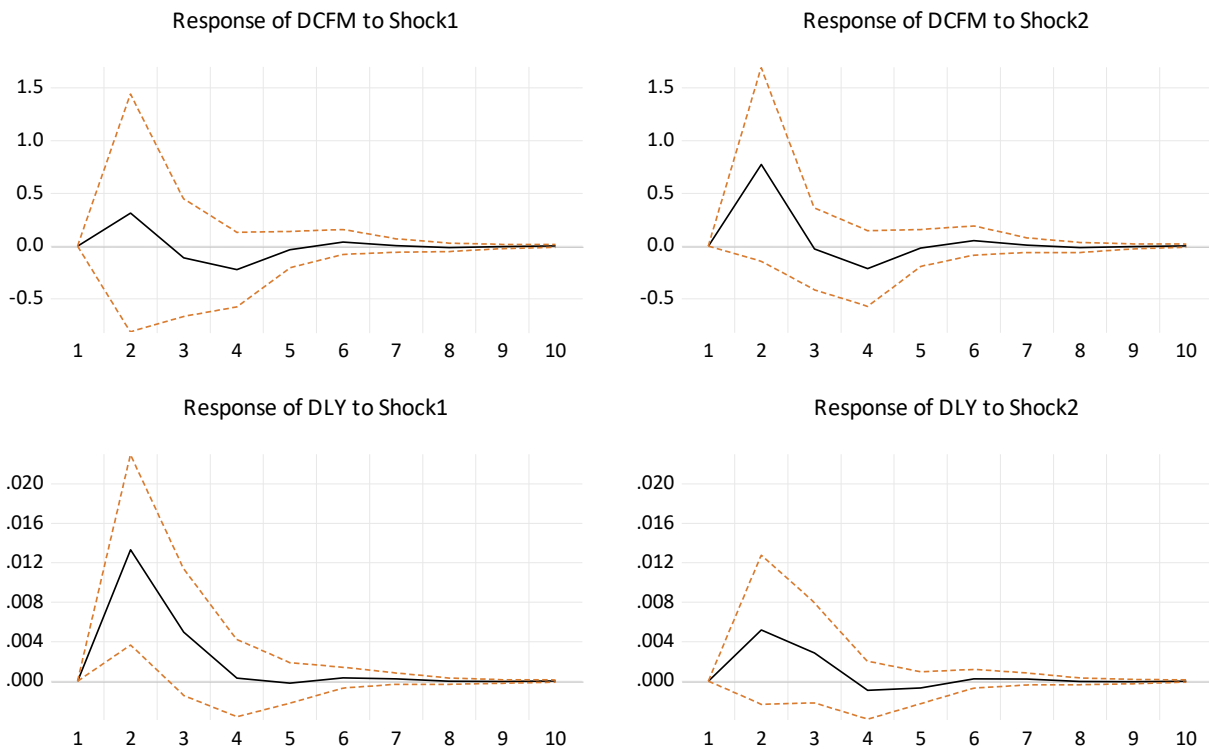
لصدمات السياسة المالية

3-دوال الاستجابة الدفعية

يبين الشكل التالي دوال الاستجابة الدفعية التي تبين استجابة الناتج المحلي الخام والاستهلاك النهائي للأسر لصدمات النفقات العمومية وصدمات الإيرادات في نموذج (SVAR) تحت القيود الهيكلية المؤسسة على تجزئة (Cholesky).

الشكل رقم (19) دوال الاستجابة الدفعية الناتج المحلي الخام و الانفاق الاستهلاكي المعيشي للأسر

Response to Structural VAR Innovations ± 2 S.E.



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

لصدمات السياسة المالية

3-1 تحليل النتائج

- نلاحظ استجابة موجبة ومعنوية احصائيا للاستهلاك النهائي للأسر نتيجة صدمة هيكلية على الإيرادات الكلية خلال السنة التي تلي الصدمة، غير انها تتحول إلى استجابة سالبة في السنة الثالثة وتبقى سالبة حتى السنة السادسة اين تنعدم وتبقى منعومة خلال كل مدة المحاكات المتبقية.
- تبين نتائج صدمة هيكلية على حجم الانفاق العام ان تأثيرها يكون على الاستهلاك النهائي للأسر بنفس الأثر الذي يحدثه صدمة الإيرادات الكلية، الاختلاف الوحيد تقريبا هو في شدة الاستجابة الموجبة خلال السنة التي تلي الصدمة اما باقي المحاكات فتظهر نفس الاستجابة،
- نلاحظ ان صدمة هيكلية على الإيرادات الكلية بمقدار انحراف معياري واحد تؤدي إلى ارتفاع في حجم الناتج ثم يبدأ في الانخفاض خلال السنتين التاليتين للصدمة لتتعدم جميع أثار الصدمة عند السنة الرابعة ولبقية الفترة الخاصة بالمحاكات.
- نلاحظ ان صدمة هيكلية على النفقات الكلية (ارتفاع غير متوقع في حجم الانفاق) بمقدار انحراف معياري واحد تؤدي تقريبا إلى نفس النتائج التي تؤديها صدمة الإيرادات في هذا التوصيف للنموذج.
- نلاحظ ان النتائج المستخرجة باستعمال مصفوفة (Cholesky) تماثل بشكل كبير النتائج المستخرجة لدوال الاستجابة المبنية على اختبار السببية.

المطلب الثالث: مقارنة مخرجات النظرية الاقتصادية والاعمال التطبيقية

في منهجية الـ (SVAR) اين تقنية التعريف تنتهي بالافتراض ان النفقات الحكومية محددة مسبقا داخل الفصل، تجد الكثير من البحوث ان ارتفاع في حجم النفقات يؤدي إلى ارتفاع في الناتج والاستهلاك والأجور الحقيقية (زيادة إنتاجية العمل) (Rotemberg and Woodford 1992; Blanchard and Perotti 2002; Fatás and Mihov 2001; Mountford and Uhlig 2002; Perotti 2005; Pappa 2005; Caldara 2007; and Kamps 2006; and Galí, López-Salido, and Vallés 2007).

بالمقابل وجدت دراسات أخرى استعملت تحليل (Ramey-Shapiro (1998) انه اذا كان الانفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الناتج فانه يؤدي أيضا إلى تخفيض في الاستهلاك و الأجور الحقيقية (Ramey and Shapiro 1998; Edelberg, Eichenbaum, and Fisher 1999; Burnside, Eichenbaum, and

لصدمات السياسة المالية

(Fisher 2004; and Cavallo 2005). دراسات أخرى كبحوث (Giavazzi and Pagano's (1990 الخاصة ببعض الدول الأوروبية تظهر أثر عكسي لزيادة الانفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص، أيضا (Hall's (1986 باستعمال معطيات سنوية من سنة 1920 وجد آثار سلبية للمشتريات الحكومية على الاستهلاك¹.

سوف نعتمد في هذه الاستراتيجية على مخرجات النظرية الاقتصادية والاعمال التطبيقية كما في الاستراتيجية الخاصة بالنموذج الأساسي والتي تقودنا إلى وضع القيود التالية:

الفرع الأول: منهج تحديد القيود داخل نموذج (SVAR)

لوضع القيود في اطار هذه المقاربة سوف نعتمد على المنهج التالي: في المعادلة الأولى نفترض بناء على نتائج بحث (Chibi, et autre, 2011) ان مرونة الإيرادات العامة نسبة إلى الناتج المحلي (0.52)²، كما سنفترض ان الإيرادات العامة لا تتأثر انيا تبعا لصدمة على النفقات العامة أو استهلاك الاسر، في المعادلة الثانية نعتبر ان ردة فعل النفقات العامة معدومة انيا تبعا لصدمة على الناتج المحلي، كما انها لا تستجيب انيا لأية صدمة تمس المتغيرات الكلية للاقتصاد، المعادلة الثالثة تفترض استجابة استهلاك الاسر لصدمة على الإيرادات العامة والنفقات العامة، اما المعادلة الأخيرة فإنها تفترض استجابة الناتج المحلي تبعا لصدمات الإيرادات العامة والنفقات العامة واستهلاك الأسر أنيا، هذا يعني اننا لن نضع اية قيود داخل هذه المعادلة.

مع الإشارة إلى عدم وضعنا لأية قيود طويلة الأمد، هذا يعني انه لا السياسة المالية ولا صدمات الطلب لها أثر دائم على النشاط الاقتصادي، مما يعني ان النشاط الاقتصادي في المدى البعيد دالة فقط لصدمات العرض³. انطلاقا من الفرضيات المتعلقة بهذه الاستراتيجية تكون العلاقة الخطية بين البواقي القانونية (e_t) والصدمات الهيكلية (u_t) كالتالي:

¹ Valerie A. Ramey Identifying government spending shocks ; Op.cit ; p1.

² Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri ; Op.cit ; p15.

³ Thomas Dalsgaard et Alain de Serres ? Estimation de marges budgetaires prudentes pour les payes de L'UE : Simulation dun modele VAR structurel, Revue économique de l'OCDE n° 30, 2000/I,pp-130-131

لصدمات السياسة المالية

$$\begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & -0.52 \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ a_{31} & a_{32} & 1 & 0 \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} lr \\ ldp \\ cfm \\ ly \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} u_t^r \\ u_t^d \\ u_t^c \\ u_t^y \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} c(6) & 0 & 0 & 0 \\ 0 & c(7) & 0 & 0 \\ 0 & 0 & c(8) & 0 \\ 0 & 0 & 0 & c(9) \end{bmatrix}$$

مع (A) و (B) مصفوفتي الانتقال، التي تعطى في الشكل التالي:

$$A = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & -0.52 \\ 0 & 1 & 0 & 0 \\ a_{31} & a_{32} & 1 & 0 \\ a_{41} & a_{42} & a_{43} & 1 \end{bmatrix}, B = \begin{bmatrix} c(6) & 0 & 0 & 0 \\ 0 & c(7) & 0 & 0 \\ 0 & 0 & c(8) & 0 \\ 0 & 0 & 0 & c(9) \end{bmatrix}$$

باستعمال طريقة المعقولة العظمى والتحليل الاشتقاقي لـ (Newton-Raphson) يكون نموذج الـ (SVAR(1)) في هذه الحالة معرف (just-identified) ويمكن تلخيص نتائج تقدير المصفوفتين (A) و (B) التي تعطي المرونة الانية (الجدول رقم (5) الملحق رقم (4)) تحت القيود المفروضة انفا في الجدول رقم (21):

الجدول رقم (21) قيود المدى القصير ونتائج المرونة الانية (المعاصرة)

	lr	Ldp	Dcfm	Ly
lr	1	0	0	-0.52
ldp	0	1	0	0
dcfm	7.41*	8.42*	1	0
Ly	0.03	-0.06	0.003-	1

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

من خلال نتائج التقدير نلاحظ ان مرونة الإنتاج الإجمالي المحلي سالبة غير أنها غير معنوية احصائياً، اما مرونة الاستهلاك النهائي للأسر نسبة إلى الناتج المحلي فهي موجبة الإشارة ومعنوية احصائياً، هذا يعني ان تغير في مستوى الانفاق بواحد بالمئة يؤدي في المدى القصير إلى ارتفاع في

لصدمات السياسة المالية

الانفاق الاستهلاكي للأسر نسبة إلى الناتج المحلي بنسبة (8.42) بالمئة، اما مرونة الناتج المحلي نسبة إلى الإيرادات الكلية فقد بينت انها غير معنوية احصائيا، عكس ذلك فقد كانت الاستجابة الخاصة بالاستهلاك النهائي للأسر موجبة ومعنوية احصائيا بقيمة (7.41) بالمئة، مع الإشارة إلى ان فعالية السياسة المالية تفترض ان تغير في الانفاق يؤدي إلى استجابة موجبة للناتج ولاستهلاك الأسر.

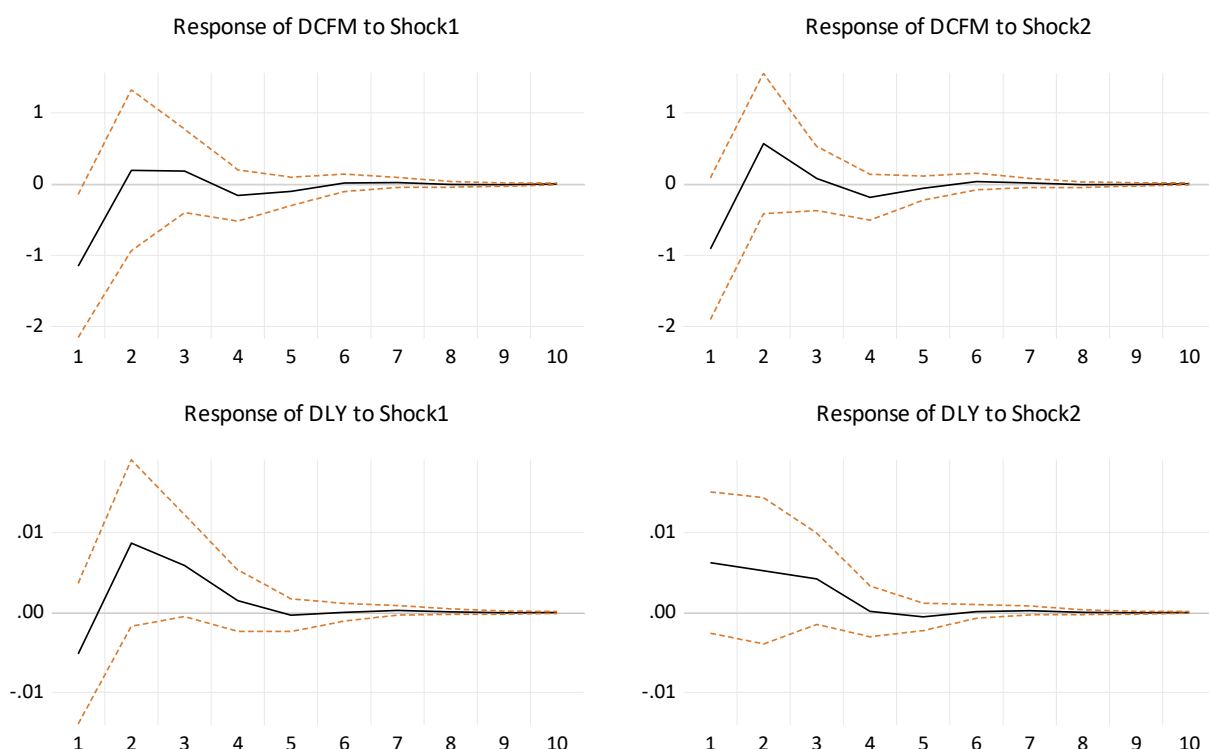
الفرع الثاني: دوال الاستجابة الدفعية

يبين الشكل رقم (20) دوال الاستجابة الدفعية التي تبين محاكاة استجابة الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الاستهلاكي للأسر لصدمات النفقات العمومية وصدمات الإيرادات الكلية في نموذج (SVAR) الموسع تحت قيود الاستراتيجية الأخيرة.

دوال الاستجابة الدفعية

الشكل رقم (20)

Response to Structural VAR Innovations ± 2 S.E.



Shock1: صدمة الإيرادات. Shock2: صدمة النفقات

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS.12

لصدمات السياسة المالية

1-تحليل دوال الاستجابة

- نلاحظ أن استجابة سالبة ومعنوية احصائيا في السنة الأولى للاستهلاك النهائي للأسر نتيجة صدمة هيكلية على الإيرادات الكلية، غير انها تتحول إلى استجابة موجبة في السنة الثانية والثالثة غير انها غير معنوية احصائيا، ثم تنعدم، مع الملاحظة الهامة المتعلقة بعدم معنوية الاستجابات رغم ديمومتها.
 - تبين نتائج صدمة هيكلية على حجم الانفاق العام ان تأثيرها يكون مباشرا واني على تقلبات متغيرة الاستهلاك النهائي للأسر، اذ تكون الاستجابة سالبة في السنة الأولى ثم تتحول إلى موجبة في السنة الثانية وتتلاشى خلال بقية فترة المحاكات.
 - نلاحظ ان صدمة هيكلية على الإيرادات الكلية بمقدار انحراف معياري واحد تؤدي إلى انخفاض أي في حجم الناتج بمعنوية إحصائية مقبولة، ثم تتحول التقلبات في الناتج نتيجة هذه الصدمة إلى استجابة موجبة ثم تنعدم حتى نهاية فترة المحاكات، مع الإشارة إلى ضعف المعنوية الإحصائية لمختلف الاستجابات ما عدى استجابة السنة الأولى.
 - نلاحظ ان صدمة هيكلية على النفقات الكلية (ارتفاع غير متوقع في حجم الانفاق) بمقدار انحراف معياري واحد تؤدي إلى ارتفاع أي في حجم الناتج المحلي خلال مختلف سنوات المحاكات بمستوى معنوية مقبولة، وتكون الاستجابة خلال السنتين الأوليتين اشد من السنوات اللاحقة وتستمر هذه الاستجابة الموجبة طيلة فترة المحاكات حتى السنة الرابعة رغم تناقصها.
- من خلال النتائج السابقة يمكننا تلخيص اتجاه الاستجابة الدفعية لكل من الناتج المحلي والاستهلاك النهائي للأسر نتيجة صدمات السياسة المالية في الجدول التالي:

استجابة الناتج المحلي والاستهلاك النهائي للأسر

الجدول رقم (22)

استجابة الناتج المحلي الحقيقي	استجابة الاستهلاك النهائي للأسر	
-	-	صدمة الإيرادات الكلية
+	-	صدمة النفقات الكلية

المصدر: نتائج المحاكات

لصدمات السياسة المالية

بينت نتائج دوال الاستجابة لنموذج (SVAR) وجود أثر إيجابي للسياسة المالية التوسعية على الناتج المحلي فقط، عكس ذلك فإن الاستهلاك النهائي للأسر يستجيب بشكل سلبي، فصدمة هيكلية في الانفاق العام تؤثر إيجاباً على الناتج وسلباً على الاستهلاك الخاص، عكس ذلك فإن أثر السياسة المالية انكماشية الغرض منها زيادة الضرائب والرفع من قيمة الإيرادات الكلية تؤدي في حالتنا هذه إلى انخفاض في الناتج المحلي الحقيقي وانكماش في الاستهلاك النهائي المعيشي للأسر.

الفرع الثالث: تحليل تجزئة التباين

تعتمد الدراسات القياسية إلى جانب دوال الاستجابة الدفعية على أداة أخرى لتحليل انتشار الصدمات مبنية على تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمختلف متغيرات النظام، بناءً على كتابة نموذج المتوسطات المتحركة السابق ذكره وبافتراض أن الصدمات مستقلة فيما بينها فإنه يمكننا إذا استخلاص تباين الخطأ التنبؤ، حيث نقول أن الصدمة مثلاً (ω_{jt}) يكون لها أثر على المتغيرة (X_{it+H}) فقط فقط وإذا ساهمت في تباين خطأ التنبؤ السابق لهذه المتغيرة،¹

أو مدى مساهمة صدمات متغيرة ما على مستوى المتوسط المربع لخطأ التنبؤ لمتغيرة أخرى²، يقيس تحليل مكونات التباين (Decompositions Variance) الأهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج، بمعنى آخر فهو يعكس مساهمة التغير النسبي لمتغير ما في تفسير التغيرات في المتغيرات الأخرى كل على حدة، من خلال نتائج تجزئة التباين (جدول رقم 6)، الملحق رقم (4) يمكننا أن نلاحظ أن :

- يلاحظ من خلال تجزئة تباين خطأ التوقع لمتغيرة الاستهلاك النهائي للأسر أن الصدمات الهيكلية المتعلقة بالإيرادات المالية تساهم خلال كل فترة المحاكات بنسبة تقارب العشرة بالمئة من تباين خطأ التوقع الخاص بها، وهي نسبة ليست كبيرة غير أنها ذات أهمية.

¹ Bruneau Catherine, De Bandt Olivier ; Op.cit, P71,

² Lutz. Kilian, Helmut Lutkepohl, Structural vector autoregressive analysis University Printing House, Cambridge CB2 8BS, United Kingdom,,p113

لصدمات السياسة المالية

- يلاحظ من خلال تجزئة تباين خطأ التوقع لمتغيرة الاستهلاك النهائي للأسر أن الصدمات الهيكلية المتعلقة بالإنفاق العام تساهم خلال كل فترة المحاكات بنسبة تتراوح بين 6 إلى 8 بالمئة من خطأ التوقع للإنفاق الاستهلاكي، وتمثل هذه النسبة مقدار الدور الذي تلعبه صدمات الانفاق العام في تقلبات متغيرة الاستهلاك النهائي للأسر.
- تجزئة تباين خطأ التوقع لمتغيرة الناتج المحلي تبين انه خلال كل فترة المحاكات فان صدمات الإيرادات العامة تفسر حوالي 10 بالمئة من تقلباته، بالمقابل فان الصدمات الهيكلية للنفقات العامة تفسر حوالي 6 بالمئة من تقلباته مما يبين الأثر المحدود الذي تمارسه النفقات العامة على تقلبات الناتج المحلي.

لصدمات السياسة المالية

خاتمة الفصل الثالث

حاولنا من خلال هذا الفصل، إعطاء الإجابة التطبيقية لإشكالية بحثنا المتضمنة التحقق من أثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي ممثلة في مستويات الناتج المحلي الحقيقي، أولاً في إطار نموذج أساسي مختصر يشمل ثلاث متغيرات أساسية ممثلة في النفقات العمومية، الإيرادات العمومية، والناتج المحلي الحقيقي، ثم في إطار نموذج موسع إلى متغيرة أساسية جديدة وهي الاستهلاك النهائي للأسر بغرض التحقق من حساسية أثار هذه الصدمات لصيغة نموذج أثار السياسة المالية المستعمل.

إلى جانب استعمال هذان القسمان من النماذج، فقد ارتأينا اعتماداً على مقارنة نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، وبغرض دائماً التحقق من حساسية نتائج التقدير من جهة، ونتائج دوال الاستجابة الدفعية من جهة أخرى، اختبار عدة محاولات في صيغة تحديد القيود الهيكلية داخل نموذج (SVAR) المستعمل، حيث اعتمدنا في هذا الإطار على أربعة طرق رئيسية، ابتداء من مخرجات اختبار السببية لـ (Granger) في الاستراتيجية الأولى، ثم استعمال نموذج متجه انحدار ذاتي معياري (VAR) أين نفترض غياب اية تأثيرات انية بين المتغيرات كاستراتيجية ثانية، لنصل في المرحلة الثالثة من طريقة تحديد القيود الهيكلية إلى استراتيجية المصفوفة المثلثية لـ (Cholesky) أو ما يسمى بمقاربة الترتيب، وأخيراً ارتأينا استعمال أسلوب (Blanchard et Perotti, 2002) من حيث جعل مخرجات النظرية الاقتصادية المعيار الأساسي في تحديد القيود الهيكلية داخل نموذج (SVAR) المقدر والممثل للاقتصاد محل الدراسة.

سمحت لنا النتائج المستخرجة وفق هذه المنهجية بأخذ نظرة وافية عن أثار صدمات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، من حيث ردة فعل الناتج المحلي الحقيقي والاستهلاك النهائي للأسر لتغيرات غير متوقعة لمستوى النفقات العمومية أو لمستوى الإيرادات العمومية في إطار الأربعة استراتيجيات السابقة الخاصة بشكل القيود الهيكلية التي افترضنا ان الاقتصاد الجزائري يعمل من خلالها، كما بينت نتائج مختلف التقديرات التي أنجزت إلى جانب دوال الاستجابة الدفعية المقدرة لكل استراتيجية على حدى وجود

لصدمات السياسة المالية

تباين طفيف بين بعضها البعض، يجعلنا نميل إلى حقيقة عدم حساسية النتائج المستخرجة لشكل النموذج المستعمل أو لشكل القيود المفروضة داخل نموذج (SVAR)، كما سمحت لنا جميع المحاولات السابقة في التوصل إلى ان صيغة النموذج الموسع مع تحديد للقيود الهيكلية في إطار مخرجات النظرية الاقتصادية وما تفره للعلاقة الموجودة بين تغيرات الاتفاق العام والايادات الكلية مع الناتج المحلي، هي أحسن صيغة يمكن من خلالها وصف وتحليل أثر السياسة المالية على الناتج المحلي في الجزائر.

الخاتمة

العامّة

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التحقق من اتجاه وشدة آثار صدمات السياسة المالية على الناتج المحلي الحقيقي وعلى الاستهلاك النهائي للأسر في الجزائر خلال الفترة 1970-2017 ، باستعمال نموذج أساسي تم توسعته لاحقا إلى نموذج عام، وبالاعتماد على أسلوب النمذجة القياسية و نماذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) ، في اطار منهج يعتمد على تحديد القيود الهيكلية في ظل عدة مقاربات مختلفة، بدأناها بمقاربة اختبار السببية ل(Granger) ، ثم في اطار نموذج (VAR) معياري يفترض من خلاله غياب جميع الآثار الانية بين المتغيرات المالية ممثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة من جهة، والناتج المحلي الحقيقي من جهة أخرى، ثم في مرحلة ثالثة قمنا بتحديد القيود الهيكلية التي تربط المتغيرات بعضها البعض من خلال المصفوفة (A) باستعمال طريقة الترتيب أو المصفوفة المثبتة ل(cholesky) ، وأخيرا تم اللجوء إلى حقيقة ما تقره النظرية الاقتصادية و نتائج اهم البحوث التجريبية للعلاقة الموجودة بين المتغيرات المالية وكلا من الناتج المحلي والاستهلاك النهائي للأسر .

يمكن تقسيم نتائج هذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين، يتعلق القسم الأول بنتائج مرونة المدى القصير لمختلف المتغيرات، حيث ان معرفة إشارة ومعنوية المرونة الخاصة بأي متغيرة نسبة إلى متغيرة أخرى يعطينا نظرة عامة على اتجاه وشدة العلاقة بين هذين المتغيرتين في المدى القصير. اما القسم الثاني فيتعلق بنتائج دوال الاستجابة الدفعية التي تسمح نتائجها بفهم وتفسير كيفية تأثير صدمات السياسة المالية الممثلة في صدمات النفقات العامة وصدمات الإيرادات العامة على كل من الناتج المحلي والاستهلاك النهائي للأسر .

نتائج الدراسة:

تقودنا نتائج مرونة المدى القصير إلى الاستنتاجات التالية:

- إذا تم تحديد القيود الهيكلية حسب سببية (Granger) في النموذج الأساسي (SVAR)، فإن تغير الإيرادات الكلية بواحد بالمئة يؤدي إلى انخفاض النفقات العمومية ب (0.32-) بالمئة في نفس السنة، يمكن تفسير ذلك بان صدمة في الإيرادات العامة تعني قرارات تخص الرفع من مستوى التحصيل الضريبي خلال السنة، مما يعني وجود صعوبات في مالية الدولة تؤدي بدورها إلى قرارات خاصة

بتخفيض الانفاق العام، وهي نفس النتيجة المشاهدة في حالة تحديد القيود الهيكلية داخل نموذج (SVAR) حسب ترتيب (cholesky).

- إذا تغيرت الإيرادات الكلية بواحد بالمئة فإن الناتج المحلي يرتفع بنسبة ضئيلة جدا مقدارها (0.024) بالمئة، غير أن هذا الأثر حتى وإن كان ضعيفا فهو غير معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 5 بالمئة، وهي نفس النتيجة الملاحظة في حالة تحديد القيود الهيكلية حسب سببية (cholesky) وحسب مخرجات النظرية الاقتصادية، كما أن تغير الانفاق بواحد بالمئة في نموذج تحديد القيود حسب سببية (cholesky) يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي بنسبة (0.028) بالمئة، غير أن هذا الأثر غير معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 5 بالمئة، وهي نفس النتيجة المشاهدة في حالة تحديد القيود الهيكلية وفق مخرجات النظرية الاقتصادية.

- النتيجةان السابقتان تؤكدان عدم تأثر نمو الناتج المحلي بقرارات السياسة المالية بقدر ارتباطه بعوامل خارجية وبمعامل متعلقة ببنية الاقتصاد داخليا ومستوى تأثيره بتقلبات التجارة الدولية في حالة استعمال نموذج بسيط للتحليل.

- نلاحظ مرونة ضعيفة أو منعدمة لمتغيرات السياسة المالية على الناتج المحلي في النموذج الموسع حسب سببية (Granger) أو عند استعمال قيود النظرية الاقتصادية، غير أنها تختلف عند استعمال مصفوفة (cholesky) حيث نلاحظ الأثر الكبير لمتغيرة الإيرادات الكلية على الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر وعلى الناتج المحلي، غير أنها مخالفة في الإشارة لما تنص عليه النظرية الاقتصادية الكثرية وموافقة لكثير من البحوث التطبيقية، مما يدخل الشك على حقيقة القيود المفروضة داخل نموذج (SVAR).

- دائما في إطار النموذج الموسع نلاحظ أن النفقات العامة عكس الإيرادات العامة ليس لها أي تأثير على الناتج المحلي مما يعني وجود آثار غير كثرية، إذ أن مرونة الناتج المحلي غير معنوية عند استعمال مصفوفة (cholesky) أو مخرجات النظرية الاقتصادية، غير أن أثر النفقات العامة يظهر أكثر على الاستهلاك النهائي للأسر، حيث أن تغير في مستوى الانفاق بواحد بالمئة يؤدي في المدى القصير إلى ارتفاع في الانفاق الاستهلاكي للأسر نسبة إلى الناتج المحلي بنسبة (8.42) بالمئة، علما أن هذه الإشارة موافقة لما تقره النظرية الاقتصادية، كما أن ارتفاع الانفاق الاستهلاكي للأسر يمثل قناة أساسية من قنوات انتقال الأثر إلى الناتج المحلي في المدى المتوسط والبعيد.

تقودنا نتائج دوال الاستجابة الدفعية إلى الاستنتاجات التالية:

- رغم ان استجابة الناتج المحلي تكون موافقة لما تقترحه النظرية الاقتصادية نتيجة صدمة على الإيرادات العامة (انخفاض) ولو بمقدار ضئيل جدا في السنة الأولى للصدمة، غير ان التمعن في معنوية هذه الاستجابات تقودنا إلى الاستنتاج بان هذه الاستجابة غير معنوية بالنسبة إلى جميع فترات المحاكات في نموذج تحديد السببية (Granger)، وهذه النتيجة موافقة فقط في اتجاه الاستجابة في نموذج (VAR) المعياري، وفي نموذج (SVAR) المحدد القيود حسب مصفوفة (Cholesky)، حيث ان جميع قيم دالة الاستجابة غير معنوية لجميع الصدمات ما عدى الاستجابة الخاصة بصدمة الإيرادات الكلية الموافقة للسنة الثانية والتي كانت سالبة في المقارنتان معا.

- لا تمارس صدمات النفقات العامة أي تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي في إطار نظام القيود المستعمل داخل نموذج (SVAR) المبني على نتائج سببية (Granger)، نموذج انعدام الآثار الانية، مقارنة (Cholesky) أو ما يقترحه إطار النظرية الاقتصادية في ظل نموذج بسيط لا يحتوي على متغيرات مساعدة.

- نلاحظ ان نتائج النموذج الموسع تختلف بعض الشيء عن نتائج النموذج الأساسي حسب طريقة تحديد القيود الهيكلية داخل النموذج، فبناء على سببية (Granger) نلاحظ ان استجابة استهلاك الاسر المعيشية نتيجة صدمة هيكلية على الإيرادات الكلية خلال السنة التي تلي الصدمة تكون موجبة ومعنوية احصائيا، غير انها تتحول إلى استجابة سالبة في السنة الثالثة وتبقى سالبة حتى السنة السادسة اين تتعدم وتبقى منعدمة خلال كل مدة المحاكات المتبقية وهي إشارة موافقة لما تقترحه النظرية الاقتصادية، وهي تقريبا نفس النتائج التي تحدثها صدمة هيكلية للنفقات العمومية على الاستهلاك النهائي للأسر مع بعض الاختلاف في شدة الاستجابة الموجبة خلال السنة التي تلي الصدمة، اما باقي المحاكات فتظهر نفس الاستجابة.

- نلاحظ ان النتائج المستخرجة باستعمال مصفوفة (Cholesky) أو المبنية على مخرجات النظرية الاقتصادية تماثل بشكل كبير النتائج المستخرجة لدوال الاستجابة المبنية على اختبار السببية في النموذج الموسع، مما يعني عدم حساسية النتائج لطريقة تحديد القيود الهيكلية داخل نموذج (SVAR).

- يمثل النموذج الموسع المحدد القيود الهيكلية بناء على مخرجات النظرية الاقتصادية ونتائج البحوث التجريبية، أحسن نموذج بأحسن توصيف اعتمادا على نتائج دوال الاستجابة الدفعية المنجزة المبينة في النتيجة التاليتين:

- نلاحظ ان صدمة هيكلية على الإيرادات الكلية تؤدي إلى انخفاض أني في حجم الناتج بمعنوية إحصائية مقبولة، ثم تتحول التقلبات في الناتج نتيجة هذه الصدمة إلى استجابة موجبة ثم تتعدم حتى نهاية فترة المحاكات، مع الإشارة إلى ضعف المعنوية الإحصائية لمختلف الاستجابات ما عدى استجابة السنة الأولى التي يمكن ان نعتد عليها، اذ انها تمثل الاستجابة الوحيدة المقبولة نظريا واحصائيا.

- نلاحظ ان صدمة هيكلية على النفقات الكلية تؤدي إلى ارتفاع أني في حجم الناتج المحلي خلال مختلف سنوات المحاكات بمستوى معنوية مقبولة، وتكون الاستجابة خلال السنتين الأوليتين اشد من السنوات اللاحقة وتستمر هذه الاستجابة الموجبة طيلة فترة المحاكات حتى السنة الرابعة رغم تناقصها، وهي النتيجة التي تتماشى مع نتائج اغلب البحوث التطبيقية وتؤكد الأثر الكنزي لصددمات النفقات.

- من خلال مجموع النتائج السابقة المتباينة حسب شكل القيود المحددة داخل نموذج (SVAR)، يمكننا الانحياز إلى حقيقة وجود أثر إيجابي للسياسة المالية التوسعية على الناتج المحلي فقط، عكس ذلك فان الأثر على الاستهلاك النهائي للأسر يكون سلبي، فصدمة هيكلية في الانفاق العام تؤثر إيجابا على الناتج وسلبا على الاستهلاك النهائي للأسر، بالمقابل فان أثر السياسة المالية الانكماشية التي تهدف إلى الرفع من قيمة الإيرادات العمومية تؤدي في حالتنا هذه إلى انخفاض في الناتج المحلي الحقيقي وانكماش في الاستهلاك النهائي المعيشي للأسر.

- تبين تجزئة تباين خطأ التوقع لمتغيرة الناتج المحلي انه خلال كل فترة المحاكات فان صدمات الإيرادات العامة تفسر نسبة ضعيفة من تقلباته تقدر بحوالي 10 بالمئة، اما الصدمات الهيكلية للنفقات العامة فإنها تفسر نسبة اقل تقدر بحوالي 6 بالمئة من تقلباته مما يبين الأثر المحدود الذي تمارسه سياسة الانفاق العام على تقلبات الناتج المحلي وتؤكد بالتالي نتائج دوال الاستجابة.

- يلاحظ من خلال تجزئة تباين خطأ التوقع لمتغيرة الاستهلاك النهائي للأسر ان الصدمات الهيكلية المتعلقة بالإيرادات العمومية تساهم بنسبة تقارب العشرة بالمئة من تباين خطأ التوقع الخاص بها، وهي نسبة ليست كبيرة غير انها ذات أهمية. كما ان الصدمات الهيكلية المتعلقة بالإنفاق العام تساهم خلال

كل فترة المحاكات بنسبة تتراوح بين 6 إلى 8 بالمئة من خطأ التوقع للإنفاق الاستهلاكي، وتمثل هذه النسبة مقدار الدور الذي تلعبه صدمات الانفاق العام في تقلبات متغيرة الاستهلاك النهائي للأسر.

التوصيات:

من خلال نتائج هذه الدراسة يمكننا اقتراح بعض التوصيات نوجزها في:

-ان عدم توفر بيانات ذات تردد كبير خاصة بمتغيرات السياسة المالية، عكس بيانات المتغيرات النقدية يجعل من الصعب استخراج نتائج قياسية موثوق منها، لذا من الضروري على الهيئات المالية وخاصة وزارة المالية العمل على توفير قاعدة بيانات ذات تردد فصلي على الأقل، لإمكانية اجراء دراسات كمية موثوق من نتائجها.

-لا يمكن اتخاذ إجراءات مالية على المستوى الاقتصادي دون معرفة مسبقة بالأثر الحقيقية لهذه الإجراءات، وبالتالي على السلطات المالية تشجيع البحوث والدراسات الكمية المتعلقة بعمل وأثار السياسة المالية حتى تتماشى وسائل السياسة المستعملة مع الأهداف المسطرة.

اما ما يتعلق بأفاق البحث فإننا نرى انه من الضروري استخدام مقاربات أخرى لم يسمح لنا حدود بحثنا من التطرق اليها، لاختبار أثار الصدمات الديناميكية للسياسة المالية على النشاط الاقتصادي، كاستعمال المقاربة القصصية ل(Shapero, Ramey,1998)، أو المقاربة التكرارية (Fatas et Mihov,2001)، أو مقارنة إشارة القيود (Uhlig,2005)، كما يمكن في اتجاه اخر انجاز دراسة مقارنة بين النتائج المستخرجة من كل هذه المقاربات ودراسة حساسية النتائج عند استعمال كل مقارنة على حدى.

قائمة المراجع

1) قائمة المراجع باللغة العربية

➤ الكتب

1. ابراهيم علي عبد الله، أنور العجاردة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة، عمان، 2000.
2. ابراهيم متولي، دور حوافز الاستثمار في تعطيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011.
3. أحمد مجدوب أحمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي، دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية، 2003.
4. الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الاردن، 2002.
5. أعمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومه للنشر، الجزائر.
6. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
7. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
8. حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
9. خالد شحادة، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007.
10. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، الاردن، 2009.
11. خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
12. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2009.
13. السعيد بريش، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
14. سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
15. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
16. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
17. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، 2006.

18. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.
19. السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية، وضبط التضخم، دار النهضة العربية، ط1، مصر، 1993.
20. شبل بدران، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
21. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
22. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
23. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
24. طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
25. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1996.
26. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة - مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام - ، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2006.
27. عادل فليح العلي، طلال محمود الكفراوي، اقتصاديات المالية العامة، الإيرادات العامة للدولة والموازنة العامة للدولة، جزء 2 ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
28. عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق، 2008.
29. عبد الرزاق غازي النقاش، المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1997.
30. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006.
31. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1965.
32. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1972.
33. غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة (تحليل أسس الاقتصاديات المالية)، الطبعة 3، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
34. فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
35. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
36. قاسم عبد الرضا الدجيلي، علي عبد العاطي الفرجاني، الاقتصاد الكلي بين النظرية والتحليل، منشورات ELGA، مالطا، 2001.
37. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية -، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

38. كريس بروك، الاقتصاد القياسي التمهيدي للمالية، دار جامعة الملك سعود للنشر، 2020.
39. لطيفة كلاخي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة بعض دول MENA، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2017.
40. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999.
41. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
42. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
43. محمد حلمي الطواي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة - دراسة مقارنة - دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.
44. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2007.
45. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
46. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
47. محمد مروان السمان، محمد ظافر محيك، احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
48. محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
49. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
50. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة 1، عمان، 2000.
51. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2004.
52. ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة، محمود حسين حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، 2006.
53. ناصر داداي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر.
54. نوزاد عبد الرحمان الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2006.
55. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

➤ المقالات العلمية

1. أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1970 - 2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 17، جوان 2015.
2. أحمد سلامي، محمد شيخي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.
3. حسن بلقاسم، حسن رفدان، الارتباط الحركي بين الاستثمار في مؤسسات القطاع الحكومي والاستثمار الخاص عبر نموذج التقهقر الذاتي البنيوي (SVAR) حالة الاقتصاد السعودي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، يونيو 2010.
4. سعدي بخته، تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى مابعد الإصلاح الهيكلي، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد 16، 2011.
5. صلاح مهدي البيرمالي، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعدل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم، المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 53، المجلد 14، 2008.
6. علي سيف، علي المزروع، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، 2012.
7. عماد الدين محمد المصباح، حمد عبد الكريم المرعي، هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد؟ أدلة تجريبية باستعمال بيانات المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 123، آذار، 2020.
8. كريم سميرة، بقيق ليلي اسمهان، العلاقة السببية بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990 - 2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، جامعة معسكر، الجزائر، أوت 2019.
9. كماس محمد، دادن عبد الغني، تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية حالة الجزائر 1970 - 2000، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 01، 2002.
10. محمد أدريوش دحماني، منال عطوشي، أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة: أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية، مجلة رؤى اقتصادية، (01)08، جامعة الوادي، الجزائر، 2018.

11. محمد بن عزة ، يحيى زروقي، إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر - رؤية تحليلية وقياسية لقانون " A. Wagner " ودراسة " Musgrave " حول زيادة النفقات العامة، مجلة مجاميع المعرفة، تندوف، الجزائر، المجلد 2، العدد، 1، 2016.

➤ أطروحات الماجستير

1. بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر 1994 - 2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
2. حداشي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 - 2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران.
3. خلوط فوزية، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003 - 2004.
4. داود سعد الله ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011 - 2012.
5. عبد الحفيظ يحيوي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري)، حالة الجزائر 1970-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي لغرداية، 2010/2011.
6. محمد لامي، دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2010/2011.
7. منصور شريفة، السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015/2016.
8. نورة عبد الرحمان الرشيد، الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، 2009.

➤ أطروحات الدكتوراه

1. أحمد النعيمي، الوظيفة الاجتماعية للنفقات العامة في الميزانية العامة - حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

2. أمال أبو بكر أطبيقية، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا منذ عام 1992، أطروحة دكتوراه، معهد البحث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2011.
3. بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 2000 - 2010، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2018.
4. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990 - 2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.
5. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989 - 2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015.
6. عبد القادر فار، أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر - خلال الفترة 2000 - آفاق 2019، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2017/2018.
7. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري (الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005.

➤ القوانين

1. القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 7 جويلية 1990 المتعلق بالمحاسبة المالية، المادة رقم 03، الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة بتاريخ 15/08/1990.
2. القانون رقم 17 - 11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1939 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية رقم 76 الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2017.
3. المادة 2 من قانون رقم 90 - 30 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.
4. المادة 05 من القانون رقم 90 - 21 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية .
5. المادة 06 من القانون رقم 90 - 21 الموافق لـ 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
6. المادة 12 من قانون رقم 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.
7. المادة 15 من قانون 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.
8. المادة 16 من قانون 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.

9. المادة 17 من قانون 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.
10. المادة 18 من قانون 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.
11. المادة 19 من قانون 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.
12. المادة 20 من قانون 90 - 30 يتضمن قانون الأملاك الوطنية.

(2) قائمة المراجع باللغة الأجنبية

➤ Les ouvrages :

1. A.C. Fernando; **Corporate Governance : Principles; Policies and Practices**; Dorling Kindersley (India) Pvt. Ltd.; New Delhi; 2006.
2. Alok Goyal , Mridula Goyal ; **Business Environment**; V.K. (India) Enterprises ; New Delhi ; 2009-10.
3. Arthur Smithies ; **Federal Budgeting ana Fiscal Policy** ; in howard S.Ellis(ed) ; A Survey of Contemporary Economics ; Vol.1 ;The Blakiston Company ; Philadelphia ; 1949.
4. Carine Bouthevillain ,Gilles Dufrénot Philippe Frouté, Laurent Paul, **Les politiques budgétaires dans la crise Comprendre les enjeux actuels et les défis futurs** ; De Boeck Supérieur, paris, 2013.
5. D.LABAROUNNE, **Macroeconomie – les fonctions économiques -**, edition SEUIL, Paris, 1999.
6. Edwin G .Dolan ; David E. Lindsey ; **Economics** ; The Dryden Press ; 1991.
7. Emmanuel Disle, Jacques Saraf, **droit fiscal**, épreuveN°1 du DECF, maison d'édition Dunod, Paris, 1993.
8. Eric DEVEUX ; **Finances Publiques** ; Bréal éditions ; France ; 2002.
9. Eric Olive ; **Finances Publiques** ; 2^{ème} édition ; aubin imprimeur ; France ; 2008.
10. Gilbert Abraham-Frois ; **Economie Politique**; economica; 7^{ème} édition; 2000 .
11. Gregory N.mankiw ; **Macroéconomie**; édition de Boeck; 3^{ème} édition; Belgique;2003.
12. Hugh Dalton; **Principles of Public Finance**; Routledge Library Editions; London; First Published in 1922; Reprinted in 2003.
13. J.R. Gupta ; **Public Economics in India : Theory and Practice**; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd.; New Delhi ; 2007.
14. James Daniel; Jeffrey Davis; Manal Fouad; Caroline Van Rijckeghem; **Fiscal Adjustment for Stability and Growth** ; Pamphlet Series; No. 55; International Monetary Fund; Washington; D.C; 2006.
15. Jonas Kibala Kuma ; **Le Modèle VAR Structurel : Eléments de théorie et pratiques sur logiciels** ; Master ; Congo-Kinshasa ; 2018.

16. Josep G.Nellis; David Parker; **principles of Macroeconomics**; Prentice Hall; England ;2004.
17. K.R. Gupta ; R.K. Mandal ; Amita Gupta ; **Macroeconomics** ; 5th edition; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi ; 2008.
18. K.S. Lai, E. Lim, E.N. Koh, S.F. Chan, K.C. Lim ; **College Economics** ; Panpac Education Private Limited ; Singapore ; 2006.
19. Katarina Juselius, **The Cointegrated VAR Model: Methodology and Applications, Advanced texts in econometrics** ,ICS, Published in the United States by Oxford University Press Inc., New York,2006.
20. Levine(Chars.) and Rubin(Jrene); **Fiscal Stress and Public Policy**;Sage Publication; Beverly Helis; London; 1980.
21. Lutz. Kilian, Helmut Lutkepohl, **Structural vector aotoregressive analysis University Printing House**, Cambridge CB2 8BS, United Kingdom.
22. M. Maria John Kennedy ; **Public Finance** ; PHI Learning Private Limited ; New Delhi; 2012.
23. M.C. VAISH; **Essentials of Macroeconomic Management**; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd. ; New Delhi , 2009.
24. Marco A. Espinosa-Vega ; " **How Powerful Is Monetary Policy in the Long Run ?** " ; In Jack Rabin and Glenn L. Stevens (eds.) ; Handbook of Monetary Policy ; Marcel Dekker ; Inc. ; New York ; 2002.
25. Maurice Baslé, **le Budget de l'Etat**, édition la découverte, 6^{ème} édition, Paris, 2000.
26. Maxime Desmarais-Tremblay, **La théorisation des dépenses publiques de Richard A. Musgrave : essai d'histoire de la pensée et d'épistémologie économiques** , Economies et finances, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, Université de Lausanne, 2016.
27. Michel Beaud ; Gilles Dostaler ; **Economic Thought Since Keynes : A History and Dictionary of Major Economists** ; Routledge ; London and New York ; 1997 ; p441.
28. Mourice Duverger, **France Publique**, PUF, Paris, 1971.
29. Ne. Thi. Somashekar ; **Development and Environmental Economics** ; New Age International (P) limited ; Publishers ; New Delhi ; 2003.
30. Olivier Blanchard; Daniel Cohen; **Macroéconomie**; edition Pearson éducation;4ème édition; France; 2006.
31. Paul Massé ; **Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle**; Tome 1; Editions l'harmattan ; Paris ; 2011.
32. Philip Arestis ; Malcolm Sawyer ; **A Biographical Dictionary of Dissenting Economists**; 2nd edition ; Edward Elgar Publishing Limited ;Cheltenham ; UK; 2000.
33. Pierre Beltrame, **la Fiscalité en France**, Hachette livre, 6ème édition, Paris, 1998.

34. R.A. Musgrave ; **A Brief History of Fiscal Doctrine** ; in Alan J. Auerbach and Martin Feldstein (eds.) ; Handbook of Public Economics (Vol. I) ; Elsevier-North Holland ; New York ; 1985.
35. R.K. Suri, J.K. Budhiraja, Namita Rajput; **A Text Book of I.S.C Economics**; Vol. II; Pitambar Publishing Company (P) Ltd.; New Delhi; 2006.
36. S.N. Chand ; **Public Finance**; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi ; India ; 2008 .
37. Stanley Fischer et autre ; **macroéconomie** ; édition Duand; 2^{ème} édition; Paris ; 2002.
38. Sutra Louis, **Finances Publiques**, L2 Economie et Gestion, Université Montesquieu Bordeaux IV, 2010/2011.
39. T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; **Development and Environmental Economics and International Trade**; V. K. Publications ; New Delhi ; 2009/2010 .
40. T.R. Jain ;A.S Sandhu ; **Macroeconomics** ; V.K.Publications ;New Delhi ;India ;2009 .
41. T.R. Jain, O.P. Khanna, M.L. Grover, D.K. Jain; **Macroeconomics: Money, Banking and Public Finance**; V.K. Publications; New Delhi; 2006/2007.
42. T.R. Jain, O.P. Khanna, M.L. Grover, D.K. Jain; **Macroeconomics: Money, Banking and Public Finance**; V.K. Publications; New Delhi; 2006/2007.
43. T.R. Jain, S.J. Kaur ; **Public Finance and International Trade** ; V.K. Publications; New Delhi; 2009/2010.
44. Tilidi Abdelmonaim , **L'hypothèses pour l'équivalence entre l'impôts et l'empreint : Test pour le cas du Maroc** ,critique économique, N° 31 ,Maroc, 2014.
45. Veena Keshav Pailwar; **Economic Environment of Business**; PHI Learning Private Limited ; New Delhi ; 2008.

➤ Les thèses:

1. Chaudourne, Jérémy ; **Évaluation des représentations vectorielles autorégressives structurelles** ; Mémoire Montréal (Québec, Canada) ;Université du Québec à Montréal ; Maîtrise en économie ; 2006.
2. Greco. G, **Les facteurs d'évolution des dépenses publiques**, Application au cas de la Belgique, Mémoire de fin d'études, Ecole de gestion de l'université de liège , Belgique , 2016.
3. Kanga Mamphet Rebecca, **Évaluation empirique des effets macroeconomiques de la politique budgetaire au Canada** Univerite du Quebec ; mémoire presente comme exigence partielle de la maitrise en economie aout,2016.

➤ Les articles

1. Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri ; **The macroeconomic effects of fiscal policy shocks in algeria** ; an empirical study ;Working Paper 536 ;2011.
2. Elalaoui.J, Hefnaoui.A , **L’impact des Depenses Publiques sur la Croissance Economique : Approche par le Model ARDL Cas de Maroc**, Revue du Controle de la Compyabilité et de l’audit, Numéro 6 : Septembre 2018.
3. Emmanuel Thibault.(2003), **L’equivalence Ricardienne dans les Modeles de Croissance avec Accumulation de Capital**, Revue d’économie politique, 2003/2 Vol. 113.
4. Jondeau Éric. **Les modèles monétaires de taux de change : un examen empirique.** In: **Économie & prévision**, n°123-124, 1996- 2-3. Économie des taux de change. .
5. Mateus Boldrine. Abrita1 Eliane, Cristina de Araújo, Angelo Rondina. **Empirical analysis of the determinants of the IPCA for the period of 2000 to 2011: An approach based on a SVAR model** ; Neto3 Economia-Ensaio, Uberlândia, 31 (2), Jan./Jun. 2017.
6. Min B. Shrestha, Guna R. Bhatta, **Selecting appropriate methodological framework for time series data Analysis**, The Journal of Finance and Data Science ,Volume 4, Issue 2, June 2018, Pages 71-89, Science Direct, 2018.
7. Olivier Blau, Elie Girard ; **Politique budgétaire et dynamique économique en France : l’approche VAR structurel** ; La Documentation française | « Économie & prévision » 2005/3 n° 169-170-171 | pages 1 à 23, Septembre 2004.
8. Popkarn Arwatchanakarn, **An SVAR model for Thai monetary policy analysis in an inflation targeting**, Sociology Study, March 2017, Vol. 7, No. 3.
9. Semedo. G, **L’évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité.** L’Actualité économique, Revue d’analyse économique Vol 83, N° 2.
10. Slimani Slah, **Budgetary shocks and economic dynamics in Tunisia under a structural VAR approach** , 25 September 2017 , MPRA Paper No. 81573, posted 25 Sep 2017 15:05 UTC.
11. Thomas Dalsgaard et Alain de Serres ? **Estimation de marges budgétaires prudentes pour les payes de L’UE : Simulation dun modele VAR structurel**, Revue économique de l’OCDE n° 30, 2000/I .

التقارير الإحصائية ➤

1. Laurent Ferrara , Luca Metelli , Filippo Natoli and Daniele Siena, **Questioning the puzzle: Fiscal policy, exchange rate and inflation**, January 2020, WP #752, Banque de France WP #752.
2. Peter.P.Clark, Ronald,Macdonald, **Exchange rates and economic fundamentals .A methodological comparison of BEERs and REERs**, IMF working paper, WP/98/67 ,1998.

3. Loi N° 84/17 du juillet 1984, **relatif aux lois desfinances**, art N°24 , journal official N°28 du 10/07/1984.

➤ المواقع الإلكترونية

1. Ducoudré Bruno ; **Politique Budgétaire et taux d'intérêt** ; revue le L'OFCE ; 2005 /4; N° 95 . <https://www.cairn.info/revue-de-l-ofce-2005-4-page243..htm>.
2. Ghassan, Hassan and Alhajhoj, Hassan, **The Dynamic Relationship between the Investment in Public and Private Sectors Using an SVAR Model: Case of Saudi Arabia** , Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/80628/> MPRA ; Paper No. 80628, posted 05 Aug 2017 21:12 UTC
3. Ghassan, Hassan B., **Testing the Automatic Stabilization Effect: Evidence from SVAR Model without Long-Term Constraint**, Umm Al-Qura University, 8 February 2003, Online at <https://www.mpra.ub.uni-muenchen.de/56387> / MPRA Paper No. 56387, posted 02 Jun 2014 22:15 UTC.
4. H.L. Bhatia; **Public Finance**; 26th ed.; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd.; New Delhi; 2008 .<https://www.cairn.info/revue-de-l-ofce-2005-4-page243..htm>.
5. Ismail Fasanya , Ayinke Fajob , Abiodun Adetokunbo, **Are Fiscal Decits Inationary in Nigeria? Evidence From Cointegration With Structural Breaks** ; Research square . DOI: <https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-35211/v1>
6. Keith Riley; **Growding Out**; article from . <https://www.americanthinker.com>; published in June 1; 2011.
7. Paparas Dimitrios1 ;Christian Richter2 ;The validity of Wagner's Law in Greece during the last 2centuries ; 2012. <https://editoriqlexpress.com/cgi-bin/.../doznloqd.cgi?db...id>; on 15/09/2021.
8. Valerie A. Ramey ; **Identifing government spending shocks** ; its all in the timing, Working Paper 15464 ; <http://www.nber.org/papers/w15464> ; National Bureau of economic Research .
9. Zulkefly Abdul Karim and Mohd Azlan Shah Zaidi and Azman-Saini W.N.W, **Relative price effects of monetary policy shock in Malaysia: a SVAR study** ; Online at <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/38768/MPRA> Paper No. 38768, posted 13. May 2012 06:04 UTC.

الملاحق

الملحق رقم (1)

الجدول رقم (1) تقدير نموذج (VAR(1))

Included observations: 46 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []			
	DLY	DLR	DLDP
DLY(-1)	0.312837 (0.13310) [2.35035]	0.162705 (0.69891) [0.23280]	-0.348200 (0.51612) [-0.67466]
DLR(-1)	0.063640 (0.03145) [2.02366]	0.042722 (0.16513) [0.25871]	0.288955 (0.12194) [2.36961]
DLDP(-1)	0.045199 (0.03924) [1.15181]	-0.071277 (0.20606) [-0.34591]	0.048672 (0.15216) [0.31987]
C	0.015292 (0.00675) [2.26689]	0.059280 (0.03542) [1.67350]	0.055813 (0.02616) [2.13370]
R-squared	0.235378	0.004181	0.158478
Adj. R-squared	0.180762	-0.066949	0.098370
Sum sq. resids	0.040695	1.122051	0.611869
S.E. equation	0.031127	0.163449	0.120699
F-statistic	4.309691	0.058776	2.636529
Log likelihood	96.42575	20.13894	34.08601
Akaike AIC	-4.018511	-0.701693	-1.308088
Schwarz SC	-3.859499	-0.542681	-1.149075
Mean dependent	0.032025	0.061914	0.065884
S.D. dependent	0.034391	0.158238	0.127113
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.26E-07	
Determinant resid covariance		2.48E-07	
Log likelihood		154.0332	
Akaike information criterion		-6.175357	
Schwarz criterion		-5.698320	
Number of coefficients		12	

الاختبارات الإحصائية لنموذج (VAR(1))

الجدول رقم (2): اختبار الارتباط الذاتي والتسلسلي للبواقي لنموذج (VAR(1))

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 04/08/22 Time: 00:43						
Sample: 1970 2019						
Included observations: 46						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	7.043257	9	0.6326	0.782389	(9, 90.2)	0.6331
2	13.46449	9	0.1427	1.548787	(9, 90.2)	0.1431
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	7.043257	9	0.6326	0.782389	(9, 90.2)	0.6331
2	31.13619	18	0.0278	1.860642	(18, 96.7)	0.0285
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

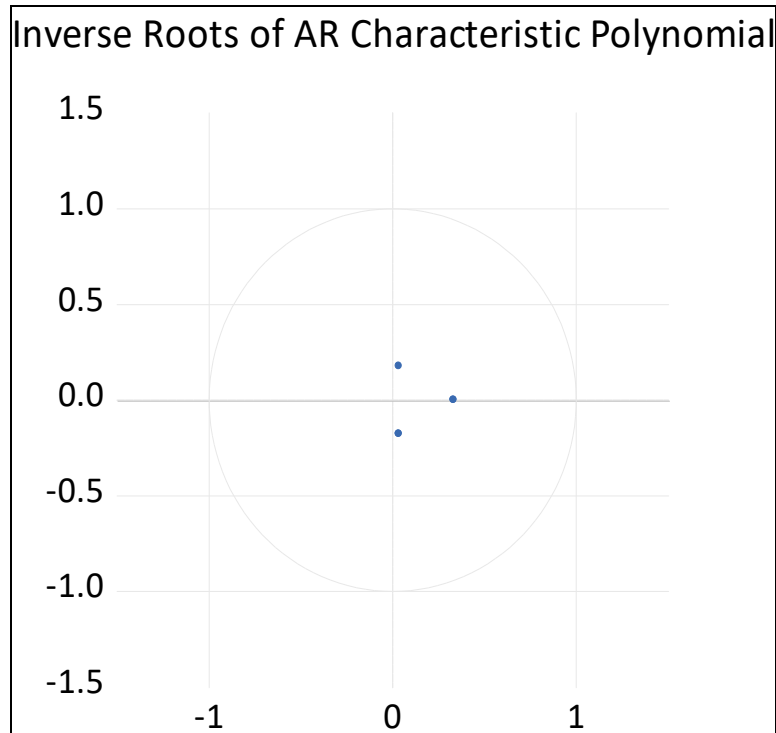
الجدول رقم (3) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج (VAR(1))

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 04/08/22 Time: 01:12				
Sample: 1970 2019				
Included observations: 46				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.644261	3.182216	1	0.0744
2	1.029835	8.130959	1	0.0044
3	-0.169078	0.219171	1	0.6397
Joint		11.53235	3	0.0092
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.396691	3.738929	1	0.0532
2	6.888836	28.98583	1	0.0000
3	3.593183	0.674411	1	0.4115
Joint		33.39917	3	0.0000
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	6.921145	2	0.0314	
2	37.11679	2	0.0000	
3	0.893582	2	0.6397	
Joint	44.93152	6	0.0000	
*Approximate p-values do not account for coefficient estimation				

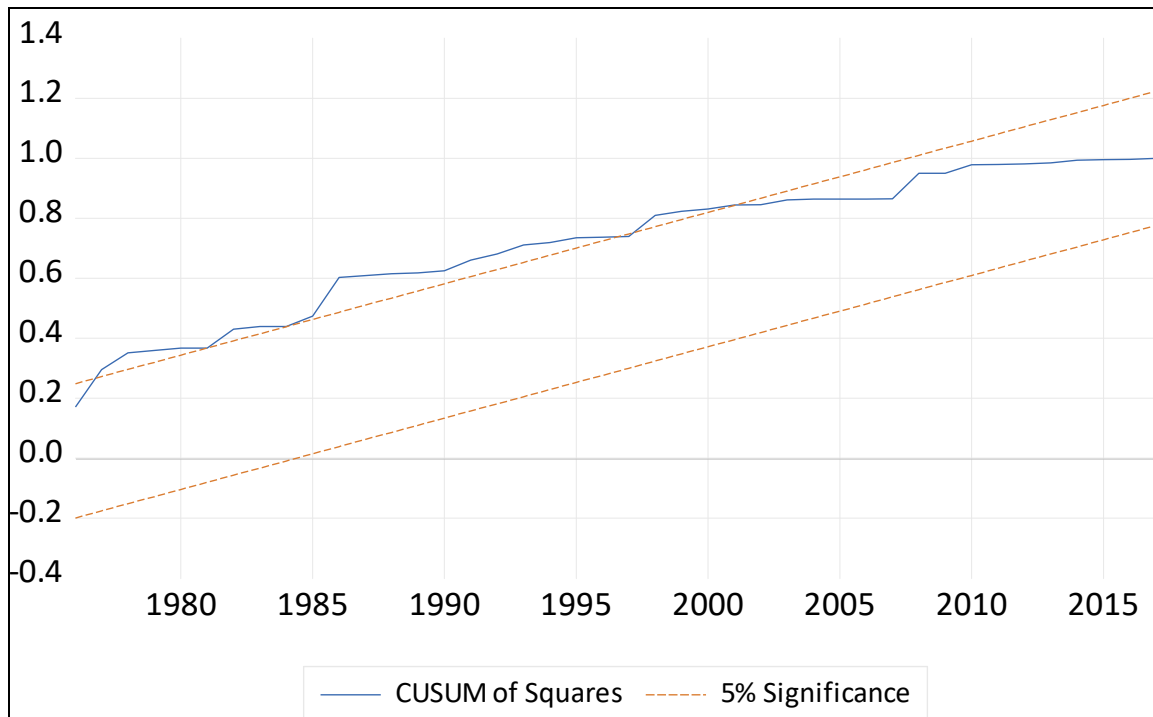
الجدول رقم (4) اختبار تجانس تباين الخطأ لنموذج (VAR(1))

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)					
Date: 04/08/22 Time: 01:17					
Sample: 1970 2019					
Included observations: 46					
Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
33.88347	36	0.5696			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(6,39)	Prob.	Chi-sq(6)	Prob.
res1*res1	0.152606	1.170580	0.3417	7.019897	0.3190
res2*res2	0.043304	0.294215	0.9360	1.991975	0.9204
res3*res3	0.107058	0.779312	0.5912	4.924690	0.5535
res2*res1	0.174448	1.373516	0.2495	8.024592	0.2363
res3*res1	0.188735	1.512179	0.1998	8.681811	0.1923
res3*res2	0.064956	0.451546	0.8394	2.987987	0.8104

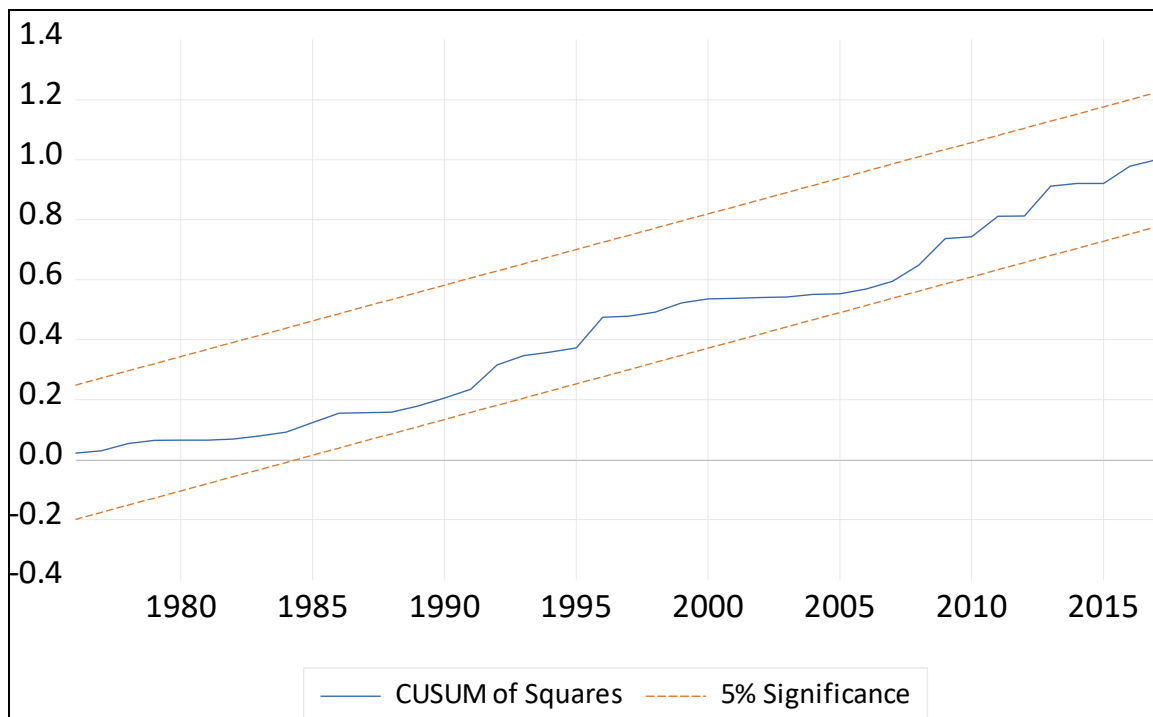
الشكل رقم (1): اختبار الاستقرار لنموذج (VAR(1))



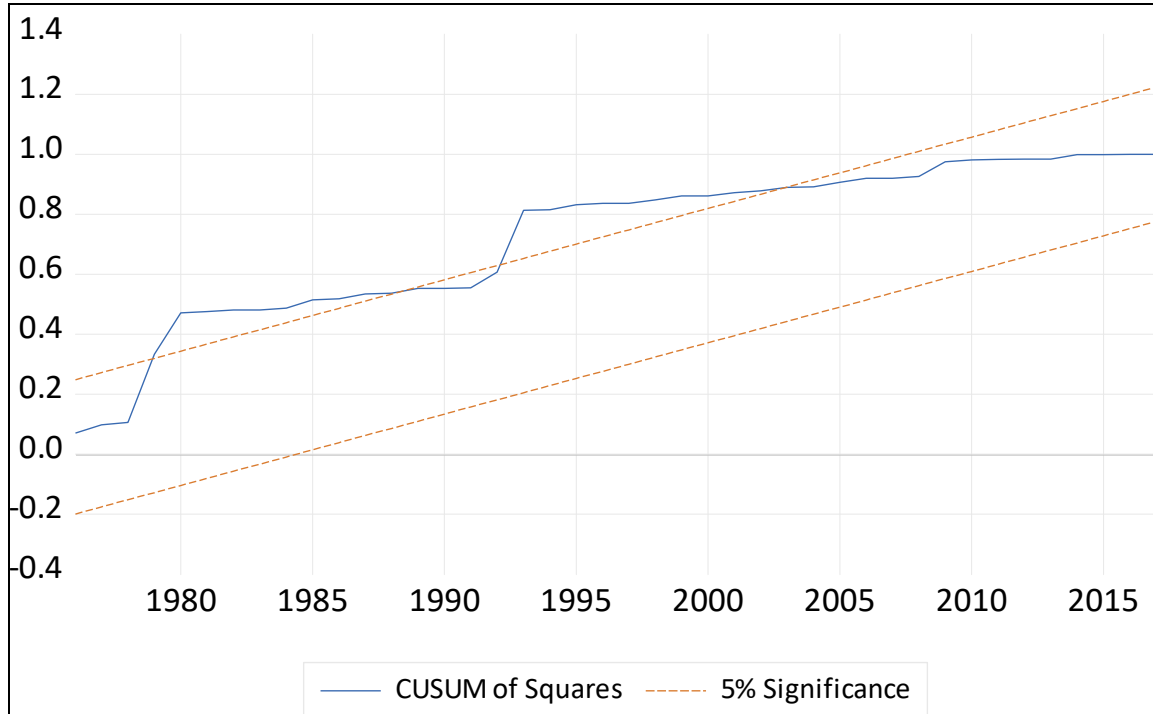
الشكل رقم (2) اختبار المجموع التراكمي المعادلة الاولى



الشكل رقم (3) اختبار المجموع التراكمي المعادلة الثانية



الشكل رقم (4) اختبار المجموع التراكمي المعادلة الثالثة



الجدول رقم (5) تقدير نموذج (VAR(3))

الملحق رقم (2)

Included observations: 44 after adjustments Standard errors in () & t-statistics in []			
	DLY	DLR	DLDP
DLY(-1)	0.492825 (0.16082) [3.06452]	-0.488540 (0.91719) [-0.53265]	-0.656938 (0.64686) [-1.01558]
DLY(-2)	-0.309496 (0.16178) [-1.91308]	1.894423 (0.92268) [2.05316]	0.369720 (0.65073) [0.56816]
DLY(-3)	0.040643 (0.13560) [0.29973]	-1.398163 (0.77338) [-1.80786]	-0.100200 (0.54544) [-0.18371]
DLR(-1)	0.068173 (0.03093) [2.20385]	0.029092 (0.17642) [0.16490]	0.279355 (0.12442) [2.24517]
DLR(-2)	-0.002908 (0.03307) [-0.08795]	-0.048512 (0.18859) [-0.25724]	0.045373 (0.13300) [0.34114]
DLR(-3)	0.038819 (0.03272) [1.18630]	-0.179496 (0.18663) [-0.96179]	0.397883 (0.13162) [3.02295]
DLDP(-1)	0.036731 (0.04031) [0.91113]	0.007541 (0.22992) [0.03280]	0.102190 (0.16216) [0.63020]
DLDP(-2)	-0.033737 (0.04102) [-0.82239]	0.223950 (0.23397) [0.95718]	-0.304695 (0.16501) [-1.84654]
DLDP(-3)	0.069683 (0.03828) [1.82011]	-0.103025 (0.21835) [-0.47183]	-0.033775 (0.15400) [-0.21932]
C	0.011954 (0.00777) [1.53899]	0.056517 (0.04430) [1.27574]	0.049587 (0.03124) [1.58710]
R-squared	0.413368	0.175882	0.378883
Adj. R-squared	0.258082	-0.042267	0.214470
Sum sq. resids	0.027538	0.895772	0.445551
S.E. equation	0.028460	0.162315	0.114475
F-statistic	2.661992	0.806247	2.304457
Log likelihood	99.84671	23.24039	38.60465
Akaike AIC	-4.083941	-0.601836	-1.300211
Schwarz SC	-3.678444	-0.196338	-0.894714
Mean dependent	0.029592	0.056231	0.062783
S.D. dependent	0.033041	0.158990	0.129160
Determinant resid covariance (dof adj.)	2.12E-07		
Determinant resid covariance	9.80E-08		
Log likelihood	167.7434		
Akaike information criterion	-6.261065		
Schwarz criterion	-5.044572		
Number of coefficients	30		

- الاختبارات الإحصائية لنموذج (VAR(3))

الجدول رقم (6) اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي النموذج (VAR(3))

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 04/08/22 Time: 01:22						
Sample: 1970 2019						
Included observations: 44						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	6.021146	9	0.7378	0.664039	(9, 70.7)	0.7383
2	8.019219	9	0.5322	0.896569	(9, 70.7)	0.5330
3	10.46306	9	0.3143	1.189619	(9, 70.7)	0.3152
4	4.743326	9	0.8561	0.518578	(9, 70.7)	0.8564
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	6.021146	9	0.7378	0.664039	(9, 70.7)	0.7383
2	13.42312	18	0.7658	0.731194	(18, 74.0)	0.7686
3	23.85650	27	0.6383	0.868697	(27, 67.8)	0.6495
4	31.53259	36	0.6810	0.843348	(36, 59.8)	0.7051
*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.						

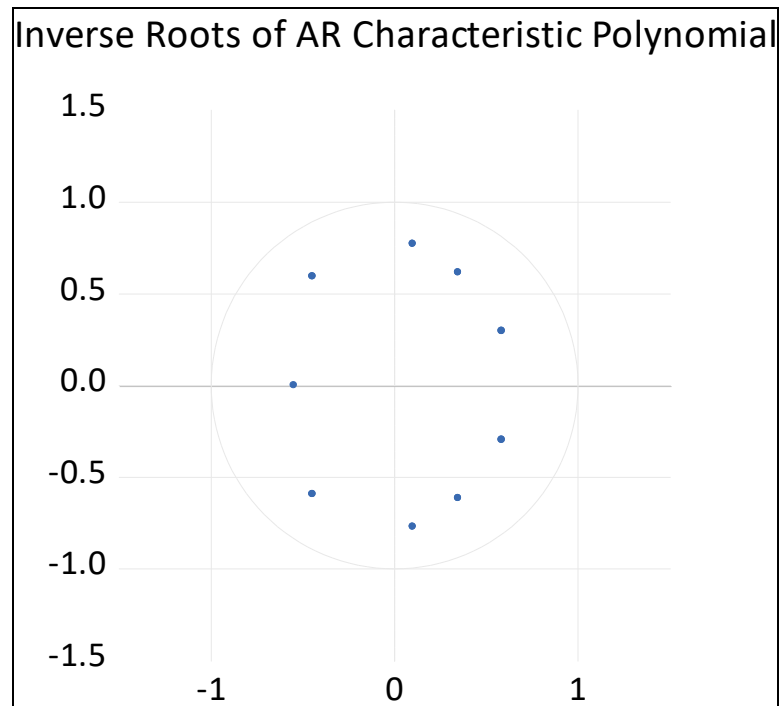
الجدول رقم (7) اختبار تجانس تباين الخطأ لنموذج (VAR(3))

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)					
Date: 04/08/22 Time: 01:25					
Sample: 1970 2019					
Included observations: 44					
Joint test:					
Chi-sq	df	Prob.			
104.2907	108	0.5831			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(18,25)	Prob.	Chi-sq(18)	Prob.
res1*res1	0.352003	0.754469	0.7282	15.48815	0.6282
res2*res2	0.465938	1.211725	0.3228	20.50128	0.3053
res3*res3	0.255600	0.476895	0.9453	11.24642	0.8836
res2*res1	0.415811	0.988577	0.5008	18.29569	0.4363
res3*res1	0.434230	1.065975	0.4331	19.10611	0.3853
res3*res2	0.299962	0.595131	0.8702	13.19834	0.7797

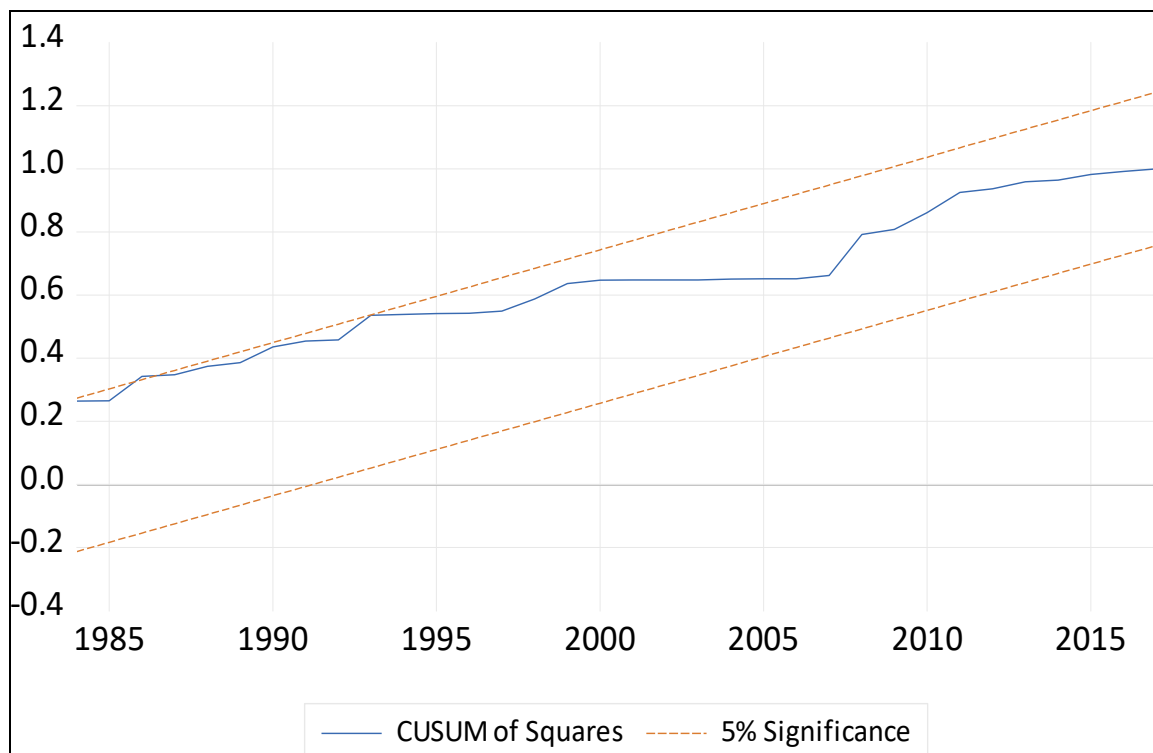
الجدول رقم (8) اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج (VAR(3))

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Residual Covariance (Urzua)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 04/08/22 Time: 01:26				
Sample: 1970 2019				
Included observations: 44				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.783638	5.153955	1	0.0232
2	0.705639	4.179024	1	0.0409
3	0.056408	0.026705	1	0.8702
Joint		9.359683	3	0.0249
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.139888	4.157479	1	0.0415
2	4.378729	5.863557	1	0.0155
3	2.517285	0.313055	1	0.5758
Joint		10.33409	3	0.0159
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	9.311433	2	0.0095	
2	10.04258	2	0.0066	
3	0.339760	2	0.8438	
Joint	31.03082	25	0.1880	
*Approximate p-values do not account for coefficient estimation				

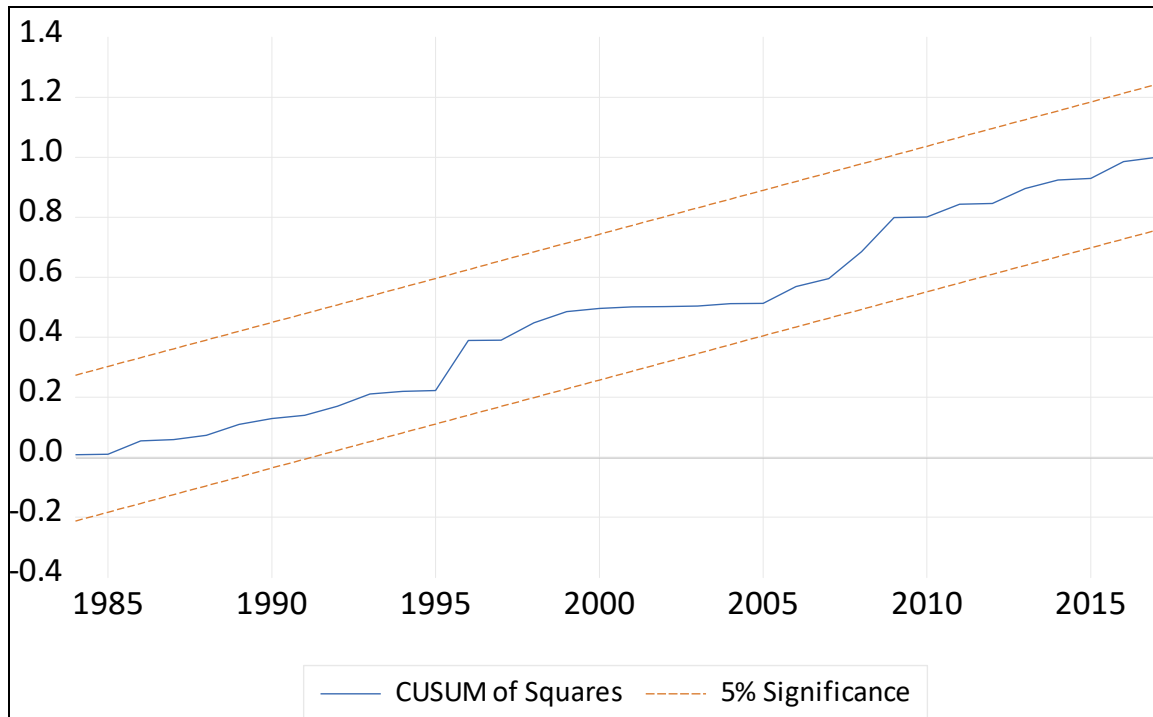
الشكل رقم (5) اختبار الاستقرار (VAR(3))



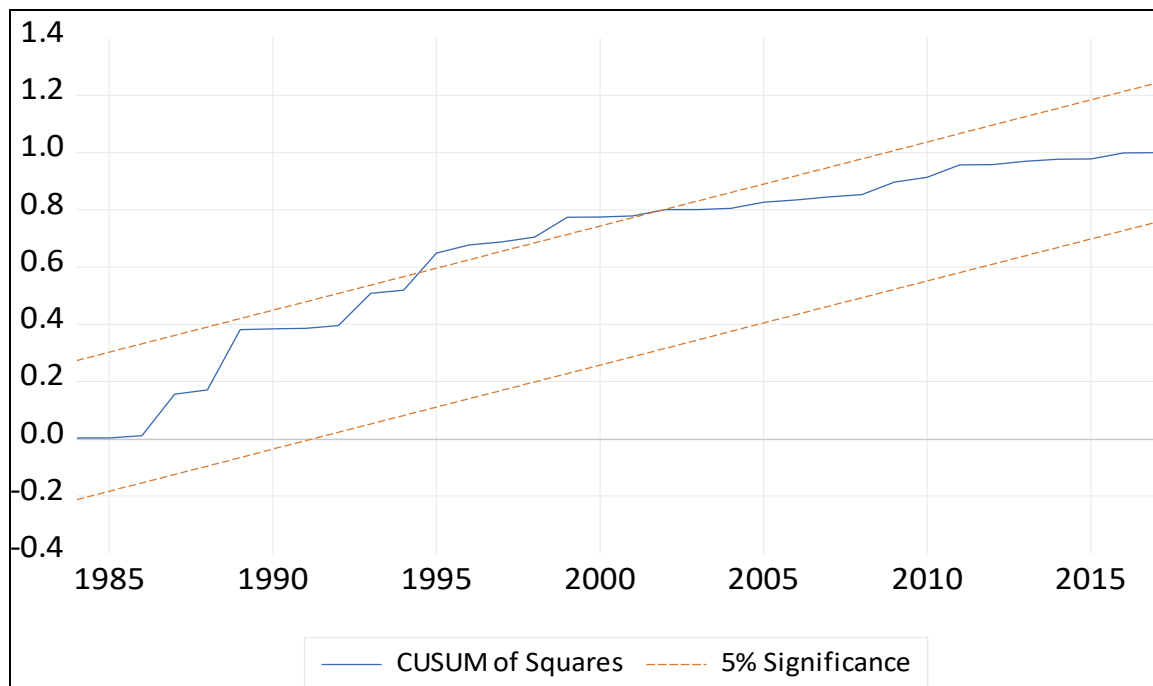
الشكل رقم (6) اختبار المجموع التراكمي المعادلة الاولى



الشكل رقم (7) اختبار المجموع التراكمي المعادلة 2



الشكل رقم (8) اختبار المجموع التراكمي المعادلة 3



الملحق رقم (3)

الجدول رقم (1) نتائج تقدير نموذج (SVAR) للحالة الاولى

Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)				
Convergence achieved after 11 iterations				
Structural VAR is over-identified				
Model: Ae = Bu where E[uu']=I				
A =				
1	0	0		
C(1)	1	0		
C(2)	0	1		
B =				
C(3)	0	0		
0	C(4)	0		
0	0	C(5)		
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.328709	0.094068	-3.494392	0.0005
C(2)	0.024525	0.026173	0.937018	0.3487
C(3)	0.162315	0.017303	9.380830	0.0000
C(4)	0.101280	0.010797	9.380830	0.0000
C(5)	0.028180	0.003004	9.380830	0.0000
Log likelihood	150.4979			
LR test for over-identification:				
Chi-square(1)	0.457586		Probability	0.4988
Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	0.000000		
-0.328709	1.000000	0.000000		
0.024525	0.000000	1.000000		
Estimated B matrix:				
0.162315	0.000000	0.000000		
0.000000	0.101280	0.000000		
0.000000	0.000000	0.028180		
Estimated S matrix:				
0.162315	0.000000	0.000000		
0.053354	0.101280	0.000000		
-0.003981	0.000000	0.028180		
Estimated F matrix:				
0.148605	0.009101	-0.001016		
0.121805	0.084384	-0.011591		
0.026209	0.009123	0.035091		

الجدول رقم (2) نتائج تقدير نموذج (VAR) معياري، انعدام الأثر الانية

Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)				
Convergence achieved after 10 iterations				
Structural VAR is over-identified				
Model: Ae = Bu where E[uu']=I				
A =				
1	0	0		
0	1	0		
0	0	1		
B =				
C(1)	0	0		
0	C(2)	0		
0	0	C(3)		
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.162315	0.017303	9.380830	0.0000
C(2)	0.114475	0.012203	9.380830	0.0000
C(3)	0.028460	0.003034	9.380830	0.0000
Log likelihood	144.6750			
LR test for over-identification:				
Chi-square(3)	12.10337		Probability	0.0070
Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	0.000000		
0.000000	1.000000	0.000000		
0.000000	0.000000	1.000000		
Estimated B matrix:				
0.162315	0.000000	0.000000		
0.000000	0.114475	0.000000		
0.000000	0.000000	0.028460		
Estimated S matrix:				
0.162315	0.000000	0.000000		
0.000000	0.114475	0.000000		
0.000000	0.000000	0.028460		
Estimated F matrix:				
0.143668	0.010286	-0.001026		
0.075714	0.095377	-0.011706		
0.026360	0.010312	0.035440		

الجدول رقم (3) نتائج معنوية دالة الاستجابة لنموذج (VAR) معياري

Period	Shock1	Shock2
1	0.000000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)
2	0.011065 (0.00516)	0.004205 (0.00464)
3	0.006969 (0.00578)	-0.001301 (0.00562)
4	0.004116 (0.00579)	0.005923 (0.00573)
5	0.005109 (0.00479)	0.005404 (0.00434)
6	-0.000623 (0.00422)	-0.001990 (0.00333)
7	0.001136 (0.00325)	-0.001963 (0.00238)
8	0.001505 (0.00253)	-0.000168 (0.00201)
9	-0.001786 (0.00216)	0.000282 (0.00143)
10	-0.001260 (0.00148)	0.000609 (0.00127)
Factorization: Structural Standard Errors: Analytic		

الاستراتيجية الثالثة: استعمال مصفوفة Cholesky (factorisation de Cholesky)

الجدول رقم (4) : نتائج تقدير النموذج تحت قيود المؤسسة على طريقة (Cholesky)

Structural VAR Estimates Date: 04/09/22 Time: 02:02 Sample (adjusted): 1974 2017 Included observations: 44 after adjustments Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives) Convergence achieved after 10 iterations Structural VAR is just-identified				
Model: $Ae = Bu$ where $E[uu'] = I$				
A =				
	1	0	0	
C(1)	1	0		
C(2)	C(3)	1		
B =				
C(4)	0	0		
0	C(5)	0		
0	0	C(6)		
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.328709	0.094068	-3.494392	0.0005
C(2)	0.015222	0.029429	0.517238	0.6050
C(3)	0.028301	0.041728	0.678214	0.4976
C(4)	0.162315	0.017303	9.380830	0.0000
C(5)	0.101280	0.010797	9.380830	0.0000
C(6)	0.028034	0.002988	9.380830	0.0000
Log likelihood	150.7267			
Estimated A matrix:				
	1.000000	0.000000	0.000000	
	-0.328709	1.000000	0.000000	
	0.015222	0.028301	1.000000	
Estimated B matrix:				
	0.162315	0.000000	0.000000	
	0.000000	0.101280	0.000000	
	0.000000	0.000000	0.028034	
Estimated S matrix:				
	0.162315	0.000000	0.000000	
	0.053354	0.101280	0.000000	
	-0.003981	-0.002866	0.028034	
Estimated F matrix:				
	0.148605	0.009204	-0.001011	
	0.121805	0.085563	-0.011530	
	0.026209	0.005554	0.034909	

الجدول رقم (5) معنوية دالة الاستجابة باستعمال مصفوفة Cholesky

Period	Shock1	Shock2
1	-0.003981 (0.00427)	-0.002866 (0.00424)
2	0.011063 (0.00521)	0.002308 (0.00464)
3	0.006856 (0.00538)	-0.000796 (0.00499)
4	0.007051 (0.00548)	0.005366 (0.00508)
5	0.007753 (0.00494)	0.004872 (0.00392)
6	-0.001371 (0.00415)	-0.001631 (0.00309)
7	7.99E-05 (0.00347)	-0.001839 (0.00225)
8	0.001524 (0.00298)	-7.84E-05 (0.00180)
9	-0.001597 (0.00237)	0.000290 (0.00130)
10	-0.001035 (0.00158)	0.000497 (0.00114)
Factorization: Structural Standard Errors: Analytic		

الجدول رقم (6): نتائج تقدير النموذج تحت قيود المؤسسة على مخرجات النظرية الاقتصادية

Convergence achieved after 9 iterations				
Structural VAR is over-identified				
Model: Ae = Bu where E[uu']=I				
A =				
1	0	-0.52		
0	1	0		
C(1)	C(2)	1		
B =				
C(3)	0	0		
0	C(4)	0		
0	0	C(5)		
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.034882	0.029728	1.173389	0.2406
C(2)	0.015308	0.041985	0.364599	0.7154
C(3)	0.165037	0.017593	9.380830	0.0000
C(4)	0.114475	0.012203	9.380830	0.0000
C(5)	0.028176	0.003034	9.287103	0.0000
Log likelihood	145.1757			
LR test for over-identification:				
Chi-square(1)	11.10197		Probability	0.0009
Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	-0.520000		
0.000000	1.000000	0.000000		
0.034882	0.015308	1.000000		
Estimated B matrix:				
0.165037	0.000000	0.000000		
0.000000	0.114475	0.000000		
0.000000	0.000000	0.028176		
Estimated S matrix:				
0.162097	-0.000895	0.014390		
0.000000	0.114475	0.000000		
-0.005654	-0.001721	0.027674		
Estimated F matrix:				
0.143678	0.009556	0.011739		
0.077938	0.095667	-0.004670		
0.019283	0.008023	0.036798		

الجدول رقم (7): معنوية دالة الاستجابة المؤسسة على مخرجات النظرية الاقتصادية

Period	Shock1	Shock2
1	-0.005654 (0.00477)	-0.001721 (0.00474)
2	0.008264 (0.00555)	0.003296 (0.00527)
3	0.007661 (0.00563)	-0.001126 (0.00554)
4	0.004359 (0.00567)	0.005975 (0.00566)
5	0.005280 (0.00468)	0.005430 (0.00430)
6	-0.000367 (0.00423)	-0.001909 (0.00339)
7	0.000934 (0.00313)	-0.002030 (0.00240)
8	0.001642 (0.00249)	-0.000134 (0.00196)
9	-0.001702 (0.00223)	0.000316 (0.00144)
10	-0.001341 (0.00153)	0.000590 (0.00128)
Factorization: Structural Standard Errors: Analytic		

الملحق رقم (4)

الجدول رقم (1): اختبار ديكي فولر لمتغيرة الاستهلاك النهائي للاسر

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.726522	0.7236
Test critical values:	1% level		-4.165756	
	5% level		-3.508508	
	10% level		-3.184230	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CFM(-1)	-0.134585	0.077952	-1.726522	0.0913
C	6.888413	4.443456	1.550238	0.1282
@TREND("1970")	-0.038123	0.049031	-0.777536	0.4410

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.588220	0.4806
Test critical values:				
1% level			-3.577723	
5% level			-2.925169	
10% level			-2.600658	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CFM(-1)	-0.097511	0.061397	-1.588220	0.1192
C	4.264587	2.878079	1.481748	0.1454

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.711774	0.4031
Test critical values:	1% level		-2.615093	
	5% level		-1.947975	
	10% level		-1.612408	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CFM(-1)	-0.008057	0.011319	-0.711774	0.4802

الجدول رقم (2): اختبار تجانس تباين الخطأ

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 04/20/23 Time: 15:10

Sample: 1970 2019

Included observations: 46

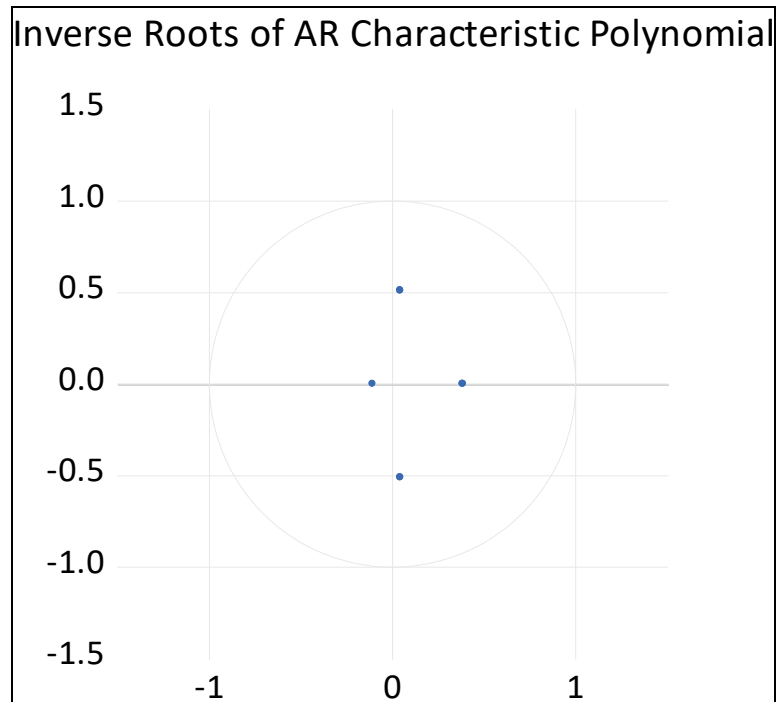
Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
70.98665	80	0.7543

Individual components:

Dependent	R-squared	F(8,37)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.056558	0.277260	0.9694	2.601648	0.9568
res2*res2	0.168426	0.936742	0.4986	7.747598	0.4585
res3*res3	0.192785	1.104579	0.3824	8.868125	0.3535
res4*res4	0.124414	0.657177	0.7249	5.723046	0.6782
res2*res1	0.107305	0.555941	0.8064	4.936030	0.7644
res3*res1	0.170344	0.949597	0.4890	7.835806	0.4497
res3*res2	0.116171	0.607912	0.7652	5.343857	0.7203
res4*res1	0.047865	0.232506	0.9823	2.201803	0.9742
res4*res2	0.105720	0.546758	0.8135	4.863115	0.7721
res4*res3	0.150671	0.820478	0.5897	6.930888	0.5441

الشكل رقم (1) اختبار استقرارية النموذج الموسع



الجدول رقم (3) اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الموسع

VAR Residual Normality Tests Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl) Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal Date: 04/20/23 Time: 15:16 Sample: 1970 2019 Included observations: 46				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	1.164626	10.39871	1	0.0013
2	-0.677391	3.517916	1	0.0607
3	-0.557020	2.378746	1	0.1230
4	-0.208899	0.334563	1	0.5630
Joint		16.62994	4	0.0023
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	7.440558	37.79389	1	0.0000
2	3.599958	0.689903	1	0.4062
3	4.175535	2.648607	1	0.1036
4	3.445441	0.380301	1	0.5374
Joint		41.51271	4	0.0000
Component	Jarque-Bera	Df	Prob.	
1	48.19261	2	0.0000	
2	4.207819	2	0.1220	
3	5.027353	2	0.0810	
4	0.714864	2	0.6995	
Joint	58.14264	8	0.0000	
*Approximate p-values do not account for coefficient Estimation				

الجدول رقم (4) نتائج تقدير المصفوفة (A) و (B) في النموذج الموسع

Convergence achieved after 31 iterations				
Structural VAR is over-identified				
Model: $Ae = Bu$ where $E[uu'] = I$				
A =				
1	0	C(2)	0	
C(1)	1	C(3)	0	
0	0	1	C(4)	
0	0	0	1	
B =				
C(5)	0	0	0	
0	C(6)	0	0	
0	0	C(7)	0	
0	0	0	C(8)	
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.085724	0.100228	-0.855289	0.3924
C(2)	0.016265	0.005936	2.740205	0.0061
C(3)	0.007888	0.004352	1.812606	0.0699
C(4)	-0.401680	17.81577	-0.022546	0.9820
C(5)	0.145454	0.015165	9.591662	0.0000
C(6)	0.098876	0.010309	9.591662	0.0000
C(7)	3.613064	0.376688	9.591662	0.0000
C(8)	0.029901	0.003117	9.591664	0.0000
Log likelihood 36.40079				
LR test for over-identification:				
Chi-square(2)	1.705041		Probability	0.4263
Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	0.016265	0.000000	
-0.085724	1.000000	0.007888	0.000000	
0.000000	0.000000	1.000000	-0.401680	
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	
Estimated B matrix:				
0.145454	0.000000	0.000000	0.000000	
0.000000	0.098876	0.000000	0.000000	
0.000000	0.000000	3.613064	0.000000	
0.000000	0.000000	0.000000	0.029901	
Estimated S matrix:				
0.145454	0.000000	-0.058766	-0.000195	
0.012469	0.098876	-0.033538	-0.000111	
0.000000	0.000000	3.613064	0.012011	
0.000000	0.000000	0.000000	0.029901	
Estimated F matrix:				
0.135179	-0.015293	-0.089390	0.019336	
0.025678	0.084698	-0.101450	0.005474	
-0.020200	0.563551	3.247165	-0.983819	
0.018968	0.006826	-0.005853	0.042307	

الجدول رقم (5) نتائج تقدير المصفوفة (A) و (B) في نموذج مخرجات النظرية الاقتصادية

Structural VAR Estimates				
Date: 04/14/22 Time: 00:38				
Sample (adjusted): 1972 2017				
Included observations: 46 after adjustments				
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)				
Convergence achieved after 19 iterations				
Structural VAR is over-identified				
Model: $Ae = Bu$ where $E[uu'] = I$				
A =				
1	0	0	-0.52	
0	1	0	0	
C(1)	C(3)	1	0	
C(2)	C(4)	C(5)	1	
B =				
C(6)	0	0	0	
0	C(7)	0	0	
0	0	C(8)	0	
0	0	0	C(9)	
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	7.412999	3.140524	2.360434	0.0183
C(2)	0.030636	0.030284	1.011613	0.3117
C(3)	8.422058	4.663679	1.805883	0.0709
C(4)	-0.063393	0.044009	-1.440445	0.1497
C(5)	-0.000370	0.001350	-0.274134	0.7840
C(6)	0.158133	0.016486	9.591662	0.0000
C(7)	0.105151	0.010963	9.591662	0.0000
C(8)	3.236438	0.337428	9.591506	0.0000
C(9)	0.029496	0.003105	9.498602	0.0000
Log likelihood 36.20876				
LR test for over-identification:				
Chi-square(1)	2.089106	Probability	0.1484	
Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	0.000000	-0.520000	
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	
7.412999	8.422058	1.000000	0.000000	
0.030636	-0.063393	-0.000370	1.000000	
Estimated B matrix:				
0.158133	0.000000	0.000000	0.000000	
0.000000	0.105151	0.000000	0.000000	
0.000000	0.000000	3.236438	0.000000	
0.000000	0.000000	0.000000	0.029496	
Estimated S matrix:				
0.155435	0.003240	0.000612	0.015076	
0.000000	0.105151	0.000000	0.000000	
-1.152238	-0.909604	3.231899	-0.111761	
-0.005188	0.006230	0.001178	0.028993	
Estimated F matrix:				
0.155605	0.000745	-0.033699	0.034460	
0.036277	0.108401	-0.059337	0.009251	
-1.009696	-0.466269	3.003046	-1.079075	
0.010800	0.015530	0.005123	0.042800	

الجدول رقم (6): تجزئة تباين الخطأ للنموذج الموسع

Variance: Period	Decomposition S.E.	of DCFM Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	0.156199	10.52632	6.559891	82.81476	0.099032
2	0.163464	10.08260	8.499252	78.35393	3.064214
3	0.164352	9.886701	8.175550	78.17039	3.767361
4	0.164757	10.01053	8.370063	77.87365	3.745751
5	0.164825	10.05268	8.366172	77.83583	3.745311
6	0.164856	10.05092	8.372287	77.83090	3.745891
7	0.164860	10.05255	8.372384	77.82717	3.747898
8	0.164862	10.05240	8.372730	77.82709	3.747783
9	0.164862	10.05264	8.372824	77.82668	3.747851
10	0.164862	10.05262	8.372826	77.82672	3.747842
Variance: Period	Decomposition S.E.	of DLY Shock1	Shock2	Shock3	Shock4
1	0.105151	2.965665	4.275724	0.152780	92.60583
2	0.128426	8.524735	5.491972	7.570879	78.41241
3	0.130473	10.82826	6.615238	7.930572	74.62593
4	0.131587	10.88353	6.546072	8.668916	73.90148
5	0.131756	10.88132	6.563415	8.663364	73.89190
6	0.131833	10.87509	6.560648	8.705484	73.85878
7	0.131846	10.87924	6.564305	8.704725	73.85173
8	0.131851	10.87930	6.564044	8.708190	73.84846
9	0.131852	10.87936	6.564203	8.708176	73.84826
10	0.131852	10.87935	6.564186	8.708385	73.84808
Factorization: Structural					

